وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:.....رقم التسجيل :.....

سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م وأثره على المشيخات المحلية في الجزائر ـ مشيخة مجانة " أنموذجا " .

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر 2 في تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية الجزائرية (1830م ـ 1954م)

إعداد الطالب (ة) :
– هبة العايب

إشراف الأستاذ (ة) :
– د. بوبكر صماري

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
صالح فركوس	أستاذ	رئيسا
بوبكر صماري	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
الصالح بن سالم	أستاذ محاضر ب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٩

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان

لأستاذي الفاضل الدكتور: صماري بوبكر

على إيمانه العميق بقدراتي وقبوله الإشراف على مذكرتي

إذ كان لتشجيه المتواصل وحثه لي على البحث الأثر البالغ في

نفسي ما أثمر عملا بحثيا نفخر به، فإن كان ما نراه من فضل

ففيك مزيد وقد زادكم الله

الاهداء

إلى كل حر يضع عقيدته من وراء عقله

و يطلق عقله من أسر إرادته

يفكر، يختار الذي يريد و الذي لا يريد

ليفرض على عقله كيف يفكر

أهدي هذا البحث

قائمة المختصرات

العربية

المختصر	معناه
ص	الصفحة
ط	الطبعة
ج	الجزء

الأجنبية

page	p
Overage précédemment cite	Op-cit
Mêmes endroit	Ibid

مقدمة

مقدمة:

أبرز حدث ميز عام 1830م احتلال فرنسا للجزائر، إذ كان نجاح الحملة الفرنسية على الجزائر، التي اختتمت بتوقيع معاهدة الاستسلام مع الداي حسين. لم يكن هذا الاحتلال مجرد حدث عابر، بل كان تتويجًا لأسباب متعددة، منها سبب مباشر تمثل في حادثة المروحة، حيث أن القنصل الفرنسي "دوفال" قد افتعلها عند قدومه لتهنئة داي الجزائر بعيد الأضحى. ومع ذلك، لم تكن هذه الحادثة سوى ذريعة فالأسباب الحقيقية للاحتلال كانت أعمق بكثير.شملت الأسباب غير المباشرة للاحتلال الفرنسي للجزائر قضية الديون، التي عُرفت بقضية اليهوديين "بكري وبوشناق"، إضافة إلى خلفيات تاريخية أخرى معقدة تعكس الأطماع الاستعمارية الفرنسية في المنطقة.

تعرف الفترة بين 1830م /1834م لدى الفرنسيين ب : " فترة التردد " وهم يعنون بذلك أنهم بعد احتلالهم للجزائر لم يقرروا بعد بشأن قرارها نهائيا فهل يدعمون احتلالهم و يتوسعون فيه و يوفرون كل الوسائل أو يخرجون من الجزائر بعد أن ينشئوا سلطة محلية جديدة أو يتعاونوا مع القيادات السياسية والإدارية التي وجدوها، أو يعيدون الجزائر إلى السلطان العثماني ليعين عليها من يشاء، أو يطرحون قضيتها على جميع الدول الأوروبية باعتبار الجزائر كانت تقض مضجعها سيما التجار ورجال الدين .... . جاء الجواب على هذا التردد على لسان اللجنة الإفريقية التي عينتها الحكومة الفرنسية للتحقيق في الشكاوى التي ارتفعت حول الوضع في الجزائر فكان الجواب: الاحتفاظ بالجزائر وإلحاقها بفرنسا وتعيين أول " حاكم عام " يعينه وزير الحربية و منه بقيت الجزائر منذ احتلالها عام 1830م إلى غاية 1870 م تحت الحكم العسكري (ما عدا سنتي 1858م / 1860م كانت تحت إدارة عسكرية فرنسية ممثلة في سلطة الحاكم العام وضباط الجيوش والأقاليم ورؤساء المكاتب العربية وقادة الأهالي الذين تعاونوا مع السلطة الفرنسية وجميعهم كانوا عسكريين).

شهد القرن التاسع عشر (19م) فترة حكم الإمبراطورية الفرنسية الثانية إثر االتغيرات التي أحدثتها ثورة 1848م على الساحة الفرنسية بانتخاب نابليون الثالث رئيسا للجمهورية وإعلانه للنظام الإمبراطوري سنة1852م بعد الانقلاب على الجمهورية الثانية، كل تغيير على مستوى دولة المتربول له انعكاساته على الجزائر المستعمرة، التي لطالما أخذت مسألة إدارة وتسيير الجزائريين أهمية كبيرة لدى منظري السياسة الاستعمارية، رغم الطابع القهري الذي اتسمت به توسعات الاحتلال، قد حاولت الإدارة الفرنسية بناءا على المعطيات حول الجزائريين قبل الغزو استغلال توجه بعض الأعيان من الأهالي والاستفادة منهم في خدمة الأمن في مناطقهم من خلال فهم

المنظور الصوصيولوجي للمجتمع الجزائري والتوغل داخله بمعرفة نقطة ضعف المشيخات المحلية منتهجة سياسة الموازنة المتمثلة في تقديم الدعم لبعض الزعامات على حساب أخرى ودعم بعض شيوخ الطرق الدينية واستمالتهم لصفها، بادئ الأمر عملت الإدارة الاستعمارية على توظيف الزعامات المحلية بقيادة الأسر النافذة التي قبلت التعاون معها بمحاكاة السلم الإداري الذي كان أساس دولة الأمير عبد القادر مع استحداث منصب " الباش أغا " بنفس صلاحيات الخليفة ومنحه "حق البرنس" بعد إعلانه الولاء للإدارة الفرنسية حتى يتسنى لها مد مشروعها الاستعماري في كافة أرجاء الجزائر. لتبدأ بعدها عملية المحو التدريجي لهذه المشيخات المحلية.

1 . التعريف بالموضوع :

سنة 1870م سنة فاصلة في تاريخ الجزائر بعد تحول النظام العسكري الذي سادها ما يقارب الأربعين (40) سنة تزامنا مع تأسيس الجمهورية الثالثة في فرنسا بعد سقوط حكومة نابليون الثالث وانهيار الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م الأمر الذي أحدث تحولا كبيرا في المشهد السياسي للمتربول (الدولة الأم فرنسا) مما خلف تداعيات كبيرة على ممتلكاتها الاستعمارية ، خاصة الجزائر التي عرفت فراغا في السلطة على المستوى المحلي للمشيخات المحلية هذه الأخيرة كونها مؤسسة إدارية للمجال القبلي الذي اتسم بها المجتمع الجزائري ذو التنظيم القبلي المتجذر في قدم التاريخ لتتعرض خلال فترة الاحتلال الفرنسي لعملة التفكيك التدريجي بهدف القضاء على البنية القبيلية للمجتمع الجزائري لتبرز هذه الظاهرة بشكل جلي مع سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية ممتدة إلى جوانب أخرى اقتصادية و اجتماعية و سياسية ، لتنتقل قيادة الجزائر إلى يد المستوطنين وخاصة بعد سنة 1871م إثر انتفاضة المقراني بمشيخة مجانة.

2. الإشكالية الرئيسية و الإشكاليات الفرعية :

الإشكالية الرئيسية :

أحدث سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م تحولا كبيرا في المشهد السياسي للمتربول (الدولة الأم)مما خلف تداعيات كبيرة على ممتلكاتها الاستعمارية ، خاصة الجزائر التي عرفت فراغا في السلطة على المستوى المحلي للمشيخات المحلية من هذا المنطلق فالإشكالية المطروحة هي: كيف أثر سقوط الإمبراطورية

الفرنسية الثانية 1870م على مشيخة مجانة وإلى حد بلغ عمق هذا التأثير في سلطتها وعلاقتها بالإدارة الفرنسية .

الإشكاليات الفرعية:

- ما هو مفهوم المشيخات المحلية في الجزائر وكيف تشكلت؟
- ما هي خصائص سياسة نابليون الثالث في الجزائر في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852م-1870م) ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين أسرة المقراني والإدارة الفرنسية خلال فترة الإمبراطورية الفرنسية وما مصيرها بسقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م ؟
- هل لعبت المكاتب العربية دورا في إثارة الانتفاضات الشعبية و ما مدى مساهمتها في القضاء على سلطة المشيخات المحلية – مجانة – ؟
- ما هي تداعيات سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية على مشيخة مجانة وما هي أبرز التحولات السياسية والإدارية في عهد الجمهورية الثالثة ؟
- إلى أي مدى ساهم سقوط الإمبراطورية الفرنسية في انتفاضة المقراني 1871م ؟

3. دوافع اختيار الموضوع:

يعتبر سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية سنة 1870م نقطة محورية ليس فقط لفرنسا بل لمستعمراتها مثل هذا الحدث تحولا كبيرا في السياسة الاستعمارية مما أثر بشكل مباشر على إدارة وسيطرة فرنسا على الجزائر، هنا تكمن أهمية الدراسة كونها تركز على اثر سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية على المشيخات المحلية في الجزائر باكتشاف كيف تفاعلت الهياكل المحلية مع حالة عدم الاستقرار في فرنسا (هل هي فرصة للانتفاض؟ أم فرصة للتفاوض؟) واختيار مشيخة مجانة كنموذج دفعنا لاختيار الموضوع رغبة منا للمساهمة في كتابة جزء من التاريخ من منظور محلي بالكشف عن جوانب لا تزال بحاجة للدراسة التاريخية لأننا إذا لم نكتب تاريخنا سيتكفل الاخر بذلك و بالكيفية التي يريدها لذا نأمل أن نكتب ولو جزء بسيط من تاريخنا .

4. أهداف الدراسة :

تروم الدراسة ل: تحليل السياق التاريخي لسقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م: بفهم الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى انهيار الإمبراطورية الفرنسية الثانية وتداعيات هذا الانهيار على الجزائر بشكل عام وتحديد الآثار المباشرة وغير المباشرة على مشيخة مجانة .

رصد التغيرات السياسية بتجليات النظام المدني وزوال سلطة المكاتب العربية والإدارية بإعادة التنظيم الإداري للقيادات ومشيخة مجانة.

- الكشف عن طبيعة العلاقة بين أسرة المقراني والإدارة الفرنسية قبل وبعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م ومصيرها بعد انتفاضة المقراني 1871م، كيف عملت على تقويض سلطتها على مستوى مشيخة مجانة وتفتيتها تمهيدا للحكم المباشر بانتهاج سياسة الموازنة وكيف كانت ردة فعل قيادة مشيخة مجانة اتجاه هذه السياسة، إذا فعلا ساهمت الظروف التاريخية الجديدة في مجانة بعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية في التمهيد لانتفاضة المقراني 1871م .
- تحليل و فهم السياسات الاستعمارية التي طبقها "نظام السيف"رغم أنها حطمت وحدة القبيلة و تمكنت من القضاء على نفوذ الأسر الكبيرة لكنها وحدت الوعي بالمصير المشترك لدى الجزائريين.

5. المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدنا على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي في تحليل السياسة الاستعمارية خلال عهد الجمهورية الفرنسية الثانية ثم عهد الإمبراطورية الثانية ثم والجمهورية الثالثة مع المنهج المقارن لمقارنة أساليب السياسة الإدارية الاستعمارية في الجزائر (خلال فترة الحكم العسكري والمدني) ومدى تأثيرها على الجزائر، والمنهج الوصفي في تتبع علاقة الإدارة الفرنسية بعائلة المقراني وتسلسل الأحداث كرونولوجيا خلال الفترة الممتدة من 1830 م إلى 1871م وما بعدها والسرد التاريخي لسرد الأحداث التاريخية .

6. الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع انتفاضة المقراني 1871م منها أطروحة دكتوراه ليحي بوعزيز " مؤرخ ثورة 1871م" تحت إشراف أبو القاسم سعد الله، وكتابه أيضا: ثورة 1871م ودور عائلتي المقراني والحداد ويليه دور العائلات الأرستقراطية من الباشاغا المقراني وثورته 1871م وأطروحة روابحي العياشي رسالة الماجستير الموسومة بعنوان "أسرة المقراني وعلاقتها بالإدارة الاستعمارية "وبعدها دكتوراه بعنوان "الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قسنطينة (1837 – 1871م) ودراسة جميلة معاشي حول الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق من القرن 10هـ إلى القرن 13هـ (16م ـ 19م) إضافة إلى دراسة " كوليت إستابليه: " Colette Establet " أن تكون قايد في الجزائر المستعمرة قبائل النمامشة 1851م ـ 1912 " "Etre gaid dans L Algérie coloniale" عن دار النشر التابعة للمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS Edition) كان العمل عبارة عن رسالة دكتوراه نوقشت عام 1989 م في كلية الاداب بمدينة نيس الفرنسية تحت إشراف " أندريه نوشي " موضوعها الموظفين الإداريين " القياد " و " الشيوخ " في دائرة تبسة في 1851م، 1912م لكنها دراسة جزئية لم تغط كامل الجوانب التاريخية للموضوع، رغم أن هذه الدراسات قدمت مادة علمية رصينة لكنها لم تركز على فترة زمنية محددة كما لم تحدد عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852 ـ 1870م) وتفاعلات الإدارة الاستعمارية مع المشيخات المحلية كما لم تخصص مشيخة مجانة " أنموذجا " ولم ترصد تداعيات سقوطها على هذه المشيخات بل ركزت على الأسر الحاكمة مهملة الجوانب السياسية و الاقتصادية و ارهاصات تطور العلاقة مع أسرة المقراني على القبائل الموالية لها و المشيخة عموما .

7. بنية الدراسة : (خطة البحث):

للإجابة على الإشكالية السابقة والإشكاليات الفرعية تناولنا هذه الدراسة وفق البنية البحثية الآتية:

في الفصل الأول الموسوم بعنوان الأصول التاريخية لمشيخة مجانة ودور المقرانيين فيها الذي تضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول المعنون ب مفهوم المشيخات المحلية في الجزائر وكيفيات تشكلها يتفرع إلى مطلبين الأول يتضمن تعريف المشيخات المحلية في الجزائر (لغة واصطلاحا مع مفاهيم متصلة بها وهي القبيلة والقايدات وصفات القايد وأسس تعيينه) والثاني يتضمن خصائص المشيخات المحلية، أما المبحث الثاني نتناول من خلاله قلعة بني عباس من حيث الإطار الجغرافي والتركيبة القبلية والبشرية حيث نفصله في مطلبين في أولهما الموقع

الجغرافي لقلعة بين عباس والثاني تناولنا فيه النسيج القبلي لبني عباس وظهور نفوذ المقرانيين، يليه مبحث ثالث عنوناه بسيطرة المقرانيين على مشيخة مجانة والذي جاء هو الآخر في مطلبين أولهما بينا فيه أ صل المقرانيين وفي ثانيهما بينا فروع الأسرة المقرانية وعلاقتها بالسلطة العثمانية .

في الفصل الثاني الموسوم بعنوان: مشيخة مجانة والسياسة الاستعمارية الفرنسية (1830م – 1870م) والذي بينا فيه من خلال ثلاث مباحث من المبحث الأول الذي يتضمن نظرة عن الأوضاع العامة في الجزائر من 1830م إلى 1852م يتفرع هذا المبحث إلى مطلبين اثنين يتضمن الأول الوضع السياسي والعسكري بينما يتناول الثاني الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر من 1830م إلى 1852 م ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852م) وسياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر وقسمنا هذا المبحث إلى مطلبين الأول تطرقنا فيه لعوامل قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852م) الداخلية والخارجية أما المطلب الثاني فتناولنا من خلاله رؤية نابليون الثالث للجزائر بين الطموح الإمبراطوري وسياسيات المملكة العربية لننهي الفصل الثاني بمبحث ثالث بعنوان: مشيخة مجانة في ظل الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1851 ـ 1870م) بينا فيه في مطلبين أساسيان تفاعلات المكاتب العربية بين السلطة المحلية والضغوطات الاستعمارية والتنظيم الإداري لمشيخة مجانة قبل سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية .

في الفصل الثالث الموسوم بعنوان تداعيات سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1870م) على مشيخة مجانة والذي يحتوي ثلاثة مباحث، الأول عنوناه سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870م) إذ تطرقنا أولا إلى عوام سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية وثانيا قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة وأثره على الجزائر ثم في المبحث الثاني المعنون بـ: المشيخات المحلية في ظل الإدارة الاستعمارية: أدوات للسيطرة أم هياكل وسيطة؟ تتبعنا فيه في مطلب أول تفكيك سلطة المشيخات المحلية ودمجها في النظام الإداري الاستعماري ـ مشيخة مجانة أنموذجا ـ وتقويض سلطة أسرة المقراني وتفتيت نفوذها الاجتماعي في مشيخة مجانة لنبين التحولات السياسية والإدارية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة وأثرها على مشيخة مجانة في المبحث الثالث الذي تضمن هو الآخر مطلبين في الأول بينا من خلاله زوال سلطة المكاتب العربية والتنظيم الإداري الجديد في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة وتجليات النظام المدني وتأثيره على المشيخة.

في الفصل الرابع الموسوم بعنوان انتفاضة المقراني (1871م) مشيخة مجانة قاعدة الانطلاق والدعم الذي تضمن في مبحثه الأول: أسباب وعوامل الانتفاضة في مطلبين الأول تناولنا في الأبعاد السياسية والدينية

لانتفاضة المقراني (1871م) والثاني بينا فيه الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لننتقل إلى المحطات الرئيسية للانتفاضة إذ بيننا مراحلها وأهم نتائجها في المبحث الثاني، وختمنا هذا الفصل بمبحث ثالث بينا فيه الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسات ما بعد الانتفاضة على مشيخة مجانة حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى سياسات التهجير وتوطين المستوطنين الأوروبيين وتأثيرها على التركيبة السكانية والاقتصاد المحلي في مشيخة مجانة . قبائل الحشم ومستوطني الألزاس واللورين أنموذجا. ثم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسات الجمهورية الفرنسية الثانية على المشيخة .

عرض لأهم المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة:

7. عرض لأهم المصادر و المراجع المعتمدة في الدراسة :

المصادر الفرنسية: اعتمدنا بالدرجة الأولى على المصادر الفرنسية من أهم هذه المصادر الفرنسية المتمثلة في Louis Rinn : Histoire de L insurrection de 1871 أحد ضباط المكاتب العربية في باتنة وبسكرة، تحدث بشكل مفصل عن علاقة المقرانيين بالعثمانيين والإدارة الفرنسية إلى غاية الانتفاضة ورسالة نابليون الثالث التي تبين لنا من خلالها سياسته اتجاه الجزائر و فكرة "المملكة العربية" ، ومصادر أخرى مثل: -Duchron : Bordj Bou-Arreridj pendent L insurrection de 1871 en Algérie . الذي يبين أحداث الانتفاضة التي قام بها الباش اغا المقراني وأوضاع المنطقة تلك الفترة إضافة إلى مصدر آخر جد مهم Royome Arabe devant le Emile Thuillier :LE jury de constantine وبعض المقالات في جريدة المبشر وبجاية وسطيف .

المصادر العربية: مثل مجاعات قسنطينة للعنتري والمرآة لحمدان خوجة والرحلة الورثلانية للحسين الورثيلاني: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار .

أما عن المراجع العربية المعتمدة في بحثنا هذا فأهمها كتاب صالح فركوس "إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر " الذي اعتمد فيه على تقارير ضباط المكاتب العربية، الذي وظفناه في رصد التغييرات في التنظيم الإداري لمشيخة مجانة وقيمة الضرائب، كتاب يحي بوعزيز ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871م، كتاب: المقراني لـ: مولود قايد وكتاب شارل روبار اجرون "الجزائريون المسلمون وفرنسا" وكتابه أيضا "تاريخ الجزائر المعاصرة " إضافة إلى رسالة الدكتوراه لروابحي العياشي "الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قسنطينة (1837 – 1871م) جميلة معاشي حول الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق من القرن (10هـ إلى القرن 13هـ) وكلاهما تناولا الزعامات المحلية كاسرة المقراني والمشيخات في الشرق الجزائري

لكنهما لم يتطرقا على الجوانب المتعددة كالجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وانحصرت هذه الدراسات في علاقة الأسر الحاكمة بالإدارة الاستعمارية وتطور هذه العلاقة ولم تعر اهتماما للمشيخات والمناطق التابعة لها ولعل دراستنا التي تتطرق إلى سياسات الجمهورية الثالثة وآثار سقوط الإمبراطورية على مشيخة مجانة تسلط الضوء على هذه الجوانب مما يمنحها نوعا من الشمولية وكما اعتمدنا على كتاب الحركة الوطنية الجزائرية الجزء الأول وكتاب أبحاث وآراء لأبو القاسم سعد، إضافة إلى دراسات كمال بيرم حول وضع قبائل أقليم برج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني 1871م وجريمة المصادرة والتهجير بمنطقة الحضنة وبرج بوعريرج بعد انتفاضة المقراني 1871م التي دعمناه بوثيقة من الأرشيف الفرنسي لما وراء البحار (Archives nationales d'outre-mer – ANOM) لأعيان مجانة بعد عودتهم إلى أوطانهم .

كما وظفنا مجموعة من المراجع الفرنسية مثل مقال: "إيزابيل قويام " (Guillaume Isabelle) المعنون بـ: L’insurrection kabyle de 1871 : représentations, transmissions, enjeux identitaires en Algérie et en France و كتاب: Les Villages des Haut Plateaux sétifiens , les villages sont présentés dans les circonscription des communes mixtes L’ouest , Le Nord , L Est , le sud ل :Maurice Villard et Yves Bassa ومقال : dans la poésie orale kabyle:Lahlou Abdelha ، الذي يصف انتفاضة 1871م في تمثلات الشعر الشفوي الحر .

8. الصعوبات التي واجهتنا:

الصعوبات التي واجهتنا خلال بحثنا في هذا الموضوع هي صعوبة التعامل مع المصادر والمراجع الفرنسية كونها مشحونة بمنطلقات المدرسة التاريخية الفرنسية مع صعوبة فهم المصطلحات التاريخية وصعوبة ترجمتها من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية في هذه المصادر وحتى المراجع في ظل ضيق الوقت لكننا حاولنا قدر الإمكان تجاوز هذه الصعوبات والتخلص من تلك الشوائب.

الفصل الأول:

الأصول التاريخية لمشيخة مجانة ودور المقرانيين فيها

المبحث الأول: مفهوم المشيخات المحلية في الجزائر وكيفية تشكلها.

1-تعريف المشيخات المحلية في الجزائر.

2-خصائص المشيخات المحلية في الجزائر.

المبحث الثاني: قلعة بني عباس: الإطار الجغرافي والنسيج القبلي.

1-الموقع الجغرافي لقلعة بني عباس.

2-النسيج القبلي لبني عباس وظهور سطلة المقرانيين.

المبحث الثالث: سيطرة المقرانيين على مشيخة مجانة.

1- أصول أل المقراني.

2-انقسام أسرة المقراني وعلاقتهم بالعثمانيين .

الفصل الأول: الأصول التاريخية لمشيخة مجانة ودور المقرانيين فيها.

المبحث الأول: مفهوم المشيخات المحلية في الجزائر و كيفية تشكلها.

1-تعريف المشيخات المحلية في الجزائر .

لغة: مصطلح شيخ لغة هو الشخص الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب جمعه: أشياخ وشيوخ وشيخة ومشيخة[1] وجاء في الصحاح المشيخة مَشِيخة، مَشْيَخة بفتح الميم والياء بوزن متربة (مفعلة) وجمعها مشايخ، مشيوخا، والشياخة [2] ولغويا منصب شيخ موضع ممارسة السلطة.[3]

اصطلاحا: المشيخة لفظ يحمل معنى خاص يرتبط بالأستاذية، أو الوظيفة أو الرئاسة، في الغرب الإسلامي اتخذت معنى المجلس أو الجماعة وهي مظهر الولاء الاجتماعي الذي يحمل خصائص اجتماعية واقتصادية تعتبر مؤسسة المشيخة بنية محكمة التنظيم بواسطة القانون المكتوب والعرفي، تراكمت وتأسست عبر الحقب والأجيال حيث مواكبة تطور الإنسان داخل الجماعة الاجتماعية[4] يعود قدمها مرحلة ما قبل الدولة حال المجتمعات البدائية ذات التنظيم الاجتماعي القبلي إذ لم تكن هناك قاعدة يخضع لها تعيين الشيخ من طرف أبناء قبيلة وخلافته على رأس المشيخة، فالشيخ يشرف على مهام تتعلق بالقضاء وحل النزاعات كما يشرف أيضا على التحركات الموسمية ويتفاوض مع ملك البلاد أو مع الرؤساء، وهو يستخلص الضرائب لفائدة الحكومة المركزية .

مفهوم المشيخة في الجزائر: الشيخ رئيس القوم غالبا يكون أكبر أفراد القبيلة سنا وحكمة وهو الأمير والقائد، هؤلاء الشيوخ هم الذين يتولون شؤون القبائل الجبلية والعشائر البدوية يتولى كل منهم دوار أو عرش أو دشرة وقد تتعدى سلطة الشيخ عدة قبائل كما انه أصبح يتعامل مباشرة مع الباي أو خليفته حيث كانت

[1] . محمد ابن منظور : لسان العرب، مجلد8 ، دار احياء التراث بيروت، لبنان، 1992، ص 41-42 .

[2] . محمد أبي بكر الرازي : مختار الصحاح، تصحيح وضبط أحمد شمس الدين، ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1994م ، ص 423 .

[3] . أحمد حمادة حسين و شعبان العلي عطا الله: المعجم الوسيط ، ط5، مكتبة الشروق، مصر ، 2011، ص 522 .

[4] . روبار بزنشفيك: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15، ترجمة حمادي الساحلي، ج2 ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان ، 1988 ، ص 102 .

زعامة القبيلة قبل القرن (10هـ /16 م) تمنح لأي شيخ من القبيلة رغم غياب قاعدة محددة للزعامة .[1] فالقبيلة هي المجال الإداري والمشيخة هي المؤسسة المسيرة له .

توزعت المشيخات في الجزائر (بايلك الشرق) في العهد العثماني:[2] على أربعة أقسام القسم الشرقي يضم موطن الحنانشة و وادي الزناتي، عامر الشراقة أبرز زعمائه شيوخ الحنانشة والقسم المالي الممتد من عنابة إلى بجاية يتزعم حكام فرجيوة، أما القسم الغربي الممتد من سطيف إلى جبال البيبان وقرى بني منصور بقيادة أولاد مقران (مشيخة مجانة) والصحراء هي الجزء الجنوبي مشيخة بن قانة والدواودة .

هذه المؤسسة المتمثلة جذورها في أفراد كبار العائلات التي يعرف الرأي العام بتفوقها بقيت قائمة في العصر الحديث في المغرب العربي باسم الجماعة وكانت أهميتها تتعلق بوجود حكومة مركزية قوية وخير مثال نسقطه على هذا التعريف أسرة " آل مقران " وعلاقتها بالسلطة الحاكمة سواء الدولة العثمانية في الفترة العثمانية أو علاقتها بالحكومة الفرنسية في العهد الاستعماري الفرنسي ومنه فقوة المشيخة تتعلق بوجود حكومة مركزية تضعف ثم تعود لأن تظهر من جديد بقوة عند تقلص سلطة الدولة الحاكمة لسبب أو بآخر فالاستقراء التاريخي يبين لنا أن إمارة بني عباس التي كانت في أوج قوتها في العهد العثماني والتي كانت سلمية ثم توترت هذه العلاقة فتراجع دور المشيخة ثم قويت مرة أخرى في ظل الحكومة الفرنسية ثم سرعان ما عادت لتضعف مرة أخرى بسقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية وقيام الحكم المدني وتم تقويض سلطتها بعد انتفاضة المقراني .

يتطلب تناول القايدات كنظام إداري تعريفًا مسبقًا لكلمة "قائد"، لأن المفهوم غامض وغير دقيق، خاصة وأن لغة العامة تترجم فكرة وكلاء مطلقين وهيئة إدارية متجانسة، بينما يشير مضمون هذا المفهوم في الواقع إلى تباين وظيفة القايد في كل من الفترة العثمانية والفرنسية إن مصطلح "قائد" عام، إن لم يكن متعدد الدلالات، لأنه يحمل معاني متنوعة.

[1] . جميلة معاشي : الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10هـ /16م إلى 15هـ /19م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة قسنطينة ، الجزاسر ، 2014 ، ص25.

[2] . حنان لطرش : دور المشيخة في مد النفوذ العثماني بالجزائر خلال القرنين(18م/19م)، أعمل الملتقى الوطني الموسوم بعنوان : الهجرة وآليات تعمير الريف الجزائري خلال القرن 18م ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر ، 14 ديسمبر 2022م ، ص 18/17 .

لغويًا: تأتي كلمة "قائد" من الفعل العربي "قاد" بمعنى هدى. فالقائد هو من يأتي أولاً ويهدي، ويعني أيضًا إدارة وتوجيه. ولا يكتسب مصطلح "قائد" معناه الحقيقي إلا من خلال الوظيفة التي يشغلها، والتي بدورها تمنح المستلم الوضع الإداري والاجتماعي[1].

تعريف فئة الشيوخ: يستعمل لقب " قايد " في المراسلات الإدارية بين الحكام وأعوانهم في القبائل التي بها علاقة بالسلطة المركزية وحدد الزعامة في بعض القبائل فيحمل زعيمها لقب " شيخ " أو"شيخ الشيوخ" [2] بينما تكشف الأعمال المتعلقة بالفترة التركية تنوع هذه الوظيفة، حيث أن كل قائد مكلف بجانب محدد من جوانب الحياة الاجتماعية، مما يؤدي إلى تصنيف بين قائد الدار، وهو الرجل الثاني في المخزن المكلف بالشؤون الإدارية والأمنية لعموم البايلك، أي ما يعادل وزيرًا اليوم، والقادة الآخرين الذين لا تتجاوز سلطة بعضهم محيط سوق أسبوعي: وهكذا قائد السوق المكلف بالضرائب والحفاظ على النظام في الأسواق، وقائد " الزبال" المكلف بنفايات المدينة، وقائد القصبة المكلف بأمن المدينة، وقائد العيون المكلف بالنوافير العمومية،.... إلخ. وهناك آخرون يمارسون وظائف لا تتجاوز خدمة الباي مثل " قائد السوينة "المكلف بمظلة الباي أثناء تنقلاته، و" قائد الطاسة" المكلف بالضريبة، و " قائد السبسي" المكلف "بغليون الباي " .

تجد هذه التسلسلية أساسها أيضًا في طبيعة النظام الإداري التركي القائم على ثنائية المدينة/الريف والإدارة الثنائية. فالأرياف التي تسكنها القبائل تقع ضمن اختصاص قائد الأوطان المكلف بالتنقلات والمواقع وجباية الضرائب. وبالمثل، وفقًا لأهمية القبائل الخاضعة للإدارة والمساحة الجغرافية الخاضعة للمراقبة يختلف التسلسل الوظيفي والوظيفة لأنهما يتحددان بطبيعة الروابط القائمة مع الإدارة البايلكية وإمكانيات الترقية في هذا الجهاز عن طريق التحالفات الزوجية أو عن طريق الدسائس، مع ذلك لم تكن القوة التركية واسعة النفوذ وهيمنتها كما يبدو للوهلة الأولى، فقد كانت مناطق بأكملها خارجة عن سلطتها كتلك التي كان يديرها بنو جلاب في تقرت، جدر الإشارة إلى أن الأتراك لم يستوردوا مؤسساتهم، بل على العكس من ذلك، فقد حافظوا على الهياكل القائمة مع تعديلها وفقًا لاحتياجات الظروف المستجدة وإدخال هياكل أخرى أما فرنسا، فقد حافظت على هذه الوظيفة في بداية الاستعمار، ثم ألغتها بموجب قراري 20 مايو 1868 و24 نوفمبر 1871م ، ثم ظهرت مرة أخرى تحت مسمى "مساعد بلدي أصلي" في مرسوم 24 ديسمبر 1870 م، وتم

[1] - Djellali Abderrazak. Le caïdat en Algérie au XIXe siècle. In: Cahiers de la Méditerranée, n°45, 1, 1992. Bourgeoisies et notables dans le monde arabe (XIXe et XXe siècles) pp. 37-49; 9;

[2] - Abd el hamide henia : Le gid ses rapports avec le beylik de Tunis (1676-1840) , P.V , Tunis ,1980 , P 124 .

تعديلها بموجب قرارات الحاكم العام في 13 أبريل 1898م. وأخيرًا، اتخذت لقب "قائد" في مراسيم الحكومة العامة في فبراير وأغسطس 1919م [1] .

إن جهل المحتلين الأوروبيين بالبنية الداخلية للمجتمع الجزائري – وخاصة دور الدين والأسرة والقبيلة والملكية واللغة وغيرها، باستثناء المعلومات المحدودة الواردة في تقارير الدبلوماسيين والرحالة والتجار – استلزم إعادة العمل بنظام القايدات الإداري الذي اعتادت عليه القبائل. وذلك لتجنب ردود الفعل السلبية وتوسيع نطاق المواجهة؛ علاوة على ذلك تطلّب نظام إداري جديد وسائل مادية وبشرية كان من شأنها أن تثقل كاهل وميزانية وزارة الحرب.

يرتبط استمرار نظام القايدات بالإيديولوجية التمييزية والعنصرية للاستعمار الفرنسي، ومن هنا الفصل بين الأوروبيين و"الأهالي" على المستويات السياسية والقانونية والإدارية. في الواقع أنشأ الاحتلال الفرنسي شكلين من الإدارة، أحدهما يخضع للأحكام المعمول بها في فرنسا والمختصة بالمستعمرة الأوروبية (في البلديات المسماة ذات الصلاحيات الكاملة) وذلك لجذب ومساعدة المستوطنين على الاستقرار؛ والآخر منظم بنظام قايدات خاص بالأهالي في البلديات المسماة المختلطة أو التقسيمات الفرعية لرؤساء البلديات على الرغم من أن هذه الوظيفة كانت حصرية للجزائريين، إلا أن القادة لم يتم تعيينهم لكفاءتهم بل لنفوذهم وتأثيرهم على المجموعات التي يتعين عليهم إدارتها، وولائهم للسلطة الفرنسية، والخدمات التي قدموها .

وعليه يمكن القول أن : نظام "القايدات" الذي تبنته الإدارة الاستعمارية لاحقًا، بتفكيك هذا المفهوم الذي يبدو للوهلة الأولى بسيطًا ولكنه يحمل في طياته تعقيدات دلالية ووظيفية. بتتبع جذور هذا المصطلح واستخدامه في المراسلات الإدارية، نكتشف التباين في وظائف القادة وأدوارهم، خاصة بالمقارنة مع فترة الحكم العثماني وفهم الأسباب التي دفعت الإدارة الفرنسية إلى إعادة العمل بهذا النظام، على الرغم من جهلها بالبنية الداخلية للمجتمع الجزائري، والتأكيد على العلاقة بين استمرار هذا النظام والإيديولوجية التمييزية للاستعمار.

تعريف القبيلة: تعريف القبيلة يعتمد مقاييس ثابتة جعلت منها لبنة وحقيقة بنيوية ونمطا يصمد أمام الزمن وتتمثل هذه الأسس في: النسب، الأرض والعصبية[1]، ظاهرة القبيلة راسخة في الجزائر منذ القدم في شمال

[1] -C. COLLOT, Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962), CNRS, Paris et OPU, Alger, 1987.P 85/123 .

إفريقيا، وتعتبر السلطة عند الأهالي فردية تغتصب بالقوة و تعتمد على عصبية قبلية تنحصر في أسر معينة تعتبر ملكا لها والشعب مجموعة قبائل خاضعة لها يمثلها شيوخها لدى الأغلبية، حيث استدل شنيتي في كتاب أضواء على تاريخ الجزائر القديم بقول " غويني " : "حكام الجزائر لم يكونوا سوى زعماء قبائل"[2]، منذ القرن الرابع (4قبل الميلاد)، كانت الزعامة وراثية محصورة في عائلة واحدة[3] لعب التنظيم القبلي دورا كبيرا في الفترة العثمانية التي غلب عليها النمط الريفي حيث شكل سكان الريف 90 و 95% من مجموع السكان وهم يعيشون في قبائل متناثرة بين المناطق الجبلية والسهلية والصحراوية في توافق مع اقتصادي زراعي رعوي [4] و نتوع النشاطات الاقتصادية من منطقة لأخرى .

تتفرع القبيلة لثلاثة مستويات من بينها العائلة الموسعة وهي مجموعة عائلات نووية تضم ثلاثة أجيال فأكثر تجمعهم وظائف اجتماعية واقتصادية وسياسية تحدد هوية أفرادها ويسمى الدوار الذي يمثل عنصر العائلة في القبيلة ورئيسه مالك الأرض تتجمع حول خيمته وأولاده وأهله الأقربين وحلفاءه بشكل دائري في خيام يصل عددها ل: 13 خيمة تندمج عضويا مشكلة اتحادا فدراليا (القبيلة) ترتكز على قواعد تتخطى وحدة النسب، العائلة الرئيسية بقوتها وقدرتها على حماية المصالح المشتركة بفعل علاقة المصاهرة تشكل تكتلات متماثلة لعائلة وأفراد بفعل الزمن تحت اسم قائد مشترك في القرن التاسع عشر يمكن القول أن القبيلة أصبحت عبارة عن تجمع عائلات موسعة تستقطب عائلات أخرى بدافع المصلحة[5] وقد وصف " دوماس " القبائل الجزائرية قبل الاحتلال أنها كانت متغير تبعا لنتيجة التقلبات التي تخضع لها حياة القبائل فالبعض انطفأ كليا والبعض الآخر ضعف ومنها ما يزال قويا .أما التنظيم الداخلي للقبيلة وهو ما يسمى بالعرش فينقسم إلى: الفرقة، الخروبة، الفخذ أو العرق الذي يمثل أساس الوحدة الاجتماعية التي تمكن أفرادها من فرض سيطرتهم

[1] . العصبية تكون من الالتحام بالنسب و الولاء و الحلف ، كلما قرب النسب اشتد الناصر و العكس و بقاء الرئاسة في نصاب مخصوص من أهل العصبية و امحاز في البيت و الشرف ، انظر : عبد الرحمن ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون ، تحقيق عبد الله محمد الدرويش ، ج1 ، دار يعرب للنشر و التوزيع ، دمشق ، سوريا ، ط1 ، 2004 .

[2] . محمد البشير شنيتي: أضواء على تاريخ الجزائر القديم، بحوث و دراسات، دار الحكمة، الجزائر، 2003، ص 17 .

[3] . سليمة مجبري وحسان مجبري: تاريخ القبيلة في الجزائر بمفهوم خلدوني، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 5، 2016، ص 328 .

[4]. أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره 1800 . 1830، ط 1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص 82.

[5] – Augène Daumas : Mœurs et Coutumes de L'Algérie ,Libraire de L . hachette , Paris , 1853 , P 9/10 .

على الأرض التي يستقرون عليها وعند العرب فقد كانت الأجزاء حسب أهميتها: القسمة (kasma)، فرقة (ferka)، ربع(roubaa) ، فخذ (fekhade) أو خمس(khomos) .[1]

كيف أمكن للسلطة التي يتمتع بها القائد أن تؤدي إلى امتيازات اقتصادية مفرطة؟ ما يلفت الانتباه عند دراسة القايدات هو أنه حتى لو كان قادة الأوطان يشغلون وظائف أعلى مقارنة بالقادة الآخرين وكانت مهامهم الرئيسية هي تحصيل الضرائب والحفاظ على النظام والمشاركة في الغارات، فإن مجالات تدخلهم لم تكن محددة بوضوح بسبب عدم وجود نصوص إدارية وقانونية توضح وظائفهم، وكان هذا هو الحال أيضًا بالنسبة لكبار المسؤولين في البايلك (الباي والداي) .

لفهم آليات هذه البنية بشكل أفضل، نذكر بأن تعيين جميع المناصب بدءًا من الباي مرورًا بالقائد كان يعتمد على قيمة الضريبة التي يمكن أن يدفعها المرشح لخزانة الدولة وكانت إمكانيات الوصول وفرص البقاء والتجديد مرتبطة بقيمة الضرائب المحصلة من القبائل الخاضعة ،بعبارة أخرى فإن قيمة الضرائب هي معلمة تستخدم لتحديد أهلية وقدرة القائد على الإدارة أو الحكم، خاصة وأن ثروة القبائل وعدد عشائرها كانت معروفة لدى الإدارة البايلكية.

الجدير بالذكر أيضًا أن الضريبة[2] وحدها لم تكن كافية للبقاء في المنصب، ومن هنا اللجوء المتكرر إلى ممارسات الهدايا والعطايا. ومن الملاحظ أن هذا الوضع الملزم أدى حتمًا إلى الضعف الاقتصادي وإعادة انتشار القبائل التي تخلت عن أراضيها الخصبة ولم تتردد أحيانًا في تأجيج مقاومة كامنة يمكن أن تؤدي بسهولة إلى عصيان معلن ومع تزايد عدم اليقين بشأن البقاء في المناصب، جمع العديد من القادة وغيرهم من المسئولين ثروات سريعة بهدف التأمين ضد أي احتمال للعزل، خاصة في نهاية فترة الحكم ومع ذلك، وبسبب مناخ الدسائس والسجون ومصادرة الممتلكات التي طالت أيضًا أفراد حاشيته، كان أي تراكم للثروة مستحيلاً؛

[1] -Houdas Octave : ethenographie de L Algériè , Maisonneuve , frere , Paris , 1886 , p 76/77 .

[2]. يشكل نظام الضرائب المتنوع للغاية في الواقع العمود الفقري للنظام التركي ويحدد العلاقات القائمة بين كل مسؤول وتسلسله الهرمي (قائد/باداي؛ داي/الباب العالي) في الواقع، النظام المحلي ليس موحدًا ولا منظمًا، ولهذا السبب نميز عددًا كبيرًا من الضرائب ذات الأصول المتنوعة. فبالإضافة إلى الضرائب القرآنية (الزكاة، عيد الفطر، عيد الكبير، عاشوراء، قولود) التي كانت تشكل العنصر الأساسي للضرائب، أضيفت الضرائب العقارية (الخراج، الحكر) وأخيرًا الضرائب المنقولة (الغرامة واللزما) وللتوضيح، يجب ذكر الضرائب المتعلقة بالظروف الطارئة: العضيفة (ضريبة الدعوة)، باك البرنوس (ضريبة التنصيب)، عضيفة العادة (ضريبة العادات)، حق الحقد (ضريبة على الحصان) ، انظر : -Houdas Octave، Ibid. ، P78/79 .

خاصة وأن المناصب لم تكن وراثية. علاوة على ذلك، فإن عبء الضرائب وعدم الاستقرار السياسي وتقسيم المجتمع هي من بين العوامل التي حالت دون تراكم رأس المال وبالتالي ظهور طبقة بورجوازية

في الفترة الفرنسية منحت الإدارة الفرنسية سلطات واسعة للقادة، خاصة عند إنشاء البلديات المختلطة في الواقع، كان للقائد وظيفة مزدوجة ومتناقضة بشكل غريب لأنه كان عليه أن يسهر على مصالح الطرفين المتعارضين (الإدارة الاستعمارية والسكان الأصليين). لذلك، كان من جهة وكيلًا للإدارة الفرنسية لأنه كان يراقب سياسيًا دُوّاره ويساعد جامعي الضرائب في الإحصاء وتحصيل الضرائب، ومن جهة أخرى، كان يمثل السكان الأصليين في دُوّاره من خلال رئاسة اجتماعات الجماعة[1] وتقديم طلباتهم ومطالبهم إلى جمعية الاحتياط الأهلية .

سمحت هذه الصلاحيات الواسعة للقائد بتحقيق مكاسب مادية (أرض وماشية) ومالية، خاصة في فترات الحصاد حيث كان يكافأ على حساب الأشخاص الذين صودرت ممتلكاتهم. علاوة على ذلك ونظرًا لراتبه غير الكافي مقارنة بالمهام المتعددة التي كان يقوم بها، انتشرت الممارسات التعسفية والهدايا على نطاق واسع، مما أدى إلى تعزيز الطابع شبه الإقطاعي لمؤسسة المشيخات التي أصبحت تعرف بالقايدات، نسبة إلى "القايد" الذي له صفات معينة [2]. وكانت سلطته التقريرية، التي كانت واسعة لأنه كان الوسيط الوحيد بين الإدارة الاستعمارية وأبناء دينه، خاصة لدى مجلس المراجعة الذي أنشئ في 7 سبتمبر 1927م، تسمح له إما بالمطالبة بالهبات أو عدم رفضها، على سبيل المثال عند تدخله لإعفاء شباب مجندين، أو عند تعبئة الشباب البدلاء بالإضافة إلى ذلك، كان القائد يتلقى هبات نقدية أو عينية (ماشية، حبوب) مقابل خدماته في تسجيل الزيجات أو الولادات عندما لا تتوافق مع القوانين المعمول بها حالة القاصرات أو الولادات التي لم يتم تسجيلها في الوقت المناسب حتى من أبسط المهام إلى أهمها مترتبة في هرم للرتب من مهام عليا حتى مهام بسيطة مثل قايد الأوطان و قايد الدار[3] .

[1] - Establet collette : etre caid dans L Algérie coloniale , Instituts de recherches et D études sur le monde Arabe et Musulmanedition du centre National de la recherche , scientifique , quai Anatale , Fancce , paris , 1991, p82

[2] -Establet collette : Ibid , p82 .

[3] - DJELLALI : opcit , p 39 .

المشيخات المحلية في الجزائر هي وحدات إدارية واجتماعية تقليدية كانت موجودة في الجزائر قبل وأثناء فترة الحكم العثماني والاستعمار الفرنسي. كانت هذه المشيخات تتمتع بدرجات متفاوتة من الحكم الذاتي وتعتمد في تنظيمها على الروابط القبلية والعائلية.

2-خصائص المشيخات المحلية في الجزائر :

ليس هناك خصائص واضحة أو هياكل معينة مميزة للمشيخات في الجزائر إلا أننا نستطيع معرفة بعض السمات الدالة والمميزة لها فمثلا لفظ شيخ له دلالة بمناصب دينية وسياسية وإدارية كما يختلف مدلوله حينما يطلق لفظ شيخ على من يرأس القبيلة أو الطريقة الصوفية، فيكون الشيخ هو الشيخ الذي يتولى إدارة شؤون القبيلة وكل قبيلة لها شيخ يرأسها رغم أنه لا يتمتع بنفس النفوذ حيث يمكن القول أن هناك مشيخات صغرى ينحصر نفوذها في منطقة ضيقة كان يطلق على شيخها "شيخ الخلعة " و الجدير بالذكر هنا أن مجموعة الشيوخ يعود إقرارهم في مهامه إلى القياد و بالرجوع إلى " اغا العرب "و يرشحون من يتميز برجاحة عقله و حسن أخلاقه [1] ، بالإضافة إلى مشيخات كبرى يتسع مجال نفوذها من حيث المنطقة والقبائل التابعة لها، ومن خصائص تعيين الشيوخ التي يمكن اعتبارها من خصائص المشيخات في الجزائر إضافة للنفوذ أيضا أن يكون من ذوي العصبيات الكبرى كون العصبية[2] مصدر قوة القبيلة ويخضع شيوخها بالولاء، كما يخضع الشيخ إلى معايير اختيار منها معيار المال والشجاعة والنفوذ، كما قد تكون المشيخة وراثية حسب ما ذكره حمدان خوجة في كتابه المرآة .

من أبرز المقومات التي يختار على أساسها الشيوخ المعيار العصبي الذي بموجبه يتم اختيار المشيخة باعتبارها توفر الجادة والقدرة المالية والأخذ بالنسب الشريف والزعامات المرابطية والدينية التي نالت حضها .

خلال العهد العثماني اعتبر البرنوس رمز تعيين الشيوخ حيث كان البرنس باللون الأبيض للشيخ والبرنوس باللون الأحمر للقايد، فتعيين شيوخ المشيخات الكبرى التي أصبحت في العهد العثماني حليفة للبايلك لا يصبح ساري المفعول إلا منذ حصول الشيخ على البرنوس ويتم استدعاء شيوخ العرب مثل بوعكاز والذواودة وأحرار الحنانشة وأولاد مقران للبس القفطان الذي يرسله باشا الجزائر في ذلك العهد دلالة على

[1]. ناصر الدين سعيدوني : ورقات جزائرية ، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، دار البصائر ، الجزائر ، ط2 ، 2009 ، ص 228 /229 .

[2] . ابن خلدون، المصدر السابق، ص 101 .

الاعتراف بسلطتهم كنوع من مراسيم التتويج أو التعيين . [1]هذه الطريقة تغيرت جذريا نهاية القرن 18م بسبب طمع البايات فأصبحت المشيخة تمنح لمن يدفع ضريبة أكثر .

الأمر الجدير بالذكر هنا هو أن السلطة العثمانية تعاملت مع المجتمع الجزائري الذي يغلب عليه الطابع الريفي بواقعية أكثر ونوع من المرونة حيث اعتمدت قوى محلية وهي قوى القبائل لتسلمها مهام مثل جباية الضرائب وحفظ الأمن وتسير شؤون السكان وأن نفوذ المشيخات يختلف حسب أقاليمها حيث أصبحت المشيخة مجالا إداريا . وقوة المشيخة متعلقة بعلاقتها بالسلطة المركزية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث تتمرد المشيخات على السلطة المركزية الحاكمة كلما وجدت ثغرة في نظام السلطة المركزية.

مما سبق نستنتج مجموعة من الخصائص للمشيخات المحلية : التنظيم القبلي والعائلي، الحكم الذاتي، الولاء للسلطة المركزية، دور الوساطة، التنوع، التوارث والاعتراف الرسمي.

باختصار، كانت المشيخات المحلية في الجزائر وحدات تقليدية ذات تنظيم قبلي وعائلي، تتمتع بقدر من الحكم الذاتي مع الاعتراف بالسلطة المركزية ، لعبت دورًا هامًا في الوساطة والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي المحلي. وقد تباينت هذه المشيخات في خصائصها ونفوذها عبر مختلف مناطق الجزائر والفترات التاريخية.

المبحث الثاني: قلعة بني عباس: الإطار الجغرافي والنسيج القبلي

1-الموقع الجغرافي لقلعة بني عباس.

باقتضاب شديد ستعرج على الأوضاع العامة في الشمال الإفريقي من أجل تبيان الظروف التاريخية والسياقات التي أدت إلى ظهور إمارة بني عباس وغيرها من الإمارات في الجزائر، كان الاسبان بعد أن قضوا على الحكم الإسلامي بالأندلس عام 1492م، قد وجهوا نشاطهم لغزو بلدان المغرب العربي، مبالغة في النكاية بالمسلمين ومنع اللاجئين الأندلسيين من التفكير في العودة إلى وطنهم السليب، تماما كما تفعل اليوم إسرائيل ضد فلسطين[2] ومحاولة منهم أيضا لاستعمار بلدان المغرب العربي من أجل استغلال إمكانياته الاقتصادية وموانئه الاستراتيجية من الناحية العسكرية، قد أتتهم الفرص بسبب ضعف دول المغرب العربي

[1] . لطرش: المرجع السابق، ص 20/ 22 .

1 . يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر ، " القسم الثاني الجزائر العربي "، ج 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2 ، 2009، ص ص 230 . 234 .

وتطاحنها فيما بينها من جهة وفيما بين الأمراء الطموحين من جهة أخرى حتى في داخل البلد الواحد، كانت الدولة الزيانية في هذه الفترة قد وصلت إلى أقصى درجة من الضعف والانحلال فأخذ الإسبان يحتلون موانيها وأطرافها تمهيدا لاحتوائها في النهاية وفق مخطط استعماري مدروس فبعد أن وصل إلى تلمسان آخر أمراء بني الأحمر بغرناطة " أبو عبد الله محمد بن سعد الزعل " عبر وهران بدأت التهديدات الاسبانية تظهر في الأفق ضد تلمسان ابتداء من عام 1503م أصبح الخطر الاسباني على الجزائر حقيقة واقعة .

على أن الإمارة الحفصية رغم كل هذا كانت تحتفظ في جسمها بعوامل الضعف والانهيار إذ أن قيام الدولة الحفصية في حد ذاته أحد عوامل سقوط دولة الموحدين [1].

التبعية السياسية التي سارت عليها أحيانا لبني مرين بمراكش وأخرى لبني زيان بتلمسان وكان لهذا أثره السيء في تفشي الاضطرابات والأخطار تبعا للأحداث التي تجري في تلك الإمارات المجاورة وليس فقط بل إن وحدة هذه الأمارة تفككت فحكم بعض أمرائها بتونس واستبد بعضهم قسنطينة والآخرون ببجاية، تمكن الإسبان من احتلال المرسى الكبير بوهران (عام 910 هـ / 1504م) ومن ثم مدينة تلمسان ومستغانم ودلس وبجاية وأخيرا قلعة ميناء عاصمة الجزائر التي هدموها وشيدوا في مكانها حصن البنيون عام (916هـ/1510م).

كان لكل هذه الأحداث مفعولها السيء في نفس الأمير الحفصي "الحسين ابن محمد" الذي كان يقيم بقسنطينة فخرج منها واتجه إلى قلعة بني عباس شمالي ـ غربي مدينة برج بوعريريج وبقي بها إلى أن جاء الأتراك إلى الجزائر فتحالف مع الاسبان ضدهم دون جدوى .

كانت بلاد الأندلس الإسلامية قد وصلت إلى الذروة في القوة والتماسك خلال النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي الموافق للقرن الرابع الهجري، تحت ظل ملوك أقوياء أمثال "عبد الرحمن الناصر" و "الحكم " و "المستنصر" و "الحاجب المنصور" لكنها سرعان ما فقدت هذه القوة وذلك التماسك وعمتها الفوضى والاضطرابات أوائل القرن الخامس الهجري، فسدت أوضاعها وتدهورت بسرعة وحدثت بها حروب أهلية طاحنة أدت إلى انقسامها إلى إمارات صغيرة متعادية ومتحاربة فيما بينها تسودها العصبية العرقية والقبلية وعرف عهدها بعصر الملوك الطوائف.

[1]– عبد الحميد حاجيات: عنابة في عهد الحفصيين، مجلة الأصالة، السنة الخامسة، العدد 35/34، مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية ، 1986، ص 78 .

تمكت مجموعة من قبائل الجزائر والمغرب العربي من إنشاء مجموعة من الإمارات هناك مثل إمارة "بني حمود" التي فرضت سيطرتها على جنوب الأندلس ما بين قرطبة وأشبيلية مالقة والجزيرة الخضراء وكانت قبل ذلك تحكم مدينة "سبتة" ومنطقتها بالمغرب الأقصى وتنتسب إلى الحماديين بالقلعة وبجاية[1].

التعريف بإمارة بني عباس:

إمارة بني عباس إحدى الإمارات التي قامت بالمغرب الأوسط مطلع القرن السادس عشر الميلادي (16م) مثلت دور العنصر المحلي في تأسيس إيالة الجزائر وبما أن هذه الإمارة تمتعت بثقل سياسي ومكانة عسكرية هامة فقد لعبت أدوارا أساسية في الحياة السياسية إيالة الجزائر خلال الفترة العثمانية إذ لعبت دورا في المشاركة في طرد المستعمر الإسباني وصد حملاته المتكررة والمساهمة في ضم المدن في شرق البلاد وغربها إلى سلطة الإيالة وربطها بحكمها المركزي، ناهيك عن علاقات التحالف ومحطات التوتر والصراع بين الطرفين خلال القرن السادس عشر ميلادي (16 م)

تعتبر إمارة بني عباس جنوبي بجاية من أهم القرى السياسية المحلية التي كانت بالمغرب الأوسط مطلع القرن 16م، وقد لعبت دورا كبيرا في الواقع السياسي للبلاد خلال النصف الأول من هذا القرن وهو نفسه القرن الذي شهد تأسيس الحكم العثماني بالجزائر وقد اختلفت الروايات التاريخية والدراسات المعاصرة في أصل بني عباس وفي زمانية قيام هذه الإمارة، حيث يصف كربخال القرية بقوله: "جبل عال وعر، شديد الانحدار جنوب غرب بجاية يبعد عن كوكو بأربعة فراسخ ....." في هذا المكان توجد قلعة أو أمير ... وكان رئيسهم هو عبد العزيز،.... يسكنها رئيس هؤلاء القوم وهم ينتسبون إلى زواوة الشرسين وهم بربر اعتادوا العيش الطليق، لم يؤدوا منذ زمن بعيد ضريبة لسلطان أو أمير..... وكان رئيسهم هو عبد العزيز من بني عباس..كان بينه وبين صاحب كوكو عداء منذ زمن قديم"[2] .

تقع قلعة بني عباس "عاصمة الإمارة" ضمن سلسلة جبال البيبان جنوب بجاية وهي تتبع حاليا لبلدية إيغل علي بولاية بجاية، تبعد حوالي 49 كم عن برج بوعريريج كما تقع في أعالي الضفة اليمنى من واد أقبو حيث

[1] . بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 182 .

[2] . مارمول كرفاخال: إفريقيا، ترجمة محمد صبحي، محمد زنبير وآخرون، ج2 ، دار النشر المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط1، 1988/1989م، ص:385 .

توجد القلعة على ارتفاع 1050 متر من سطح البحر وهو ما أعطى للإمارة حصانة طبيعية لعبت دورا كبيرا في صعوبة اختراقها من قبل العثمانيين [1] .

بنيت القلعة فوق صخرة ذات تكوين رسوبي مرتفعة غير متجاورة في توضعها الطبقي الذي يظهره عادة النمط الأفقي للتوضع الرسوبي في شكل جدار عمودي مكون من عدد ضخم من الأربطة[2] بسبب منحدرات المنطقة اكتسبت القلعة حصانة طبيعية وهو ما يؤكده حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرأة بقوله: " فيها مدينة تسمى القلعة، لا يتم الوصول إليها إلا بشق الأنفس، بما أني لم أتمكن من الذهاب إليها راكبا فإنني قطعت الطريق راجلا لأراها وإنه لطريق وعر ومنحدر جدا لدرجة أننا عندما يتسلقه ثلاثة أشخاص بالتتالي نرى رأس الثالث عند قدمي الأول " [3]رو هو الوصف الذي يتطابق مع ما ذكره الرحالة الألماني "هاينريش مالتسان فون بقوله: "قادنا طريق صاعد على امتداد الوادي وبعد الصعود والهبوط وجدنا أنفسنا ببرج صخري وكأننا قد كنا بين جدارين كلسيين يبلغ ارتفاعهما ألفي قدم أو ثلاثة آلاف قدم .....عبر طريق صغير منحدر انفتح بين الصخور والحجارة و كان ذلك قد تم "[4] وقد ذكر نفس المصدر أن المنطقة كانت البيبان وهي تسمية يطلقها العرب على المنطقة وأن الفرنسيين عند استعماريهم للجزائر قد أطلقوا عليها اسم " أبواب الحديد " وهي تسمية يراها الرحالة تسمية مبالغا فيها و يرجع سببها إلى حب الفرنسيين الارتباط بسادة العالم القدماء " الرومان " الذين أطلقوا اسم " جبل الحديد " (Monsferratus) وجاءت نفس التسمية على المنطقة في كتابات أحمد توفيق المدني وبسام العسلي والتي تعد الأتراك أول من وضع هذه التسمية على هذه السلسة الجبلية الوعرة فكانوا يسمونها " (capou denir) بمعنى أبواب الحديد [5] ويرجع سبب هذه التسمية إلى الكتل الصخرية التي تشكل عدة أبواب طبيعية شديدة الارتفاع تنقسم إلى عدة أبواب: باب الجنوب وباب الجبل في الشرق وباب البرج في الشمال بالسبة إلى "برج المراقبة" في المدينة و"باب العسة" في الغرب و أكد مالتسان وجود هذه الأبواب بحيث كان الباب الثاني يبعد عن الثالث بثلاثين خطوة و الرابع بخمسين خطوة ويمر

[1] . سالم جوامع : إمارة بني عباس وعلاقتها بالسلطة العثمانية في الجزائر خلا القرن ال 16م ، مؤلف جماعي، ثورة المقراني 1871م و دور الاخزة الرحمانيين ، إشراف و تنسيق و تقديم الصالح بن سالم و محمد بن ساعو، منشورات دار خيال للنشر والترجمة، الجزائر ، 2021 ،ص .91

[2] – Charle Feraud : Histoire des villes de constentine , Bordj Bourrirdj , recul des notice et mémoire de la société archéologique et de constantine , N 15 , 1871/1872 , Paris , p 185 .

[4] . حمدان بن عثمان خوجة : المرآة، ترجمة محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2005 م ، ص 29.

[4] . هاينريش فون مالتسان: ثلاثة سنوات في شمال غربي إفريقيا، ترجمة أبو العيد دود، ج2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008 ،ط1، صَ 65 .

[5] . أحمد توفيق المدني : جغرافية الجزائر ، الجزائر ، ط 2 ، ص 13 ، و ينظر أيضا :شال فيرو المرجع السابق ص 188 .

وسطهما وادي البيبان الذي يتميز بالضيق لدرجة لا يمكن اجتيازه أثناء هطول الأمطار بغزارة كما أن القلعة تمتاز بتربة نباتية خفيفة فقيرة تسمح بنمو بعض النباتات والأشجار كالزيتون والتين والصنوبر و.....الخ . [1]

2-النسيج القبلي لبني عباس وظهور نفوذ المقرانيين.

حول نسب الإمارة جاء في نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار " ثم ذهبنا إلى بني عباس وبتنا عند الفضلاء الأشراف... المحبين لنا جميعا "وقد وجدت في طبقات ابن فرحون أنه نص على شرفهم والله أعلم" هذا القول استدل به المؤرخون في إسناد نسب بني عباس على أنهم من المقرانيين ويعود نسبهم إلى الأدارسة أشراف فارس تفرعوا من سلالة سيدي بوزيد بن إدريس الثاني .[2]

ذكر شارل فيرو أن بني عباس هم من المقرانيين وأنهم ذو صلة بالأدارسة الأشراف، وأن عبد الرحمن الإدريسي المذكور نزح من ناحية معسكر إلى بلاد زواوة [3]في أواخر القرن الخامس عسر (15 م) لأخذ العلم عن الشيخ عمر ابن القاضي الزواوي الذي نزح هو الآخر من معسكر وأسس زاوية في قرية كوكو بجرجرة ثم انتقل إلى السيد عبد الرحمن الإدريسي بعد اضطراب العلاقة بينه وبين عمر ابن القاضي المذكور من بلاد زواوة إلى منطقة قريبة من بني عباس في أواخر القرن الخامس عشر (15م) (توفي عبد الرحمن بها سنة 1500م) و أنشأ هناك مدرسة (زاوية) له غير أنه بوفاة الأخير قرر ولده وخليفته أحمد أن ينتقل بأسرته إلى منطقة أكثر حصانة تجنبا لمضايقات وغارات زواوة بزعامة أسرة بن قاضي وبعدما انتقل إلى منطقة " زروالة" ثم منطقة "شواريخ" استقر رأيه على قلعة بني عباس التي وجد في موقعها حصانة أكثر وملائمة للاستقرار بإمارته ثم أسس زاويته في هذه المنطقة الرهيبة التي يقول فيها محمد بن عثمان خوجة: " تقع قلعة بني عباس في موقع تضاريس صعب في جبال البيبان، وفيها مدينة تدعى القلعة التي لا يتم الوصول إليها إلا بشق الأنفس وقد قطعت الطريق إليها راجلا و إنه لطريق وعر ومنحدر جدا " [4]

---

[1] . هاينريش : المرجع السابق ، ص 166 .

[2] . الحسين الورثيلاني: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق محمد بن أبي شنب ، مطبعة بيير فونتانا ، الجزائر ، 1908م، ص 11

[3]. نسبة الى قبائل زواوة بجرجرة أحد فروع كتامة الذين استوطنوا شمال افريقية حول اصل ونسب وحتى تاريخ زواوة انظر: أبو يعلي الزواوي : تاريخ زواوة، مراجعة و تحقيق سهيل الخالدي ، منشورات دار الثقافة الجزائرية ، الدزائر، ط1 ، 2005 ، ص 90 .

[4]. حمدان بن عثمان خوجة : المصدر السابق، ص 29.

بينما ذكر الحسين الورثيلاني أن مؤسس قلعة بني عباس ليس عبد الرحمن الإدريسي و إنما ابنه بقوله: " وجدتهم من القرن التاسع (9 م) وولده هو الذي بنى قلعة بني عباس، وأقام المملكة فيها بأن أسس العساكر وجيش الجيوش وأخذ المغرم في القرن العاشر ميلادي (10 م) " [1] منه فإمارة قلعة بني عباس أسسها أحمد بن عبد الرحمن الإدريسي مطلع القرن السادس عشر الميلادي (16م) حيث استقر بالقلعة بعد وفاة والده وهو الذي نظم كيانها السياسي والعسكري ثم تولى عبد العزيز حكم هذه الإمارة التي زادت دعائمها في عهده ثباتا وقوي نفوذها وحكمها في المنطقة وفي فترة هذا الأمير دخل العثمانيون إلى الجزائر وقد استفاد هؤلاء كثيرا من إمارة بني عباس في تأسيس حكمهم بالمغرب الأوسط خلال القرن السادس عشر ميلادي (16م) .

المجال القبلي لبني عباس :

بعد وفاة الأب أحمد المقراني السلطان سنة 1510م انتقلت السلطة إلى ولده عبد العزيز[2] الذي قام بالتأسيس والتنظيم الفعلي للإمارة وهو ما ذكره الورثيلاني كما أشرنا آنفا بأنه هو الذي بنى قلعة بني عباس وأقام فيها المملكة، بأن أسس العساكر وجيش الجيوش وأخذ المغرم في القرن السادس عشر ميلادي (16م) إذ سلك عبد العزيز مسلك والده فأطلق على نفسه لقب السلطان وعلى إمارته لقب السلطنة كما كون جيشا قويا من القبائل الخاضعة له، وقد وصل تعداد هذا الجيش في عهد عبد العزيز إلى ألف (1000) وعشرة ألاف (10000) من المشاة[3]، شمل النفوذ القبلي لإمارة بني عباس معظم القبائل المحاذية كأولاد خلوف وقبائل مجانة والبابور وفرجيوة وقبائل بلزمة والزيبان و وادي الريغ [4]

الجدير بالذكر هنا أن أمير قلعة بني عباس عبد العزيز كان في بادئ الأمر يحكم منطقة مجانة باسم الحفصيين ليتوسع نفوذه في المنطقة بعد تقلص النفوذ الحفصي بالمغرب الأوسط منذ حوالي سنة 1512م، أقام الأمير عبد العزيز علاقات خارجية لإمارته بالتحالف مع الإسبان في بجاية وقد زوده هؤلاء بالأسلحة والذخيرة الحربية[5] غير أنه سيقيم علاقاته مع أتراك الجزائر بعد ذلك .

---

[1] . الورثيلاني : المصدر السابق ، ص 36 .

[2] . نبيل بومولة: صفحات من تاريخ بجاية في العهد العثماني: إمارة المقرانيين في القرن 510/ 16 م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 م ص 23 .

[3] . معاشي: المرجع السابق ، ص 53 .

[4] بومولة : المرجع السابق، ص 86 . 87

[5] . معاشي : المرجع السابق ، ص 59 .

المبحث الثالث: سيطرة المقرانيين على مشيخة مجانة .

1-أصول أل المقرانيين.

ظهور المقرانيين وسيطرتهم على حكم قلعة بني عباس :

يذكر الرحالة والمؤرخ الحسن الوزان الذي عاصر الفترة التي تأسست فيها إمارة بني عباس لكنه لم يشر إليها في كتاباته، والمؤرخ الوحيد الذي عاصر هذه الحقبة هو المريني مؤرخ البلاط الحفصي ببجاية الذي أشار إلى القلعة وذكرها بقلعة " الونوغة " وهي قلعة بني عباس حسب ما ذكره إبن أوجيت[1] بينما يذكر إسماعيل العربي أنها قلعة بني حماد إلا أن المصادر تؤكد أنها قلعة بني عباس .

يعود تاريخ أسرة أولاد مقران إلى أواخر القرن الخامس عشر ميلادي (15 م) وبداية القرن السادس عشر الميلادي (16م) حسب ما ذكره شارل فيرو وارتبط تأسيس أمارة أولاد مقران بقلعة بني عباس بأسرة بني قاضي التي يعود نسبها إلى مؤسسها الشيخ عمر بن قاضي الذي التجأ هو الآخر إلى جبال جرجرة أواخر القرن الخامس عشر للميلاد (15 م) قادما من المغرب الأقصى والذي ينحدر من الأشراف بالأدارسة بفضل نفوذه الديني تمكن من توحيد سكان جرجرة الذين مزقهم التطاحن وشتتهم الحروب، أسس مملكة جبال " كوكو" جبال " كوكو "، عرفت باسمه .

الجدير بالإشارة والذكر هنا أن أسرة ابن قاضي تنتسب إلى أبو العباس أحمد بن عبد الله الغبريني كبير بجاية وقاضيها في عهد أبي البقاء الحفصي الذي حكم بجابة سنة 1311م ويذكر ابن خلدون أنه من قبيلة غبرين احد فروع صنهاجة، استقرت منذ القدم بأعالي نهر سباو .[2]

أقام بها زاوية لتعليم فالتحق سيدي عبد الرحمن جد أولاد مقران الذي قدم هو الآخر من منطقة المغرب الأقصى، بهذه الزاوية لمزاولة دروسه وقد لاحظ فيه شيخه بن قاضي ذكاءا منقطع النظير، وكان قد تبحر في العلم وعرفت له مناقب كثيرة فاضلة حملت الناس على الإعجاب به وتقديره واحترامه الأمر الذي جعل شيخه يغار منه و يكيد له خوفا منه على مكانته ونفوذه وسط السكان، فكان يدبر له المكائد للتخلص منه، لما علم الشيخ عبد الرحمن من طرف أحد زملائه في الزاوية أن شيخه يكيد له وعلم ما يكنه له من حسد وغيرة قرر

[1] – Youcef Ben Oujit Kalaa : Des Bni Abes aux 15 siecle, edition Dahlab ,1997 . p 108 .

[2] – Said Boulifa : Histoire depuis L'antiquité jusqu'à 1830 , Alger , 1925 , p117 .

مغادرة الزاوية واللجوء إلى منطقة بني عباس رغم أن عمر بن قاضي كان يظن أن عبد الرحمن لن ينجو من عبور النهر الذي توجد به السباع وتتدفق مياهه بغزارة، لكنه عبر النهر وصولا لبني عباس، أين استقبله أهلها ورحبو به، استقر بينهم وبنى زاوية لتعليم السكان.

في منطقة بني عباس تبدأ قصة الشيخ عبد الرحمن مع السكان الذين التقوا حوله حين التمسوا فيه التدين والتقوى والنسب الشريف وسمعته الطيبة كانت تزداد في أوساط السكان الذين وطد علاقته بهم وتمكن من كسب ودهم [1] تمهيدا لتأسيس مملكته حسب ما ذكره فيرو، سكان منطقة القبائل أو " زواو " شعروا بشرف كبير واعتزاز كون مرابط بينهم لان ذلك كان يعني توفر الأمن والاستقرار ويعد بمستقبل جيد للقبيلة كما يوفر لها الحماية الكافية وتحل بها البركة فضلا عن الاحترام الكبير الذي يجلبه هذا المرابط للقبيلة من طرف السكان والقبائل المجاورة لها ويؤكد أبو القاسم سعد الله هذا بقوله:"إن للمرابطين كرامات جعلت الناس يعتقدون فيهم ويطلبون بقائهم بينهم وكانوا حريصين أيضا على مصاهرتهم والالتفات حولهم للاهتداء بهم في شؤونهم الدينية وكانوا يلجؤون إليهم في حل خلافاتهم ونزاعاتهم".

ويبدو أن الشيخ عبد الرحمن طالب له المقام بين سكان بني عباس فقرر الاستقرار بينهم .

كان من عادة أمراء كوكو استغلال قبائل المنطقة والاستبداد بهم وكانت قبيلة بني عباس إحدى ضحايا الظلم والجور الذي قبائل زواوة تمارسه في ظل حكم الأمراء ابن قاضي حسب رواية فيرو ومن بين عادات ابن قاضي التقليدية أنهم كانوا يسخرون سكان بني عباس في السوق الأسبوعي الذي كان يعقد كل يوم أربعاء [2]بمنطقتهم وكان هذا السوق من أكبر الأسواق في المنطقة يأتيه السكان من كل النواحي وفيه اعتاد رجال ابن القاضي على إجبار اربعمئة فرد من بني العباس بأن يقوم كل رجلين منهم بحمل عمود من الحال طول اليوم وذلك مقابل دون، ومن دون أن يعترض هؤلاء على دلك وفي أحد الأيام حضر الشيخ عبد الرحمن إلى السوق وشاهد هذا السلوك المهين والمذل من رجال كوكو اتجاه بني عباس فاستاء منهم كثيرا.

ثم تقدم إلى الشيخ المسؤول عن السوق ووبخه وطلب منه الكف عن الإساءة فرد عليه صاحب السوق قائلا: "الأمر لا يعنيك أن هده العادة قديمة في السوق ليس أنت من يغيرها " فاغتاظ سيدي عبد

[1] . معاشي : المرجع السابق ، ص .55

[2] . اهتمت بني عباس بعد ذلك بالأسواق كمرفق ضروري يجمع قراها المختلفة : انظر : عبد الحميد بودرواز، بوزيد فؤاد: المؤسسات التنظيمية والإدارية في قلعة بني عباس في ظل الحكم العثماني ، 1510 . 1830م ، المجلة التاريخية الجزائرية ، المجلد 6 ، العدد 1 ، مخبر الدراسات و البحث في الثورة الجزائرية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ،2022 ص 477 .

الرحمن من هذا الرد الذي لم يكن ينتظره وعزم على عوم على القيام بعمل ما لا يمكنه لتخليص القوم هؤلاء والتعساء من عبوديتهم فدعا شيوخه للاجتماع به في مساء ذلك اليوم وقال لهم لماذا يفعلون بكم ذلك ومنذ متى ؟ ولم أنتم خاضعون لهم؟ فأجابوه بأن رجال من تخليص القوم هؤلاء التعساء من عبوديتهم فدعا شيوخهم للاجتماع به في مساء ذلك اليوم وقال لهم لماذا يفعلون بكم هذا ومنذ متى؟ ولم أنتم خاضعون لهم؟ فأجابوه بأن رجال بني قاضي يمتلكون من القوة ما لا قبل لهم بمواجهته، ولا يوجد من يمنعهم عنهم ويحميهم من ظلمهم وبطشهم، قال لهم الشيخ عبد الرحمن حينها ما أنتم فاعلون إن خلصتكم من هذا الظلم؟ فأجابوه يعاهدونه على الطاعة والولاء والخضوع له ودفع المغرم له ولأبنائه من بعده، بعد ذلك وضع الشيخ خطة محكمة وقرر تخليص بني عباس من استبداد رجال بني قاضي، وفي يوم السوق الموالي ذهب الشيخ مع رجال بني عباس وتظاهروا أنهم جاءوا للتسوق كعادتهم لكنهم هذه المرة يخفون أسلحتهم تحت ثيابهم ورافقتهم قوة أخرى اختفت قرب مكان السوق في انتظار الإشارة من الشيخ عبد الرحمن الذي قتل صاحب السوق عند أول لقاء به وأعطى الإشارة لأصحابه فانهالوا ضربا على رجال ابن قاضي الذين فوجئوا بالهجوم الشرس لبني عباس، فمات كثير منهم ولم ينجو بالفرار إلا قليل لاحقهم بنو عباس حتى الضفة اليسرة من وادي الساحل، ومنذ هذه الحادثة أصبح وادي الساحل يشكل حدا فاصلا بين بني عباس وكوكو وبدأ العداء منذ هذه الحادثة.[1]

واستمر لفترة طويلة طوال الفترة العثمانية حسب مرمورل ما يدعم هذه الرواية أحمد ساحلي معتمدا على وثيقة يعود تاريخها إلى فترة قيام إمارة كوكو ومع مجيء الأتراك إلى الجزائر حيث يقول صاحب هذه الوثيقة السلطان في ذلك العصر هو المسمى سيدي عمر بلقاضي الذي يتحكم في بلاد الزواوة كلها وكان حكمه قاهرا جدا ومن عادة هذا السلطان أن يحمل البغال والحمير من عرشنا في وقت الصيف بنقل زرعه والخدمة عليه ومن عاداته أن يأتي هو وجنوده إلى سوقنا المسمى بالخميس في ذلك الوقت والآن يسمى بالأحد فيلزم العرش بالضيافة تصل إليه في ذلك المحل مع العلف الكثير لخيل جيشه ولا يزال أهل بني عباس إلى يمنا هذا السوق سوق الباطل.[2]

بعدما تمكن بنو عباس من التحرر حان وقت وفائهم بما عاهدوا به للشيخ عبد الرحمن فأعلنوا منذ ذلك الحين خضوعهم له واعترفوا به سلطانا أو أميرا عليهم يدفعون له الغرم ومن الطبيعي أن يدفع ذلك أمير

[1]. لخضر بو طبة، قيام إمارة أولاد مقران بقاعة بني عباس في مطلع القرن 16، مجلة عصور الجديدة، المجلد8، العدد1-1-2011، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، منشورات جامعة محمد لمين دباغين ، جامعة سطيف 2 ، الجزائر ، ص 60-62 .

[2]- ينظر: عبد الحميد بودرواز و فؤاد بوزيد : المرجع السابق ، ص 477 .

كوكو ورجاله إلى الانتقام والتأثر من بني عباس والعمل على إرجاعهم كما كانوا من قبل منذ ذلك الحدث غيرت هذه الحادث (ثورة بني عباس) ضد إمارة كوكو مجرى تاريخ بني عباس الذين عانوا من استبدادهم وشكلت الانطلاقة الفعلية لمكانتهم ونفوذهم في المنطقة وازدادت شهرة الشيخ عبد الرحمن وتوافد على زاويته العديد من الطلبة على عكس أمير كوكو الذي كان سيئ السمعة وسط سكان زواوة كما يذكر بوليفة بسبب استبداده.

حوالي 1500 توفي الشيخ سيدي عبد الرحمن تاركا لابنه أحمد الذي خلفه لحكم الإمارة مكانة وسمعة كبيرة في وسط سكان المنطقة ودفن كما أوصى "بالقرابة "[1] وأصبح ضريحه مزارا للسكان، يذكر فيرو باعتماده على الشهادة الشفوية المتواترة عند سكان القلعة أن إمار بني عباس ارتقت إلى درجة كبيرة من القوة والازدهار في عهد سيدي أحمد بن عبد الرحمن الذي يتجلى بصفات فاضلة أكسبته شهرة كبيرة وواسعة وسمعة طيبة في وسط السكان ساعدته.

2-انقسام الأسرة المقرانية وعلاقتهم بالدولة العثمانية

تذكر الكتابات التاريخية أن عائلة المقراني كان لها نفوذا كبيرا في فترة الوجود العثماني بالجزائر خاصة في ظل المؤهلات الجغرافية للمنطقة والتي أهلتها لأن تكون قوة محلية بالنسبة العثمانيين، فعائلة المقراني كانت مسيطرة على أهم الطرق المواصلات في الوسط الجزائري لاسيما في الجهة الشرقية للبلاد ونذكر بالخصوص الطريق الرابط بين بايليك الشرق قسنطينة، ودار السلطان بالجزائر العاصمة، وبالتحديد في الممر الهام بالمنطقة المعروفة باسم "أبواب الحديد".

تختلف الروايات حول أصل المقرانين بينما برجعهم ابن خلدون إلى نسب فاطمة الزهراء بنت الرسول استقروا في بني حماد، تذكر مصادر محلية أنهم ذو الصلة بالأمراء الحفصيين الذين حكموا قسنطينة، يبقى أصلهم غير محدد بدقة، انقسمت هذه الأسرة الى فروع : فرع أولاد بلحاج وفرع أولاد عبد السلام وفرع أولاد بورنان وفرع أولاد بلقندوز [2]

[1] . معاشي المرجع السابق، ص 54 .

[2] . مزيان وشن :مجان عاصمة إمارة المقرانين، ثلاثة قرون من النضال السياسي والجهاد العسكري القرن 16 – 19م، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2007، ص 122 .

أول الأمر اتسمت العلاقة بين العثمانيين والمقرانيين بالنفور والتصادم ثم تم تجاوزها بعدما تحالف سلطان بني عباس مع خير الدين الذي استفاد من المقرانيين [1]

بين المؤرخ صالح عباد سر قوة عائلة المقراني ناسبا إياها إلى سلسلة التحالفات التي عقدها أعيان العائلة مع الأتراك العثمانيين وذلك من أجل القضاء على شوكة بعض القبائل المناوبة للطرفين مثل مملكة " كوكو" في جبال جرجرة إلا أن المناوشات التي ما فتحت تطرأ بين الطرفين كانت سببا مباشرة في تأزم العلاقة بينها، والتي غالبا ما تعلقت في جزء كبير منها بتقسيم الغنائم أو تحصيل الضرائب، أو في أحيان كثيرة حول تبعية بعض المناطق لطرف على حساب الآخر خاصة ما تعلق بمنطقتي مسيلة وبوسعادة اللتين كانتا في مد وجزر بين الطرفين المتنازعتين [2].

في ظل هذه العلاقة القائمة علل العداء المستفحل مع العثمانيين أخذ داء التشتت والسعي إلى مسك زمام الأمور في قرار العائلة ينخر جسد المقرانيين، فحسب ما ذكر شارل فيرو أن العائلة قد انقسمت في القرن 18 إلى صفين قسم بقيادة الشيخ بوزيد المقراني ويتولى زمام السلطة بمجانة، ويعترف في الوقت ذاته للاشتراك العثمانيين بالحكم والسعادة. وقسم ثان بقيادة كل من الشيخين بورنان وقندوز وهما في الفئة التي تمردت وأعلنت عصيانها للسلطة التركية الحاكمة كما ذهبت هذه الفئة إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ منعت الأتراك العثمانيين من المرور عبد مضيق البيبان دون دفع الرسوم مثلها مثل باقي القوافل التجارية الأخرى[3].

في حين ذكرت رواية أخرى أن العائلة كانت مقسمة إلى ثلاثة فرق متناحرة من أجل قيادة المنطقة، فرقة أولاد الحاج وأولاد عبد السلام وهو الصف الرئيسي في عائلة المقراني، وفرقة أولاد بورنان وفرقة ثالثة هي أولاد قندوز وسعيا إلى إعادة المياه إلى مجاريها في العائلة والقضاء على المناوشات العائلية لقيادة المنطقة، فقد دأب الحاج أحمد باي على تقديم الدعم لأولاد بلحاج و أولاد عبد السلام للتخلص من هاتين الورقتين اللتان أضحتا مصدر إزعاج وتهديد لاستقرار العائلة ومكانتها في الوسط الجزائري.[4]

---

[1] . العياشي روابحي: الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قسنطينة 1837م . 1871م، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعى قسنطينة، 2014 . 2015م، ص 33.

[2] _ العياشي روابحي، عائلة المقرانيين والأمير عبد القادر، 1832-1847، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30 ، جوان 2012، ص 83.

[3] - صالح عباد، الحكم التركي في الجزائر1514-1830، دار هومة ، الجزائر ،2007 ، ط2 ، ص 75.

[4] - عباد : المرجع السابق ص 162.

وفي ظل اختلاف الروايات التاريخية نجد أن علاقة المقرانيين بالدولة العثمانية تباينت بين التحالف والعداء تبعا المصالح التجارية والإستراتيجية بين الطرفين خاصة ما تعلق منها برسوم المرور عبد ممر أبواب الحديد وتوعية بعش المناطق لهذا الطرف أو ذاك، إلا أن النزاع القائم بين أبناء العمومة من المقرانيين حول قيادة المنطقة كان سببا في حدوث العديد من المناوشات التي استغلها الأتراك للقضاء على بعض الأطراف وتقريب بعضها الآخر وفقا لما تخليه مصالح الايالة، ولنا في موقف الشيخ أحمد باي مع فرق هذه العائلة أحسن دليل على ذلك.

ظلت هذه الفروع متناحرة إلى غاية الاحتلال الفرنسي، وقد ذكر الورثيلاني فساد أبناء أسرة المقراني وعدولهم عن الإسلام والفضائل التي كانت لجدهم إذ جاء في الرحلة الورثلانية أن جدهم قد رأى مناما " أن النار تخرج من بوله " ما فسره له شيخ أن من أسرته سيكون منهم من يجور لكن يبقى المصدر للتحقيق [1]بقى عبد العزيز على عهد والده عمل على كسب ولاء قبيلة بني عباس وحرص على استقرارهم في مجانة[2]
وبقى التنازع بين فروع الأسرة المقرانية في الفترة العثمانية وإلى غاية الاحتلال الفرنسي .

[1] . الحسين الورثيلاني (حسن بن محمد الورثيلاني) نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق محمد بن أبي شنب، دار فونتانا للنشر، الجزائر، ط 2، 1908، ص 11 .

[2] . مجانة أصله مجنة بفتح الميم وسكون الجيم هو اسم عربي قديم أطلقه العرب من بني هلال و بني سليم على مجانة خلال القرن 6م نسبة إلى سوق كبير بالحجازربما لان مجانة كانت محطة كبيرة في طريق القوافل وسوق عامرا في طريق قلعة بني حماد وهو في القواميس المجان من اللفظ العربي ويعني الكثير الكافي الخير لأرضها الخصبة ما يكفي سكانه: انظر ، وشن : مجانة عاصمة إمارة المقرانيين، المرجع السابق : ص 21 /22 .

الفصل الثاني:

مشيخة مجانة والسياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1830م /1870م)

المبحث الأول: الجزائر في بدايات الاحتلال الفرنسي: نظرة عن الأوضاع العامة في الجزائر (1830م / 1852م).

1-الوضع السياسي والعسكري في الجزائر (1830م. 1852 م)

2-الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر (1830م. 1852م)

المبحث الثاني: قيام الإمبراطورية الفرنسية (1852م) وسياستها اتجاه الجزائر.

1-عوامل قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852م) (الداخلية و الخارجية)

2-رؤية نابليون الثالث للجزائر : بين الطموح الإمبراطوري و سياسات المملكة العربية.

المبحث الثالث : مشيخة مجانة في ظل الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852م)

1- المكاتب العربية بين السلطة المحلية والضغوطات الاستعمارية.

2-التنظيم الإداري لمشيخة مجانة قبل سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية

المبحث الأول: الجزائر في بدايات الاحتلال الفرنسي: نظرة عن الأوضاع العامة في الجزائر (1830م– 1852م)

1–الوضع السياسي والعسكري في الجزائر (1830م– 1852م)

سنة 1848م سنة حاسمة في تاريخ الجزائر المستعمرة نظرا للتغير الجذري على مستوى الأوضاع العامة داخل الجزائر، بقيام الثورة الفرنسية[1] ومشاركة المعمرين فيها بوفد ومطالبتهم بدمج الجزائر في فرنسا بصفة رسمية حتى يمثلوهم في البرلمان الفرنسي. حيث تحصلوا بمقتضى الدستور الجديد الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 1848م، على ذلك المكتب السياسي والذي نصت المادة 109 منه على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية، أي مقاطعة من المقاطعات الفرنسية، وفي مصلحة المعمرين.[2]

بصدور مرسوم 27 أبريل 1848م الذي نص على إلغاء نظام العبودية في الجزائر، تم تحرير العبيد الذين كانوا في يد الجزائريين ما أدى إلى استخدامهم كأجراء أو خماسين لدي المعمرين الذين سيطروا أكثر على الأرض. [3]وقسمت الجزائر إلى منطقتين رئيسيتين: القسم الشمالي إلى 3 عمالات إدارية وهي الجزائر، وهران، وقسنطينة، والتي كانت تحت الحكم المدني. وصارت تلك المناطق المدنية في محافظات مقسمة إلى بلديات، بحيث كانت كل بلدية من البلديات لها مجلس منتخب يديره محافظون ومدير ورؤساء البلديات.

القسم الثاني، فهي منطقة الجنوب الجزائري (الصحراء) التي ظلت خاضعة للحكم العسكري. ضمت موظفين بدرجات محددة يرأسها ضابط فرنسي، يساعده حارس وكاتب وقاضي وجابي الضرائب ومترجم. وكانت للمكاتب العربية[4] إدارة محلية وهي المكاتب العربية.

---

[1]. الثورة الفرنسية: ثار الفرنسيون بتاريخ 24فيفري 1848م ضد نظام لويس فيليب ونتج عنها عزل الملك لويس فيليب و تغيير النظام وتحول النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، انظر أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائري ، ج1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان،ط1 ، 1983 م، ص 312 .

[2]. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1997، ط1 ، ص 126.

[3]. عمار عمور : موجز في تاريخ الجزائر ، دار ريحانة للنشر و التوزيع، الجزائر ، ط1 ، 2002 ، ص 20 .

[4]. عبد الحميد زوزو : نصوص من تاريخ الجزائر المعاصر، موفم للنشر (المؤسسة الوطنية للطباعة و النشر) ، الجزائر ، 2010 ، ص 177 .

الإدارة المركزية على مستوى الجزائر العاصمة تابعة للحاكم العام، وهي إدارة الشؤون الأهلية[1]وإدارة مركزية تابعة للوزارة الحربية بباريس، وهذا كله حسب مرسوم 9 ديسمبر 1848م.

بدأ التنظيم البلدي بشكل محدود وأخذ يتوسع تدريجيا. مقاعد المجالس البلدية في المناطق المدينة كانت تضم ثلثي المستوطنين، والثلث الباقي من الأهالي المعنيين واليهود. الحكومة الفرنسية كانت أقرت بعد ثورة 1848م أسلوب الانتخاب بدل التعيين، لكن ضباط الجيش لم يسمحوا بتطبيق هذه الخطة حيث قاموا بتزوير الانتخابات التي جرت في 29 أكتوبر 1848م.

كل ولاية قسمت إلى نوعين من البلديات: المختلطة وهي التي تضم أغلبية جزائريين وأقلية أوروبية ويحكمها إداري فرنسي بمساعدة لجنة البلدية تتكون من الأوروبيين وبعض أعوان الأنديجان. يخضع فيها الأوروبيون للقوانين الفرنسية والجزائريون للقانون العسكري. وكان رئيس البلدية يتمتع بسلطات مطلقة ويحق له إدانة أي جزائري بدون إثبات. وفي المقابل، أسست بلديات أوروبية يسكنها المعمرون الأوروبيون وتخضع للنظام المطبق في فرنسا.[2]

إنشاء الولاية المدنية كان من بين مطالب الكولون وليس من مطالب الجزائريين، كونه يتماشى مع الفكر الجمهوري الليبرالي الذي جاءت به ثورة 1848م. والرئيس البلدية في هذه الآونة لم يكن منتخبا بل كان معينا[3]من قبل الوالي والحاكم العام. ومن صلاحيات هذا الأخير حل مجلس البلدية. مجلس البلدية تعددت مهامه إذ تشمل دراسة الميزانية وتدبيرها، والسهر على المرافق العامة، وتنشيط الأسواق والمحافظة على الطرقات ورعاية التعليم. ولكن هذه المسائل بالنسبة للجزائريين لا تعني شيئا لأنهم بعيدون عن المشاركة في اتخاذ القرارات.

اتخذت حكومة الجمهورية الفرنسية الثانية سياسة الاستيطان أداة أخرى للتخلص من العمال العاطلين الثائرين في فرنسا، حيث بلغ عدد هؤلاء في شهر ماي 1848م في باريس حوالي 100,000، وهم مصدر

[1]. أبو القاسم سعد الله : تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1، المرجع السابق، ص 321 .

[2]. عمار عمورة : المرجع السابق، ص 321 .

[3]. عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر (1830، 1854)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2014 ، ص 102 .

قلق للبرجوازية الفرنسية التي تريد أن تحتكر السلطة لوحدها. فقررت الحكومة الفرنسية عام 1848م أن ترسل إلى الجزائر حوالي 12,000 من هؤلاء، وتسلم لكل واحد منهم قطعة من الأرض تتراوح مساحتها بين 8 و10 هكتارات، ومسكنا، وحاجيات ضرورية لمدة 3 سنوات.[1]

وهكذا غادر الفوج الأول من المنفيين في باريس في جو من المظاهرات الحماسية، وأرادت البرجوازية أن تخلق من عملية الطرد هذه قضية وطنية. وفي 26 أكتوبر، وصل أوائل المعمرين الجدد إلى سان كلو (وهران)، فوجدوا في استقبالهم مراكز أقيمت لهم، منها 12 في منطقة الجزائر، و9 في وهران، و8 في مقاطعة قسنطينة، و42 مركزا.

الفترة الممتدة من 1848م إلى 1852م قامت خلالها الجمهورية الفرنسية الثانية بمنح الحق في التمثيل النيابي في للجزائريين في المجلس الفرنسي[2]، منها أربعة مقاعد في المجلس التأسيسي وثلاثة مقاعد في المجلس التشريعي بباريس. منحت لهم حق انتخاب مستشارين بلديين أيضا لتمثيل البلديات الفرنسية.

قد تعاقب على إدارة الجزائر ستة حكام خلال فترة حكم الجمهورية الفرنسية الثانية، بداية بدوق دومال، إلى فيالا شارون.

1-الوضع الاجتماعي الاقتصادي في الجزائر (1830. 1850م):

تواصل الاستعمار الفرنسي للجزائر في عهد الجمهورية الثانية (1848م-1852م) في الميدان الاقتصادي، وهذا الأخير اعتمد بشكل أساسي على الفلاحة وتربية الحيوانات ومختلف الأنشطة التجارية والحرف التقليدية المختلفة. وكانت الأرض الثروة الحقيقية للجزائريين، إذ كانت الفلاحة تستقطب السكان بنسبة كبيرة، فقد كان مصدرا أساسيا لسكان الريف، حيث شكلت حوالي 80% من مداخلهم. وكانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي.

[1] . صالح عباد : المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1984، ص 13/12 .

[2] . أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري جدوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج1، المؤسسة الوطنية، الرغاية، الجزائر، 1986 ، ص 26 . [2]

تعرض السكان للظاهرة نفسها المتمثلة في التدمير والسلب التي عاشها سكان المدن[1] الساحلية للوجود الفرنسي، الذي عمل على تحطيم الدعائم التي قام عليها المجتمع، والاقتصاد الجزائري نصيبه من السياسة الفرنسية التي مارستها على مختلف الجوانب وخلفت آثارا سلبية كبيرة ومعاناة عاشها الجزائريون.

عملت الجمهورية الثانية في البدء على تسوية الملكية في الجزائر وفق نظام ملكية الأرض القائم بفرنسا، إلا أن المعمرين ظلوا يفرضون على السكان تكاليف ثقيلة جدا، وذلك عن طريق الإدارة في الوقت الذي تضاعف فيه نشاطات الاحتلال عن طريق فيالق الجيش، والمكاتب العربية، في حفر الآبار، وبناء السدود، وإقامة الطرق والمواصلات، وذلك بغية تسهيل سير الاستعمار وخدمة مخططاته واستراتيجياته.

إلى جانب ما زامن ذلك من أزمات اقتصادية والسعي في المزيد من تحويل ملكية الأرض إلى الأوروبيين، وذلك عن طريق إصدار حملة من القوانين. ولعل أخطر هذه القوانين القانون الذي أصدره الحاكم العام راندون في 16 جوان 1851م، والذي ينص على حق فرنسا في السيطرة وملكية أراضي العروش، مما أدى إلى مصادرة السلطات الاستعمارية.

مساحات هائلة خصبة وزعتها على المعمرين في الجزائر، وتبعا لهذه السياسة أصبح الجزائريون أجراء لدي المستوطنين أو " خماسين . شهدت الجزائر خلال هذه الفترة الهجرة الاستيطانية من مختلف أنحاء أوروبا، حيث كان الهدف الوحيد هو تجريد الأهالي من أراضيهم بمختلف الوسائل واستغلالها، وذلك عن طريق إصدار قوانين نزع الملكية.

ففي 1847 م وقعت أزمة الجراد ونتج عنها أضرار لدي بعض الفلاحين، ما أدى إلى ارتفاع أسعار القمح، فبلغ سعر الصاع الواحد من البر إلى ستة وسبعين فرنك، وصاع الشعير من الخمسة دورية إلى الثلاثين فرنك. ولم تكد تنتهي أزمة الجراد حتى عم في الجزائر الجفاف لمدة عام.[2]

[1] . جمال قنان : قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994 ،ص 118 .

[2] . صالح العنتري : مجاعات قسنطينة ، تحقيق رابح بونار ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1974 ، ص 51 .

كما مست هذه الأزمات كالجراد، القحط، والجفاف، هلاك العديد من المواشي بحيث فقد الجزائريون نصف مواشيهم، ويبست الحشائش. وقد عم هذا الوباء كل أنحاء الوطن، وذلك لانعدام الوقاية الصحية لديهم وسوء الحالة الاقتصادية والمعيشية.[1] ففي الونشريس مثلاً سجل هلاك 900 شخص من بين 1200 بسبب التيفوس، وفي مليانه ما بين 16 إلى 19 شخص في اليوم الواحد. وقد أكد الأطباء أن وباء التيفوس لم يكن السبب الوحيد في الوفيات، بل كانت المجاعة غالبا هي السبب.

بالنسبة للنشاط التجاري، فقد سيطر المستوطنون على مجمل نشاطاتها في الجزائر، وذلك من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية الجزائرية، وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة عام 1851م.

بعد أن جعلت الإدارة الفرنسية الجزائر تجارية الهدف منها بمختلف أنواع الضرائب منها:

- الضريبة العربية: تخص الجزائريين فقط، وذلك لغرض تجريدهم من ثروتهم بأساليب قانونية.
- الضريبة الدينية: ما كان الجزائريون يدفعونه من زكاة وعشور.
- الضريبة على الحيوانات: كانت المكاتب العربية هي من تقوم بتحديد قيمتها، فكانت على الجمل تقدر بـ 4 فرنكات، البقرة 3 فرنكات، المعزة 0.15 فرنك والخروف 0.20 فرنك.
- ضرائب الحكور: العشر من مدخول الكراء من أرض الدولة.

لم تكتف فرنسا بفرض الضرائب فحسب، بل عمدت إلى ربط اقتصاد الجزائر باقتصادها رسمياً، وذلك من خلال مجموعة من القوانين والمراسيم أهمها:

- قانون 11 يناير 1851م: قانون تجاري ينص على فتح أبواب التصدير للمنتوجات الفلاحية الجزائرية إلى فرنسا، في حين يموت الأهالي جوعاً وفقراً.
- مرسوم 26 أبريل 1851م: نص هذا المرسوم على أن يمنح بنك الجزائر قرضاً لكل معمر مالكاً للأرض، وكان لهذا القانون مفعولاً كبيراً، إذ عرف إقبالاً كبيراً من المعمرين، الأمر الذي أنقذ فرنسا من عدة أزمات منها أزمة حرب القرم وما تولد عنها.
- قانون 21 سبتمبر 1851م: لقد كان الإنتاج الزراعي يعاني من أثر النظام الجمركي الذي كان يغلب عليه طابع الحماية الجمركية، وكان المعمرون يطالبون بالإدماج.

[1]. أبو القاسم سعد الله : تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1 ، المرجع السابق ، ص 150/148 .

وإلى جانب هذه القوانين، أنشأ بنك الجزائر والبورصة التجارية في سنتي 1851م و1852م على التوالي، وذلك لتطبيق فكرة الاستيطان الريفي، وتأسيس الشركة الفلاحية الكبرى التي كانت تهدف إلى تسهيل الاستيطان وتقديم الدعم للمعمرين.

المبحث الثاني: قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852 م وسياسة نابليون الثالث نحو الجزائر

1-عوامل قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852م .

في الثاني من ديسمبر عام 1851، قام رئيس الجمهورية لويس نابليون بونابرت بتنظيم انقلاب للحفاظ على السلطة، بينما كانت ولايته التي استمرت أربع سنوات تقترب من نهايتها ولم يكن بإمكانه الترشح مرة أخرى. هذا العمل المخالف للدستور يمثل الانتقال من الجمهورية الثانية إلى الإمبراطورية الثانية.

في الثاني من ديسمبر، وهو ذكرى تتويج الإمبراطور نابليون الأول[1] عمه، قام لويس نابليون بونابرت بحل الجمعية الوطنية. وأعلن عن صياغة دستور جديد وانتخابات جديدة. سعى بذلك إلى إقصاء السلطة التشريعية واستغلال الشعبية المرتبطة باسمه للبقاء على رأس فرنسا.عارض هذا الانقلاب عمال ومثقفون و"جمهوريون". ولكن في غضون أيام قليلة، قُمِعت المقاومة بعنف ودماء في جميع أنحاء فرنسا، ونُفي البعض، مثل فيكتور هوغو.في الحادي والعشرين من ديسمبر عام 1851، جدد الناخبون ثقتهم بأكثر من 90% من الأصوات المعبر عنها، وفي الثاني من ديسمبر عام 1852، تُوج نابليون الثالث إمبراطورًا[2].

1. واصل نابليون قيادة فرنسا بعد انقلاب عام 1799، وأصبح الإمبراطور الأول لفرنسا في عام 1804. خلال فترة حكمه، قاد فرنسا في سلسلة من الحروب المعروفة باسم الحروب النابليونية، التي شهدت سيطرة فرنسا على جزء كبير من أوروبا القارية. يُعرف نابليون بإصلاحاته الإدارية والقانونية، وأبرزها قانون نابليون(Code Napoléon) ، الذي لا يزال يؤثر على الأنظمة القانونية في العديد من الدول حتى اليوم. انظر : Bourrienne Louis Antoine Fouvelet de (1769-1834) : Napoleon 1 :Emperor of the French 1769-1821 , Newyork ,c.Seribner s sun , robarts Torounto, university of Toronto Robarts , Totonto , 1906, p 9/1800/

2 . نابليون الثالث : ولد عام 1808 م ابوه لويس بونابرت و هورتنس الذان كانا حاكمين في هولندا ، عاش طفولته في المنفى بعد سقوط الإمبراطورية عام 1815 ، انتقل الى سويسرا و بفاريا و روما و إنجلتر ، جاد عدة لغات و هو الذي عالج المسألة الأوروبية في كتاباته ، انظر : NAPolion the third review of : his life , character and policy with extrate from his ritings and speatshs and referencesc to contonporary opinions ? by a british officier . Longmen , Brown , greem , Lougmans , Bobers , London , 1857 , p80/90

سعى نابليون الثالث إلى إعادة الإمبراطورية الفرنسية بتمثل قضايا مثل : إطلاق سراح الأمير عبد القادر وتوجيهه للإقامة في البلاد العثمانية، والاهتمام بالفتنة الطائفية في بلاد الشام بالتحالف مع بريطانيا والدولة العثمانية مقابل عداء روسيا والاشتراك في حرب القرم.

لم يلبث النظام الجمهوري إلا أربعة سنوات (من 1848م . 1852م) حتى تحول إلى نظام إمبريالي (إمبراطوري) في ظل حكم نفس الشخص "نابليون الثالث" الذي انقلب على نظام كان يتراسل ليصبح معروفا بعهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية، يعني التنازل عن التعهدات السابقة وما يتبعها من أبعاد للدستور واضطهاد للحريات والأحزاب والحكم بواسطة المراسيم .[1]

2-رؤية نابليون الثالث للجزائر بين الطموح الإمبراطوري والمملكة العربية .

من خصائص السياسة الاستعمارية الفرنسية اتجاه الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852-1870م) ب :[2]

سياسة الغزو والتوسع: على الجانب العسكري شجعت الحكومة الفرنسية جيشها على التوسع في منطقة القبائل: جبال جرجرة والبيبان والبابور وحوض الصومام فاتبعت سياسة الأرض المحروقة حيث قام الحاكم العام " راندون " سنة 1857م بغزو جبال جرجرة والقضاء على المقاومة هناك (بوبغلة، ونسومر) وامتدت إلى مشارف الصحراء كما خاضت معارك ضد مقاومة أولاد سيدي الشيخ عام 1846 م والجنوب الوهراني وبسكرة والحضنة، سياسة عسكرية ميزها: القتل والتشريد .....الخ .

سياسة الاستيطان والتهجير: بإعلان النظام قامت حكومة الإمبراطور بترحيل المجرمين المعارضين لنظامها إلى الجزائر مطبقة سياسة استيطانية قادها الرأسماليون الكبار الذين سمح لهم بتأسيس مشاريع كبرى في الجزائر لصالح الاستيطان والاستعمار بلغ الحد إلى انتزاع الأراضي من الجزائريين ومنحها للمستوطنين الأوروبيين

[1] – بوعزة بوضرساية : سياسة نابليون الثالث نحو الجزائر 1848م _ 1870 ، مجلة تاريخ المغرب العربي ، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ جامعة الجزائر 2 ، المجلد 5 ، العدد 1 ، جوان 2019 ، ص 88 .

[2] . يحي بوعزيز : ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد عام 1871م و يليه موقف العائلات الأرستقراطية من الباشاغا محمد المقراني عام 1871م ، وزارة المجاهدين ، دار عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، طبعة خاصة ، 2009 ، ص 21/15 .

بواسطة الهيئات الدينية والجمعيات مما أسفر عن عزل الجزائريين عن مناطق الإنتاج الفلاحي والاقتصادي وتحويلهم إلى طبقة محرومة [1].

الإدماج الكامل: عبر المعمرون الأوروبيون عن عدم رضاهم عن سياسة الإمبراطور حيث نادوا بالإدماج السياسي في إطار النظام المدني الأمر الذي دفع الحكومة لإنشاء وزارة الحرب والمستعمرات برئاسة " الأمير جيروم نابليون " الذي لم يستطع فهم " المعضلة الجزائرية " رغم خبرته في الأمريكيتين والذي اصطدم هو الآخر بمعارضة العسكريين فغادر الجزائر تاركا منصبه ليتم بعدها إلغاء هذا النظام وتعويضه بنظام الحكومة العامة في الجزائر في ديسمبر 1860م و تعيين " بيليسي " حاكما عسكريا جديدا هكذا عاد الحكم العسكري فكانت الجزائر ميدان تجارب لأنظمة غير مستقرة بين صراع المدنيين والعسكريين ضمن هذا الصراع كان الجزائريون في هامشه وهو الدافع الذي فيما بعد حفز المقراني على الثورة .

بالإضافة إلى التنظيم، اهتم نابليون الثالث عن كثب بالإنفاق العام للدولة على الجزائر. منذ عام 1857، قُدِّر إجمالي الإنفاق بـ : 94 مليون فرنك. وكان الإمبراطور ينفق أحيانًا بخسارة، سواء على العمليات العسكرية أو المدنية. ثم قرر أخيرًا إلغاء وزارة الجزائر في نوفمبر م1860م . واستبدالها بحاكم عام. ولم يكن هذا الحاكم سوى المارشال " بيليسييه "، ولكن بسبب تقدمه في السن، سمح وضعه في هذا المنصب لنابليون الثالث بالتدخل بحرية في الجزائر. وقد سمح تدخله، على سبيل المثال، باستقبال ستة زعماء جزائريين في قصر "كومبيين" في فرنسا عام 1860م . مما يشير إلى سياسة أكثر انفتاحًا تجاه السكان الأصليين.

المشروع الإمبراطوري لنابليون الثالث وتجسيد مملكة عربية : ابتداءً من 6 فبراير 1863م، أعلن الإمبراطور رسميًا التوجهات الجديدة لسياسته، وذكر في رسالة موجهة إلى المارشال بيليسييه: «الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى الدقيق للكلمة، بل هي مملكة عربية». ومصطلح "مملكة عربية" ليس جديدًا، ولكن في هذا

[1]. بوعزيز : ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد عام 1871 م ، المرجع نفسه ، ص 19

الإعلان، يشير إلى سياسة "محبة للسكان الأصليين" أو "محبة للعرب" من جانب الإمبراطور تجاه السكان الأصليين أنه سيحقق بالسلم ما حققه عمه نابليون الأول بالسيف [1]

ومع ذلك، لكي تكون هناك "مملكة عربية"، التي تتلقى تعريفا أوسعا و أصبحت وحيا فيما بعد فهي تنطبق أيضاً على التأييد النشط الذي منحته فرنسا لخديوي مصر ،وعلى سياسة إبراهيم باشا "العربية" في سوريا وعلى مشروع إنشاء مملكة عربية في دمشق بعد أزمة عام 1860 م وعلى مختلف المطالبات القومية العربية أو الإسلامية التي ظهرت في الإمبراطورية العثمانية بعد عام 1876، نتيجة للأزمات الطائفية أو القومية ، ويتطور العرض بناءً على ذلك وفقاً لخطة جغرافية وزمنية وموضوعية في آن واحد.

أن فرنسا ورثت أيضاً عن الثورة فكرة أن سيادة الشعوب تكمن في الأمة. منذ الحملة على مصر، وبشكل أكبر في الجزائر يطرح السؤال حول ما إذا كان العرب يشكلون أمة أم لا، وما إذا كانت هذه الأمة قادرة، بحركتها الذاتية، على الوصول إلى الحضارة. وفي هذا التوتر بين "المهمة الحضارية" التي تضطلع بها فرنسا والاعتراف بالواقع الوطني العربي، الذي تشجعه وتحاربه في الوقت نفسه، تندرج، على مدار القرن، المشاريع المختلفة لـ "مملكة عربية" التي تم التلميح إليها تباعاً. وعلى مر الصفحات ودراسات الحالة، يتتبع هنري لورانس التطور الداخلي لنقاش ينتقل من الأنثروبولوجيا التاريخية لعصر التنوير إلى النظريات العرقية في نهاية القرن[2] أن تكون الجزائر موحدة تمامًا تحت سلطته وسياسته.

وهكذا، ابتداءً من عام 1863م، نشأت فكرة نابليون الثالث لإنشاء مملكة عربية في الجزائر، حيث يتمثل البرنامج الإمبراطوري في مساواة أكثر وضوحًا تجاه الجميع....ولكن سرعان ما كتب عليها الأزمات والفشل.

المشاكل التي تسببت في فشل فكرة "المملكة العربية". أولاً، هناك المحاصيل السيئة بسبب سنوات الجفاف. وكانت الأمطار غير كافية للغاية في أعوام 1866 و 1867 و 1868 و 1869. مما تسبب في مجاعة وأمراض (كوليرا وتيفوس)، خاصة بين السكان العرب، الذين يعتمدون على الزراعة والمحاصيل. ونجا السكان المدنيون

[1] . نادية طرشون :سياسة نابليون الثالث الحربية ، مجلة دراسات و أبحاث ، المجلد 8 ، العدد 26 ،المجلة العربة للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة عاشور زيان ، الجلفة ، الجزائر ، 15 ، 3 ، 2017 ، ص 2 .

[2] - Henry Laurane : LE Royaume impossible , la France et le genècse du monde arabe , Armond colin, Paris, 1990, p206 .

فقط، سواء كانوا فرنسيين أو أوروبيين. وعلى الرغم من دعم نابليون الثالث وإرساله اعتمادًا بقيمة 2.400.000 فرنك، إلا أن ذلك لم يحل الوضع.

سارع معارضو السياسة الإمبراطورية إلى التنديد بالنظام الحالي، الذي يرون أنه سبب هذه الأزمات الصحية والإنسانية والاجتماعية. وكانوا يؤيدون سياسة "استعمارية". أي سياسة لصالح الاستيطان الأوروبي على حساب السكان الأصليين. أي الاستيلاء على أراضيهم من أجل استعمار "كامل". وبالتالي، كانت هذه السياسة معاكسة لسياسة الإمبراطور نابليون الأكثر "محبة للسكان الأصليين."

سمح استفتاء 8 مايو 1870 م للفرنسيين بإعلان ما إذا كانوا يوافقون على النظام أو يعاقبونه، حيث كانت نسبة 83٪ في فرنسا الأم تؤيد الإمبراطورية الثانية مقابل 56٪ في الجزائر يعارضون النظام.[1] وكان هذا انتصارًا للنظام والسياسة الإمبراطورية لنابليون الثالث. وعلى الرغم من ذلك، تدهورت صحة الإمبراطور ومنعته من الاستمرار في المشاركة في تنظيم الجزائر. مما ترك الوضع يتفاقم في البلاد، وسمح تدريجياً للحزب الاستعماري باكتساب الأهمية. وسمح المارشال باتريس ماك ماكموهان بالمزيد من المراسيم التي تلبي رغبات المستعمرين: أي تسهيل حصولهم على ممتلكات وأراضي المسلمين.

وكان أحد القرارات التي عجلت بسقوط المملكة العربية هو إعلان نابليون الثالث الحرب على بروسيا بزعامة بسمارك. وفي 2 سبتمبر 1870، تم أسر الإمبراطور في سيدان وتنازل عن العرش لصالح ابنه، الأمير الإمبراطوري " لويس أوجين نابليون بونابرت " وزوجته " أوجيني دي مونتيخو "، التي تولت الوصاية. ومع ذلك، حدثت مضاعفات في قلب باريس، وفي 4 سبتمبر 1870، تم إعلان الجمهورية الثالثة وحلت محل الإمبراطورية الثانية. مما أفسح المجال لسياسة الجمهوريين وبالتالي لسياسة استعمارية.

وعليه يمكننا القول : شهدت الجزائر خلال الإمبراطورية الثانية إدارة "نظام السيف" والوجود الكبير للجيش، مما سمح بالاستيلاء على جميع مناطق البلاد واستعمارها. واهتم الإمبراطور نابليون الثالث تدريجياً بتنظيم الجزائر وتولى زمام الأمور، وأصدر مراسيم جديدة لصالح السكان الأصليين. وجاءت سياسة إمبراطورية

[1] - Lisa Facon : COLONISATION : L'Algérie et l'Idée d'un royaume arabe sous le Second Empire, de : 1870-1852https://www.fm-gacmt.org/memoires-et-savoirs/second-empire-des-bureaux-arabes-au-royaume-arabe-le-projet-de-napoleon-iii-pour-lalgerie/lalgerie-et-lidee-dun-royaume- (5/4/2025, 22 :00 Pm)

بمفهوم وإنشاء "مملكة عربية" منذ عام 1863م. ومع ذلك، سرعان ما تم عرقلة هذه الفكرة بسبب القيود والأزمات والإخفاقات. وأصبحت المملكة العربية " مملكة مستحيلة."

بادئ ذي بدء، ينظم إعلان قانون 3 مايو 1854 م دستور الجزائر الذي "يحكمه مرسوم من الإمبراطور" وبموجبه، كان لنابليون الثالث حرية إصلاح تنظيمه كما يراه مناسبًا. ولهذا السبب، قرر الإمبراطور في يونيو 1858م إنشاء إدارة جديدة تحت اسم وزارة الجزائر والمستعمرات[1]، بالإضافة إلى وزير الحرب، الموجود بالفعل. وسمحت وزارة الجزائر بإنشاء محافظات فرعية ومجالس عامة جديدة.

منذ عام 1859م، اهتم نابليون الثالث واستعلم بجدية عن الجزائر، واستشار كبار المسؤولين والشخصيات المؤيدة للقضية الجزائرية. وهكذا قام بأول رحلة لرئيس دولة فرنسي إلى بلد. وفي هذه الحالة، الجزائر. وقام بإقامته بين 17 و 19 سبتمبر 1860 في الجزائر العاصمة.

السياسة الجديدة لنابليون خلال الستينات : تمت مواصلة سياسة التوسع والاستيطان الاستعماري ومد الطرق المعبدة وبعد زيارته الأولى للجزائر سنة 1860م قدم رسالة " لبيليسي" حول الملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للجزائريين ونصح أن يهتم الأوروبيون باستثمار الغابات والمعادن وبناء السدود والطرقات والصناعات المتنوعة ختم رسالته بقوله " أنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين" " وأن الجزائر مملكة عربية".

صدر قانون السيناتوس كونسلت بتاريخ 22 أفريل 1863م الذي كانت إحدى دوافعه: كرهه العام لأوروبي الجزائر، ورغبته في بعث أمجاد نابليون الأول ، نتج عن هذه السياسة عداء العسكريين له واتهمت سياسة بيليسي " المدنية " أنها سبب ثورة أولاد سيدي الشيخ في الغرب الوهراني وبالتالي العودة لنظام السيف وعادت السلطة للحكام العامين للفيالق العسكرية على الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاثة وبالتالي أصبحت الجزائر "مستعمرة عسكرية "

[1]. أبو القاسم سعد الله: أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر، ج2 ، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر ، 2007 ، ص 89.

في سبتمبر 1864م عين ماكموهان حاكما عاما للجزائر مما أثار حفيظة المعمرين الأوروبيين فزار نابليون الثالث الجزائر من 3ماي إلى 7 جوان 1865 م كون خلال هذا الزيارة صورة عن حقيقة الأوضاع في الجزائر وبعث برسالة طويلة مفادها العودة إلى تطبيق النظام المدني ونظرية المدنيين من خلال هذا الرسالة يتبن أن هدفه كان استمالة الجزائريين وتوفير الأمن والسلام للجيش الفرنسي وتدعيمه بالجيش الجزائري خدمة للاقتصاد الفرنسي باستثمار الثروات الجزائرية المحلية التي ستسفر عن حركة تجارية مع خلق طبقة من المخبرين وهو الهدف من الاهتمام بالتعليم والزوايا وفرض الرقابة الفكرية والسياسية للحيلولة دون قيام حركات ثورية مصدرها الزوايا يقول في رسالته: "لبرنامج يتلخص في كلمات قليلة كسب تعاطف العرب من خلال أعمال إيجابية، جذب مستوطنين جدد بأمثلة من الازدهار الحقيقي بين القدامى، واستخدام موارد أفريقيا في المنتجات والبشر؛ الوصول بذلك إلى تقليل جيشنا ونفقاتنا." [1]

رأيان متناقضان، متطرفان بنفس القدر، وبالتالي خاطئان، يتحاربان في الجزائر. أحدهما يدعي أن توسع الاستعمار لا يمكن أن يحدث إلا على حساب السكان الأصليين؛ والآخر أن مصالح السكان الأصليين لا يمكن الحفاظ عليها إلا بعرقلة الاستعمار. التوفيق بين المستوطنين والعرب، بإعادة هذا وذاك إلى الطريق المرسوم في رسالتي المؤرخة 6 فبراير 1863؛ إثبات بالحقائق أن الأخيرين لا ينبغي تجريدهم لصالح الأولين، وأن العنصرين بحاجة إلى تقديم مساعدة متبادلة لبعضهما البعض، هذه هي الطريقة التي يجب إتباعها: يجب على الأوروبيين أن يكونوا مرشدين ومبادرين للسكان الأصليين لنشر أفكار الأخلاق والعدالة بينهم، وتعليمهم كيفية تصريف أو تحويل المنتجات، وتجميع رؤوس الأموال، وتوسيع التجارة، واستغلال الغابات والمناجم، وتنفيذ أعمال التجفيف، وإنجاز مشاريع الري الكبرى، وإدخال..."[2]

قدم النص رؤية استعمارية للجزائر تقوم على استمالة السكان الأصليين وجذب المستوطنين بهدف تحقيق الازدهار وتقليل النفقات العسكرية. ينتقد النص رؤيتين متطرفتين حول الاستعمار تقومان على التناقض الحاد بين مصالح المستوطنين والسكان الأصليين. يقترح النص بديلاً يقوم على التوفيق بين الطرفين من خلال

[1]-L'empéreur Napoléon 3: Lettre sur la politique de la France en Algérie, imprimerie impérial, Paris, 1865, p 8.
[2] - L'empéreur Napoléon 3 : op , cit , P8 .

التعاون المتبادل، حيث يلعب الأوروبيون دورًا قياديًا في تطوير المجتمع الجزائري ونقل المعرفة والمهارات الحديثة إليهم، مع التأكيد على عدم ضرورة تضارب مصالح الطرفين وإمكانية تحقيق التنمية المشتركة.

المبحث الثالث: مشيخة مجانة في ظل الإمبراطورية الفرنسية الثانية:

1- المكاتب العربية بين السلطة المحلية والضغوطات الاستعمارية .

علاقة المكاتب العربية بمشيخة مجانة :

ضباط المكاتب العربية و أحمد أمقران : المدافعين على إعادة القضية إلى مسارها الحقيقي نرى أنه بقدر ما كان من العدل تحميل المكاتب العربية المسؤولية، بقدر ما كان من الظلم الادعاء بأن الجيش كان متضامنًا ومسئولا عن أفعالهم. عبر محرر صحيفة "الجزائر الفرنسية" عن ذلك على النحو التالي: "لدينا سياسة لا هوادة فيها تتمثل في محاربة النظام العسكري وتفكيك آلته، وهدفنا الرئيسي: المكاتب العربية".وأضاف بعد استطراد قصير "منذ وجود المكاتب العربية، بذلت جهودًا غير مسبوقة لتتخذ من شرفها النقي ستارًا. عبثًا نقول لهم: "أنتم إدارة خارجة، ليس فقط عن الجيش، بل عن جميع الإدارات المعروفة". ادعاء غريب أن ترتبط بالجيش بهدف التستر على شرفها الذي لا تشوبه شائبة. أن تطلق على نفسها، بالإضافة إلى ذلك، اسم

موظفين عموميين!!... من رغبة غريبة في البقاء على ما لم تعد كذلك، ويا لها من وظائف عمومية غريبة، يجب الاعتراف بذلك، تلك التي تمارس بناءً على أمر سري ولا تخضع لأي رقابة.[1]"

يرى ضباط الإدارة الاستعمارية أن أحمد المقراني بالرغم من أهميته بالنسبة للقضية الفرنسية وتثبيت الاحتلال بالجزائر إلا أنه لا يخل من عيوب كثيرة أثناء ممارسته لسلطته على القبائل كما اعتبره البعض الآخر مخلصا لفرنسا في حين وصف فريق ثان باللامبالاة والإهمال في إدارة قيادته وعدم استجابته لأوامر السلطة العليا و كان في نظرهم يتعامل ماديا في حل الكثير من القضايا والمشاكل التي تحدث في قيادته حين كان يأخذ مقابلا ماديا لذلك، وقد قدرت ثروته عام 1849م من طرف ضباط المكاتب العربية ب : 250.000 فرنكا [2] أحمد المقراني كان طرفا فاعلا في المشروع الاستعماري من خلال إشراكه في إخضاع القبائل و القضاء على خلفاء الأمير عبد القادر بالمنطقة استغلت الإدارة الاستعمارية الخلاف بين الجزائريين و الصراع الذي كان بين الأسر المحلية الحاكمة حول السلطة فعملت علىتغذية العداوة بينهم . لم تخضع كثير من القبائل لعائلة المقراني بمنطقة مجانة رغم التأثير التقليدي الذي حضيت به مثل قبيلة أولاد عباس وقبيلة أولاد نايل وهذا السبب دفع الجنيرال " قالبوا " بإنشاء حامية بعين الترك جنوب مدينة سطيف من أجل مد الخليفة المقراني بالقوة اللازمة قصد القضاء على خصمه ابن عبد السلام و إعطائه دعما معنويا .

بعد تعيين الجنرال " بيجو " على الجزائر بتاريخ 22 فيفري 1841م أنشأ مركزا عسكريا ببرج بوعريريج لمؤازرة أولاد مقران بالمنطقة و تمكينهم ضد ابن عبد السلام خليفة الأمير عبد القادر الذي زعزع سلطة المقراني.

لتظهر سياسة " فرق تسد " التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في القضاء على المقاومة الشعبية، حيث كانت مجانة تابعة للأمير عبد القادر ويحكمها خليفته محمد ابن عبد السلام العايب المقراني وكان الأمير عبد القادر قد عمل على توسيع دائرة نفوذه بعد توقيع معاهدة التافنة مما أثار مخاوف الفرنسيين، لهذا السبب لم يستطع أحمد المقراني بعد عرض خدماته على الفرنسيين و تعيينه خليفة على مجانة الالتحاق بمنصبه إلا بعد

[1] - Emile Thuillier : Le Royaume Arabe devant le Jury de Constantine , Bibliothèque nationale , Imprimés , typographie . A . Robert , E .T. C p 5 / 6

[2] . صالح فركوس : إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1 ، 2013م، ص 334 .

مضي سنة من تنصيبه وبالتالي لم يكن أحمد المقراني قادرا على فرض حمايته على المنطقة التي وضعت تحت تصرفه.

نقضت معاهدة التافنة[1] بمجرد عبور القوات الفرنسية في شهر نوفمبر 1839م منطقة البيبان وبدأ أنصار الأمير عبد القادر يشنون هجومات متتالية على منطقة الحضنة وجبال عياض وبرج الغدير في المعاضيد و كادوا أن يقتربوا من منطقة مجانة نفسها فانسحب المقراني إلى زمورة هاربا و تبين أنه عاجز على الدفاع عن قيادته التي وضعت تحت سلطته .

عملت إدارة الاحتلال على دعم أولاد مقران والحد في آن واحد من اتساع سلطتهم ، ما أكده النقيب "مارميي" حيث بدأ نفوذ الخليفة المقراني يتزايد منذ إنشاء المركز العسكري ببرج بوعريريج لكنه ظل يواجه مشاكل بخصوص مسألة الضريبة في و نوغة وأولاد عياد لذلك كان تدخل ضباط تلك المكاتب لمساعدته من أجل استخلاص تلك الضريبة، كان الإبقاء على حامية عسكرية في مجانة من الأولويات الاستعمارية في هذه المنطقة حيث كان وجودها كما وضح ذلك الدوق " دومال " في رسالة إلى الحاكم العام يبين سيطرة فرنسا على البلاد و تشعر الخليفة بوجود قوات استعمارية هذا الدعم العسكري المقدم لرؤساء الأهالي في حقيقة الأمر بمثابة وسيلة لتثبيت ركائز الاحتلال الفرنسي بالبلاد ومراقبة سلوكا تهم اتجاه المستعمر فمن أجل ذلك أرسل النقيب " دارجانت " عام 1841م إلى مركز البرج لمراقبة الخليفة المقراني.[2]

وقد بين الأستاذ صالح فركوس طبيعة العلاقة بين ضباط المكاتب العربية و أولاد مقران بوصفها " الحالة الاستثنائية " التي وجد هؤلاء الضباط أنفسهم أمامها بسبب نفوذ أسرة أولاد مقران بمجانة واستئثارهم بالحكم هناك ودفعهم للتصدي ضد اتساع هذا النفوذ أكثر من ذي قبل والحق أن هذا التأثير التقليدي الذي ظلت تمارسه تلك العائلة على أكثر قبائل مجانة مما جعل احمد المقراني معارضا شرسا لأي تدخل مباشر في شؤون

[1] . اعتبر احمد المقراني مخبرا في الحملة حيث اصطم الخليفة أحمد المقراني مع عبد السلام العايب لكنه هزم أمامه و عوضه الأمير ب أحمد بن عمر، كما كانت القوات الفرنسية عازمة على الحد من نفوذ الأمير عبد القادر في المنطقة الشرقية الامر الذي دعاهم إلى الاستعانة بالخليف أحمد المقراني حيث سبب عبور الفرنسيين البيبان و هو خرق لمعاهدة التافنة : انظر : بحي بوعزيز : ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد عام 1871م ، المرجع السابق ، ص 54/ 55 .

[2] . فركوس : المرجع السابق ، ص 336

قيادته و لم يتوقف أحمد المقراني لم يتوقف عن الشكوى ضد التدخل في شؤون قيادته، ما يفسر عدم رضاه عن تلك السياسة فحينما قامت السلطة الاستعمارية بتعيين الشيخ بوضياف من أولاد ماضي قائدا بمسيلة عام 1841م و الذي كان صديقا حميما لعبد السلام[1] اعتبر المقراني هذا الإجراء كإهانة لشخصه الأمر الذي أثار حفيظته ضد السلطة الاستعمارية الفرنسية، و دفعه لعرقلة تلك القيادة .

إذا كان المقرانيون يرون أنهم تابعين مباشرة لقيادة قسنطينة بمعنى أنهم لا يخضعون إلا لأوامر الجنرال القائد الأعلى للمقاطعة، فقد قطعوا كل اتصال أو علاقة مع ضباط المكاتب العربية الأمر الذي أدى إلى بروز صراع طويل بين ضباط تلك المؤسسة وتلك الأسرة من أجل الاستئثار بقيادة المنطقة في حين لم يستطع ضباط المكاتب العربية التكيف مع الوضع الجديد .

باعتبار الضريبة أحد مهام قياد المشيخات فقد كانت وترا لعبت عليه إدارة الاحتلال حيث ذكر الأستاذ فركوس في ذات المرجع أن أحمد المقراني كان مكلفا من طرف السلطة العليا باستخلاص الضريبة من قبائل: الحضنة، ونوغة، بني عباس، أما قبيلة بني هاشم فقد كانت معفاة منها لأنها من قبائل المخزن، وبدأ تدخل ضباط المكاتب في شؤون قيادة المقراني، حاول التقيب "دارجانت" الحصول على إحصائيات دقيقة حول قيم الضريبة هناك لسنة 1844م وهذا بسبب الشكوك التي كانت تراود فرنسا حول معرفة القيمة الحقيقية للضريبة المستخلصة من طرف المقراني. سنة 1845م لاحظ حاكم مقاطعة قسنطينة أن أحمد المقراني كان يستفيد من الآجال الممددة لاستكمال الضريبة لذا شرع ضباط الشؤون العربية في التفكير من أجل وضع سجل للإحصاء لكل قبيلة وتقديمها إلى المقراني إلا أنه تبين لهم أن الوقت لم يحن بعد لتجسيد ذلك في الميدان أولا بسبب اتساع رقعة المنطقة وصعوبة مراقبة العملية وتخوفا من العواقب ثانيا وربما يؤدي ذلك إلى تمرد أولاد مقران على السلطة الاستعمارية لذا بدا لهم في البداية جمع المعلومات الكافية حول مساحة الأراضي المزروعة بمجانة .

[1] – مولود قايد : المقراني ، ترجمة سهيلة بربارة ، ط1 ، منشورات ميموني ، الجزائر ، 2013 ، ص 62 .

مارس ضباط المكاتب العربية ضغوطات على المشيخات المحلية من خلال قياد وشيوخ القبائل بفرض الضرائب مهما كانت الأوضاع، حددت الأمرية الصادرة بتاريخ 17 جانفي 1845م قاعدة للتحصيل الضريبي بشرط أن تقدم الضرائب نقدا [1] في القبيلة أو الدوار برقابة من القايد وتقدم القائمة إلى المكاتب العربية .

عند مراقبة استخلاص الضريبة من قبيلة ونوغة ، قدر ضابط المكاتب العربية أن هذه القبيلة يمكن أن تدفع سنويا 24.500فرنك حيث يقتطع من هذا المبلغ ما قيمته 10/1 (أي عشر) للقائمين عليها ويبقى بالنسبة للدولة الفرنسية مبلغ يقدر ب : 22.050 فرنكا، الخليفة المقراني يرى أن هذه الضريبة يمكن أن ترتفع إلى 30.000 فرنك [2] .

عام 1846م لم تجمع الضرائب كما ينبغي من طرف الخليفة فأعطى له الأمر في الحين للقيام بجبايتها في أسرع وقت إضافة إلى ذلك اتفق رأي السلطة العليا من طرف مكتب سطيف بتاريخ 17 فيفري 1847م على أن المقراني لم يدفع الضرائب المستخلصة على القبائل الجديدة المنضوية تحت قيادته وذلك لمدة سنتين أي سنة 1845م و 1846 م كان الخليفة المقراني في زيارة إلى هذا الجنرال في نفس التاريخ الذي أرسل فيه هذا التقرير.[3]

القبيلة التي لم تدفع الضريبة	الضريبة سنة 1845م (فرنك)	الضريبة سنة 1846م (فرنك)
أولاد ساسي	4.500	3.000
أولاد رحمة	3.000	2.500
أولاد رابح	3.500	2.500

[1] – Urbain J : L'Algérie Français , Indigène et Immigrants , lib challamel , Paris , 1862 , P 13

[2] . فركوس : المرجع السابق ، ص .338

[3] . فركوس : المرجع نفسه، ص 338.

أولاد حركات	4.500	3.000
المجموع	27.000	

سنة 1846م تم تغيير توزيعات الأراضي حيث تم سحب أراضي أولاد نايل من قيادة الخليفة أحمد المقراني و وضعها تحت قيادة بلحرش الذي عين حديثا، وتم ضم أولاد زكري لقيادة بسكرة تحت سلطة قياد حديثي التعيين [1] وقبلها سنة 1841 م تم تعيين بن الشيخ بوضياف بن بوراس قايدا، بعدما تخلى عن حزب الأمير عبد القادر ، فالقوات الاستعمارية دون مشورة الخليفة عينته و هو ما اعتبره دوسا على صلاحياته [2] .

حتى سنة 1847م بعض القبائل التابعة لقيادة أحمد المقراني وهي كالتالي : ونوغة، الحضنة، أولاد نايل ، لم تدفع ما عليها من ضرائب مما شغل كثيرا بال السلطة الاستعمارية ذلك ما أشار إليه المكتب العربي بمدينة سطيف في شهر سبتمبرَ 849م في تقرير له إلى الجنرال " هربيون " ولما شن الماريشال " بيجو " حملة عسكرية سنة 1847 م على مدينة بجاية فرض على قبيلة بني عباس السواحلية " دفع الضريبة وقام بضم قبيلتي " بني وقاف " و فج زالة " إلى قيادة ونوغة واللتان بدأتا منذ ذلك الوقت تدفعان ما عليهما من ضريبة كما شرع في تقدير الضريبة نسبيا بالنسبة لقبيلة بني عباس التي قدرت سنة 1848م ب: 20.000فرنكا .

الجدول الآتي المستند لكتاب صالح فركوس إدارة المكاتب العربية الاحتلال الفرنسي للجزائر يلخص الضرائب التي رفضت القبائل دفعها للخليفة المقراني : [3]

السنة	القبيلة	نوع الضريبة	مقدار الضريبة بالفرنك
1847م	مجانة	الحكر	35.44
1848م	بني عباس	اللزمة	45.84
1849م	مجانة	اللزمة	105.10.37
1849م	بني يعدل	اللزمة	43.33.33

[1] . قايد : المرجع السابق، ص 64 .

[2] . قايد : المرجع نفسه، ص 65 .

[3] . فركوس : المرجع السابق، ص 339

1849م	بني عباس	اللزمة	180.83.32
	المجمـــــوع		41.055.02

هذا و قد ألح الضابط " بوسكيت " على ضرورة استخلاص ضريبة 1849م من قيادة المقراني مع التذكير بالمبلغ المشار إليه أعلاه المتعلق بضريبة الحكر بالنسبة لمنطقة مجانة والمقدر ب: 35.44 فرنكا والذي هو في الأصل غير موجود لأن مجانة معفاة من هذا النوع من الضريبة و إنما المطالبة به من طرف مصلحة الضرائب كان ناتجا عن خطأ من تلك المصلحة .[1]

شهر جانفي سنة 1851م كان هذا الضابط قد استدعى ابن الخليفة محمد المقراني من أجل حمله على الإسراع في استخلاص الضريبة هذا الابن الذي سيلعب بعد ذلك دورا بارزا في تاريخ الجزائر .

سنة 1853 م، أي بعد وفاة الخليفة أحمد المقراني تمكن هؤلاء الضباط من إرساء قواعد للعمليات الجبائية وكان ثلث ضريبة اللزمة التي من نصيب أسرة المقراني والتي قدرت بقيمة 67.138.83 فرنك لم تسلم لها من طرف المستعمر و إنما استغلت في مشاريع أخرى ولما كانت سنة 1856م وبإلحاح شديد من جانب الباشاغا محمد بن أحمد المقراني خليفة والده سدد له الجنرال " راندون " هذا المبلغ. والحقيقة أنه مع نهاية سنة 1854 م بدأ الباشاغا محمد المقراني يشعر بالإهانة والتقليل من شأنه ومركزه في القيادة فقد تأثر كثيرا حينما عمدت السلطات الاستعمارية إلى تجريد الكثير من امتيازاته كحقه في ثلث الضريبة المستخلصة و كذلك حرمانه من مداخيل أخرى هامة في المقابل خصص له راتب سنويا قدر ب: 10.000فرنك ليصبح بذلك مجرد موظف عادي لا قائد سامي وهو ما كانت تهدف إليه سياسة الإمبراطورية الفرنسية الثانية التي كانت تعمل على تحطيم الأسر والعائلات الجزائرية بمختلف الوسائل حتى لا تقوى على تزعم المعارضة ولا تكون عائقا في طريق الإدماج و الحكم المباشر بعد أن اقترب تطبيق النظام المدني.[2]

و عليه نلاحظ سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية في العمل على تقويض سلطة مشيخة مجانة من خلال الضغط على المقراني في مسألة الضريبة من جهة من خلال ممارسات ضباط المكاتب العربية التي كانت تعمل

[1] - فركوس : المرجع السابق ، ص 239 .
[2] . بوعزيز : ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد ، المرجع السابق ، ص 65 .

في كل مرة على تحفيز التمردات و تحريض القبائل للابعادا عن الالتحام حول أسرة المقراني و فصل القيادات و توزيع الأراضي و إسنادها إلى أطراف أخرى لشحذ التنافس بين الجزائريين أنفسهم .

تقويض سلطة" آل مقران " و تقليص نفوذ الخليفة أحمد المقراني:

بعد نشأة المكاتب العربية سنة 1844م ظهر قرار بتاريخ 15 أفريل 1845م يتضمن في مادته 121 تحويرا لمرسوم سنة 1838م حيث تنص تلك المادة على إخضاع الخليفة أحمد المقراني لأوامر الضابط " دارجنت " حاكم مدينة برج بوعريريج وبذلك صار هذا الخليفة مجرد موظف لا يتجاوز نفوذه مدينة البرج اغتنمت السلطات الاستعمارية فرصة صدور هذا القرار وانتزعت من قيادته ثلاثة أرباع المنطقة الخاضعة له فألحقت سكان أولاد زكري بمنطقة بسكرة وسكان مناطق أخرى من الجهة الغربية بمنطقة المدية في التيطري باستثناء بوسعادة وأخضعت قرى بني منصور والشرفة وبني مليكش الشراقة و ونوغة الغرابة في واد الساحل لسلطة الباشاغا الجديد عمر بن سالم بعد أن استسلم عمه أحمد الطيب بن سالم خليفة الأمير عبد القادر سابقا ومن جهة أخرى لم يتردد الجنرال " بيجو " و الدوق " دومال " في الكفاح ضد اتساع نفوذ الخليفة أحمد وشيخ العرب بالصحراء وذلك بتنظيم قيادتها إداريا بحيث تصبح الأراضي المحتلة تدار في شكل قيادات متوسطة لم تجرى بعد ذلك تحويرات تهيء الطريق من أجل الوصول إلى تنظيم إداري يلغي الوسطاء ويحول رؤساء الأهالي إلى موظفين تابعين لا غير، لذلك لم يخف النقيب " روبار " موقفه تجاه محمد بن أحمد المقراني قائد منطقة الحضنة الذي لم يعد في نظره قادرا على التصدي للأمير عبد القادر وخلفائه بالمنطقة حيث كتب يقول " لقد تخلت القبائل التابعة لقيادة ابن الخليفة محمد المقراني عنه، مما اضطره إلى ترك قيادته و الدخول إلى مدجانة مع بعض أتباعه " [1]

آخذًا على محمل الجد لقبه كنائب فوري لجنرال قسنطينة، كان يكتب إليه مباشرة، دون المرور بالتقسيم الفرعي. قبل وقت طويل من الحديث في هذه البلاد البعيدة عن «النظام المدني»، كان الحديث يدور حول «إعادة المقراني إلى الصفوف». كانت سلطة فرنسا تترسخ ؛ وكانت تهدف إلى إظهار سلطتها بشكل مباشر، والشروع في تحويل المجتمع الأصلي، وغرس المزيد من العدالة والمساواة فيه.

[1] . فركوس: المرجع السابق ، ص 342

مرسوم 15 أبريل 1845م ألغى قرار 1838 م : عاد أحمد المقراني «إلى الصفوف». أصبح تابعًا للواء سطيف وحتى للقائد الأعلى لبرج بوعريريج. من حليف أو تابع كبير لفرنسا، أصبح موظفًا بسيطًا. في عام 1846 م، تم فصل ثلاثة أرباع اتحاد أولاد نايل الضخم من دولته[1]. في عام 1847، تم تجريده من الاتحادات القبلية الجبلية، بني منصور، الشرفة، وهم قبيلة مرابطية، بني مليكش، لصوص محاربون وصيادون جرئيون للفهود، واتحادات الونزة الغربية، التي كانت عبيدًا (أدمية) لعائلته. في عام 1849 م ، عندما كانت الحضنة مضطربة، تم ربطها بدائرة بوسعادة. كان المقراني، الذي كان غير راضٍ بشكل متزايد، يحتج، ليس بالسلاح، ولكن بجموده. «رجل البغلة»، بتأجيج انتفاضة 1851م، لكنه شارك بشكل مشرف في المعارك التي خيضت ضده. ثم حج إلى مكة، وعند عودته، حيث تلقى رسالة من نابليون الثالث تدعوه لحضور زفافه، ذهب إلى مرسيليا. في هذه المدينة فاجأه الموت (4 أبريل 1853م).

أثارت هذه الوفاة التساؤل حول وجود دولته نفسها. منذ فترة طويلة لم تعد فرنسا تعين خلفاء؛ كانت تستبدلهم تدريجيًا بقياد بسيطين، تقسم بينهم الأراضي . على سبيل المجاملة الخاصة، لم يتم تدمير قيادة المقراني، ولكنها خضعت لعمليات فصل جديدة. على رأس ما تبقى منها، تم وضع ابن المتوفى محمد، بلقب وسيط بين خليفة وقائد: لقب باشاغا. شعر محمد المقراني بخيبة أمل شديدة. سرعان ما تلقت هيبته..." مما يثبت عزم الإدارة الفرنسية على إضعاف الأسرة و عزلها تدريجيا عن الحياة السياسية.[2] عرف محمد المقراني الباشاغا الجديد بالكفاءة الكافية و نال رعاية حاكم برج بوعريريج " دارجنت " بإشراكه بالعمل داخل المكتب العربي بالمدينة [3] .

يبدوا أن هذا الضابط كان يستهدف من وراء ذلك دفع سلطاته العليا لتهيئة الإدارة المباشرة للمكاتب العربية لتحل محل أسرة المقراني غير أن هذا الوقت لم يحن بعد .

[1] . قايد : المرجع السابق ، 64 .

[2] . بوعزيز : ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد ، المرجع السابق ، ص 58.

[3] - Rinn :Histoire DE L'insurrection de 1871 ,LIBRAIRIE ADOLPHE JOURDAN, IMPRIMEUR-LIBRAIRE , éditeur4 , plage du gouvernement, 4 , ALGER , 1891, p34.

أثناء ذلك كان الملك " لويس فيليب " قد منح للخليفة أحمد المقراني لقب ضابط باللفيف الشرفي، مكافأة لخدماته التي قدمها لفرنسا وفي شهر نوفمبر سنة 1846م من جهة أخرى لم يتردد مكتب مدينة باتنة في الإعلان . خلال شهر مارس سنة 1847م عن تجاوزات الخليفة المقراني في إدارة قيادته وبدأ العمل على مضايقته تمهيدا لتطبيق الحكم المباشر[1]، حيث وصفه ب " الإهمال واللامبالاة " وعدم التزامه بتنفيذ أوامر السلطة العليا .

هذا وقد أشارت إليه أصابع الاتهام من طرف ضباط المكاتب العربية على أنه لم يحاول معاقبة أولاد نايل الذين استقبلوا المجاهد بومعزة، حيث أرسلت له السلطة العليا في هذا الصدد رسالة "شديدة التأنيب " والحقيقة أن سلطة الخليفة كانت ضعيفة في وسط أكثر القبائل التابعة له، مما حدا بالمستعمر إلى إعادة تنظيم قيادته. [2]

2-التنظيم الإداري لمشيخة مجانة قبل سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية:

عمل ضباط المكاتب العربية على تنفيذ المشروع الذي من أجله أنشئت مؤسستهم الاستعمارية فقد أخرجت منطقة الحضنة [3]من دائرة المقراني وذلك بنقل إدارة كثير من القبائل إلى دائرة بسكرة لتصبح خاضعة لمكتب تلك المدينة مباشرة. إذا كان هذا التنظيم الإداري الاستعماري يرمي إلى التقليص من نفوذ المقراني فإنه كذلك يستهدف التمهيد لإنشاء دائرة مدينة بوسعادة ، كما أن مبررات هذا التنظيم . حسب ضباط المكاتب العربية . تعود إلى واقع . ولاد نايل وغيرهم من القبائل المرتبطة بعلاقات إقتصادية مع مدينة بسكرة حيث كان أفرادها يترددون كثيرا على أسواق منطقة الزيبان، مثل هذا الشرخ الذي ما انفكت السياسة الاستعمارية تمارسه تجاه القبائل إنما هو من أجل تقويض وحدة القبيلة وتماسكها حتى يتسنى لها أن تخضع البلاد والعباد لإرادتها القهرية الاستعمارية، إثر تنفيذ هذا المشروع الاستعماري الذي كان يسميه المحتل تنظيما أو " تحويرا " إداريا في قيادة

[1] . بوعزيز : ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد ، المرجع السابق ، ص 54

[2]- فركوس : المرجع السابق ، ص 343 .

[3] تستعمل التقارير الإدارية والعسكرية مصطلح قيادة الحضنة بالنسبة للاقاليم التي خضعت إلى خليفة مجانة الشيخ المقراني وقد ضمت سنة 1838 مجموعة من المشيخات غير أنها لم تكن ثابتة الحدود وتخضع للتغير الجغرافي حسب الظروف السياسية والسياسات الاستعمارية المطبقة انظر: كمال بيرم : مسألة القيادة و إدارة الأهالي بالحضنة بداية الاحتلال الفرنسي و دور القيادات المحلية عائلة بوضياف أنموذجا، المجلة التاريخية الجزائرية ، العدد 3 ، جوان 2017 ، ص 128 .

المقراني ثم إخطار رئيس مكتب مدينة سطيف النقيب "روبار" من طرف السلطة العليا لقسمة هذه المدينة، كي يسهر على استمرارية هذا التنظيم وذلك بفرض حضر على تلك القبائل التي تم إلحاقها إداريا بمكتب مدينة بسكرة، من التنقل بدائرة مدينة سطيف .

اقترح ضباط المكاتب العربية سنة 1847م سحب أولاد مسالم، أولاد رشيد، قصر كسنة وقصر سبخة من قبيلة ونوغة التابعة لأحمد المقراني لتصبح خاضعة لأوامر القائد الأعلى لمدينة الجزائر العاصمة حيث أشارت أصابع الاتهام إلا أن المقراني " لا يهتم بتلك القبائل إلا فيما يتعلق بمسألة الضريبة "[1] نهاية سنة 1847م بعد استسلام الأمير عبد القادر وأحمد الطيب بن سالم، أصبحت الفرصة سانحة لنقل مجموعة من القبائل من قيادة المقراني بصالح أحمد الطيب الذي تم تعيينه كباشاغا لواد الساحل بقسمة البويرة وهذه القبائل كانت كالاتي : بني ياعلة، قصر سبخة، بني منصور، بني مليكش، ونوغة غرابة، كسنة، بني انتاس، أولاد مسلم، اعتبر تنفيذ هذا المشروع في نظر الخليفة المقراني انتقاصا لسلطته ومداخيله فزاد هذا من غضبه .

على ضوء ما تقدم يمكن تبيان هذا التقسيم للقبائل خلال سنتي 1846م . 1847م : [2]

القبائل المبعدة عن قيادة المقراني	القسمات أو الدوائر المنتقلة لها
قبيلة أولاد زكري التي تشمل الأعراش الاتية : أولاد حركات أولاد ساسي أولاد رابح أولاد رحمون أولاد زيد	دائرة بسكرة
أولاد سيدي عيسى	قسمة المدية
بني ياعلة	

[1] . فركوس : المرجع السابق ، ص 343

[2] . فركوس : المرجع نفسه ، 344

قصر سبخة بني منصور مليكش ونوغة غرابة كسنة بني انتاس . أولاد مسلم	قسمة البويرة

كان المقراني يعي ما تقوم به الإدارة الفرنسية من خلال هذه التغييرات على مستوى التنظيمات الإدارة ألا و هو تقليص مساحة نفوذه و إبعاده عن القبائل الموالية له شيئا فشيئا و قد حمل المسؤولية إلى ضباط المكاتب العربية و الإدارة الفرنسية التي كانت وراء كل الاحداث على مستوى قيادته الأمر الذي جعله يبدي ردة فعل ، فعلى سبيل المثال لا الحصر لم يحرك ساكنا لما أوت قبيلة أولاد نايل المجاهد بومعزة عندها وهو ما جعل الضابط " روبار " يضيق ضرعا به وأصبح من الصعب جدا الحصول على شيء من المقراني بل قال لأحد الضباط ذات يوم: "إنكم الان أنتم سادة البلاد ولست أنا"[1]

يمكن القول أن محاولات ضباط تلك المكاتب العربية للتوغل في قيادة المقراني قد أسفرت نهاية عام 1847م على التغييرات الآتية:

أولا: تظل قبيلة أولاد هاشم التي تشكل القوة الرئيسية للخليفة خاضعة لسلطته المباشرة

ثانيا: يظل أولاد خلوف، دريعات، دار حمزة، منصورة، أولاد محمد عربية وأولاد عباس خاضعين لإدارة الشيوخ تحت أوامر الخليفة المباشرة

ثالثا: بالنسبة لتعيين القياد والشيوخ يتم وفق اقتراحات الخليفة

رابعا: علاقات السلطة الفرنسية مع قياد والشيوخ تظل ممارستها عن طريق وساطة المقراني

[1] – Rinn : op , cit , P31

خامسا: يتقاضى القياد عشر الضريبة

سادسا : يمنح عشر الغرامة إلى القياد الجدد طبقا لتعليمات قانون 12 فيفري 1844م و التي كانت مطبق بالنسبة لاولاد نايل و أولاد دراج الشراقة

تلك الفترة كانت مسألة إدارة بني عباس تشغل كثيرا بال السلطة الاستعمارية فهل يمكن معرفة إلى أي حد استطاع ضباط المكاتب العربية إحكام سيطرتهم عليها حيث طرحت مسألة تنظيم قبيلة بني عباس من جديد سنة 1848 هذه القبيلة الكبيرة التي كان يديرها القائد سي لخضر بن أحمد المقراني وتشكل جزءا رئيسيا من قيادة المقراني وتعد في نظر المكاتب العربية عقبة في سبيل تجسيد مشروعهم الاستعماري وأجمع هؤلاء الضباط على تقسيم تلك القبيلة قصد إضعافها لإضعاف سلطة المقراني لأنها تشكل إحدى قواعد قيادته الأساسية غير أن المستعمر لم يستطع حينها تحقيق مشروعه لأن أفراد تلك القبيلة كانوا على جانب كبير من التماسك والتلاحم ومهما يكن من أمر فقد أعيد تنظيم قيادة المقراني خلال شهر جانفي 1848 م

القبائل التي كان يديرها مباشرة الخليفة :[1] هاشم، مقدم، أولاد خلوف، أولاد سيدي موسى، دريعة الكسمر، تازورت، إدجراليل، منصورة، دار الحمزة، أولاد عباس، أولاد محمد عربية، دار البيضاء، بني عباس جبايلية، بلعيال، بني المهني، قاضي تلك القبائل هو: محمد الصغير بن سيدي السعيد					
قيادة بوسعادة و أولاد نايل : قايد القيادة : محمد بن أحمد المقراني القاضي : سي علي بن السعيد	قيادة أولاد دراج الغرابة: القايد: سي علي بوزيد المقراني قايد أولاد عدي: سي	قيادة أولاد ماضي : القايد : الصغير بورنان المقراني القاضي : سي عبد الله بن غراس	قيادة ونوغة : القايد : الحاج بدقة القاضي : سي عثمان	قيادة بني عباس: القايد: لخضر بن أحمد المقراني	قيادة أولاد طيار: القايد : عبد الله بن بوزيد بورنان المقراني

[1] . فركوس : المرجع السابق ، ص 346 .

	مسعود بن محمد الصغير قايد (سرامة) سي مختار بن بلقاسم قايد (مطارفة) سي السعيد بن كرميش				

الجنرال " ريفت " مدير الشؤون العربية بالجزائر العاصمة لم عمل على إيجاد وسيلة يمكن من خلالها استخلاف عائلة المقراني بإدارة المكاتب العربية في رسالة له بتاريخ 24 جويلية 1848م يخبر النقيب " دارجنت " أن النقيب " ديكرو " رئيس مكتب البويرة كان قد تلقى فيما يزعم " شكاوى شديدة اللهجة " من عدد كبير من قبيلة بني عباس ضد الخليفة المقراني وابنه لخضر لكن في حقيقة الأمر هذه مزاعم فرنسية لان هذه القبيلة كانت رافضة للاحتلال إلا أن السياسة الاستعمارية رأت أن من صالحا ألا تحدث تغييرا جديدا في قيادة المقراني خاصة و أن هناك إقليم وادي الساحل رجلا آخر خطير الطموح وهو المرابط ابن علي الشريف، أحد أكبر رؤساء الأهالي الذي كان يسعى لمد نفوذه على قبائل أخرى خارج منطقة وادي الساحل، لذلك كان يلح بشدة على السلطة الاستعمارية كي تنقل له قيادة قبيلة بني عباس.

كان ضباط المكاتب العربية يتخوفون من اتساع نفوذ ابن الشريف[1] لذلك ما انفك هؤلاء يحذرون سلطاتهم العليا من العواقب السيئة التي تنجم عن التنازلات التي تقدم لهذا الرجل الذي نعتوه ب " الرجل المغرور

[1] –ظهر اسم سي بن علي الشريف لأول مرة في تاريخ الفتح في مايو 1847، وذلك خلال حملة المارشال بيجو في وادي الساحل. كانت القوات قد خيمت في أقبو يوم 15 مايو، وفي 16 مايو، تحرك المارشال لمهاجمة بني عباس .تم اقتحام قرية أزرو التي تركزت فيها المقاومة، وحصل المارشال على إخضاع هذه القبيلة المهمة.حينها، حضر المرابط سي محمد سعيد بن علي الشريف، شيخ زاوية شلاطة الشهيرة، لمقابلة المارشال. كان شابًا في الخامسة والعشرين من عمره، وقد أسر الجميع بشخصيته المميزة وسهولة حديثه ونبل بيانه.عمل وسيطًا لإخضاع القبائل المحيطة بالزاوية. أراد المارشال بيجو أن يسلمه قيادة كبيرة في وادي الساحل، لكن المرابط الشاب رفض قائلاً إن سيطرته الدينية تمنعه من ممارسة السلطة بشكل

والمتجاوز بسلطته لحدوده، وعليه عمل ضباط المكاتب العربية عملوا بشتى الوسائل على التخلص من رؤساء الأهالي حتى يخلو لهم المجال لإدخال المقاولة الاستعمارية بمختلف تنظيراته وأفكارها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها لاستئصال الأمة الجزائرية من جذورها الحضارية والتاريخية. نلاحظ هنا أن، قد دمرت الصراعات الداخلية والحرب ضد فرنسا عددًا من العروش القديمة؛ أنشأت المكاتب العربية عروشًا جديدة؛ كما أنشأت موظفين محليين جددًا، وفقًا لاحتياجاتهم، وغالبًا ما وقع اختيارهم على مرشحين أجانب عن البلد الذي كان عليهم إدارته، ولم يستوفوا أي شروط من حيث المكانة والشهرة والأخلاق. كانوا، على سبيل الأفضلية، شواوش يستحقون مكافأة سخية. لم يستطع السكان المحليون، الذين لا يثقون إلا في أولئك الذين يعرفونهم ولا يحترمون إلا أولئك الذين يستحقون ذلك، أن يستسلموا للخضوع لقيادة هؤلاء الموظفين المرتجلين، و..."[1]

من خلال تغيير التنظيم الإداري لمشيخة مجانة و ما جاورها باستقراء طبيعة الإدارة المباشرة لقيادة مجانة حيث جاء في كتاب الأستاذ صالح فركوس المكاتب العربية و الاحتلال أن ضباط المكاتب العربية عملوا على افتعال الحجج والمبررات لاتهام عائلة المقراني ب :" الاستبداد والتجاوزات " وبضغط من هؤلاء الضباط على السلطة الاستعمارية العليا تم تأسيس مكتب برج بوعريريج في 1 جانفي 1852 م وتنصيب قيادة عليا به تشرف على شئون دائرة بوسعادة و كذا دائرة برج بوعريريج التي تضم القبائل التالية: بني هاشم بمجانة، المعاضيد، عياد ، مسيلة، زمورة، بني عباس، مزيطة و ونوغة[2]. كان أحمد المقراني قد ذهب إلى سطيف في أول شهر ماي 1852 م حيث استقبله الحاكم العام " راندون " الذي كان في زيارة آنذاك للمنطقة أحسن استقبال واستطاع الحصول منه على إذن للذهاب لأداء فرضة الحج سنة 1853 م ، عند عودته عن طريق فرنسا حضر

فعال، وأنه يمكن أن يقدم خدمات أفضل كصديق منه كعميل. ولأنه لم يقبل أي قيادة لنفسه، فقد تعهد باختيار قادة لنا من القبائل المجاورة التي كانت تعترف بنفوذه بشكل خاص.على الرغم من أنه لم يقبل القيادة في تلك الفترة، إلا أن سي بن علي الشريف يُذكر كـ "قايد" لمجموعة من القبائل تتألف من إيلولة، بني عيدل، وأوزلاقن، وذلك في جدول التنظيم المذكور في مؤلفه "القبائل الكبرى

" (La Grande Kabylie). : انظر (Roben : linssurection de la grande kabyle en 1870 , henri charle – lavauzelle , editeure militaire , Paris , 1870 , p 158/ 518

[1] - Thuillier : op ; cit , p 19

[2] . فركوس : المرجع السابق ، ص 351

زفاف الإمبراطور نابليون الثالث، في طريقه لمرسيليا مرض بالحمى، توفي في 14 أفريل حيث نقلت جثته إلى بني عباس ودفن في مقبرة أجداده.

بوفاة أحمد المقراني أصبحت الساحة فارغة والفرصة مناسبة لضباط المكاتب العربية لتقويض سلطته فما هي التغييرات التي حدثت والمواقف التي جدت ؟

خلافة الباشاغا محمد المقراني لوالده أحمد : وفاة أحمد المقراني كانت بمثابة فرصة لاضعاف المقرانيين حيث قام ضباط المكاتب العربية منهم النقيب "مارميي" الذي اعتبر هذه المصيبة فائدة ليشعر أولاد مقران أن هناك سلطة فوق سلطتهم و اقترح الضابط " دارجنت " على السلطة الفرنسية تولية محمد بن أحمد المقراني خليفة لوالده لأنه كما جاء في أحد التقارير الفرنسية " إنه رجل تبنى أفكارنا وطريقة عملنا واستجاب لمطالبنا كلما دعوناه لذلك....." .

وصف رين الباشاغا محمد المقراني أنه : " كان رجلا ذكيا حذقا و فطنا " حيث ادعى رين أنه حظي برعاية النقيب دارجنت"[1] و بسبب تواصله المستمر مع السلطات الاستعمارية منذ عهد والده به سنة 1841م ، الأمر الذي منحه نوعا من الحنكة السياسية فكان على إطلاع بالأوضاع في منطقة سطيف و غيرها ، تلك السلطة لم تكن ـ دوما ـ تطمئن لأقواله ونواياه و فعلا تم تعيين محمد المقراني باشاغا على منطقة مجانة وتم تجزئة حلف أولاد نايل مرة أخرى إلى ثلاثة قيادات :[2]

أولا : قيادة أولاد دراج قائدها القمري

ثانيا : قيادة شابير قائدها الجنيدي

ثالثا : قيادة أولاد عيسى وقائدها إبراهيم بن عبد الله شيخ أولاد خالد

تبدأ بذلك رحلة جديدة في تاريخ الأسرة المقرانية لتتهيأ الأسباب والعوامل لاندلاع ثورة المقراني .

[1] – Rinn :op . cit . p31/34

[2]. فركوس : المرجع السابق ، ص 353 .

حصل المقرانييون على امتيازات في نفس العام (1858م)، أُجبر على دفع ضرائب العشر والزكاة. تم استبدال الوكلاء الذين كان لديه في القبائل بقواد أو شيوخ، كان القائد الأعلى يعينهم ويعزلهم. تم تقييد حقه في العقاب، وتقليص صلاحياته القضائية بإعادة تنظيم العدالة الإسلامية في عام 1859 م . طُولبت منه الأراضي الدومينية، التي صادرها الأتراك سابقًا، والتي كانت عائلته تتمتع بها منذ عشرين عامًا. تم استدعاء المقدم مارينييه، رئيسه التسلسلي في برج بوعريريج، والذي كان يتمتع بكامل ثقته، واستبدل بضابط بسيط. تلقى هذا الأخير أمرًا رسميًا بـ "مراقبة انتظام وسلامة إدارة المقرانيين". في عام 1861م ، رأى الباشاغا عدد دوائره يتضاءل. [1]

حصل الباشا اغا المقراني على وسام جوقة الشرف، ودُعي إلى احتفالات ورحلات صيد (1862م)، حيث زيه النبيل لمحارب شرقي، وذكائه ولباقته الرائعة، وتميزه الفطري كسيد كبير، أكسبه نجاحًا. لكنه عندما عاد إلى منزله، وجد نفسه يواجه إدارة تزداد انتظامًا وتطلب المزيد كل يوم؛ تم قمع التويزة أو السخرة، التي كان المقرانيون يطلبونها من رعاياهم منذ زمن سحيق. بالفعل، في عام 1861 م ، تحدث عن الهجرة إلى تونس، مع جميع أفراد عائلته. هذه المرة "محطمًا ومهانًا" اقترح"لإرضاء تفاصيل الخدمة التي لم يعد قادرًا على الوفاء بها بشكل أفضل"، تقسيم قيادته إلى أربع قيادات، يتم تنصيب أفراد من عائلته فيها، والتي لن يحتفظ فيها إلا بالإشراف السياسي العالي. هذا العرض، الذي صدر عن يأسه، كان لديه حزن لرؤيته مقبولًا. شعر بأنه أصبح موضع شبهة: جميع التحركات التمردية للقبائل نُسبت إلى تقصيره في اليقظة؛ في المقابل، اشتكى من أنه تم سحب السلطة والموارد اللازمة لقمعها منه.

رحلة الإمبراطور إلى الجزائر، والرسالة الإمبراطورية لعام 1863م رفعت قليلاً من معنويات الأرستقراطية المحلية التي كانت بأكملها في وضع محمد المقراني. في الوقت نفسه، جعلت هذه الرسالة يخشى من إصلاحات ديمقراطية أكثر وضوحًا وتدخلات أكثر دقة في العدالة الإسلامية والتعليم العام وتوزيع وتحصيل الضرائب. ظهرت".... كذلك خوف المقراني من النظام المدني وجاء رفضه بقوله: "إنني لا أقبل جمهوريتكم لأنها منذ أن أعلنت وأنا أرى أشياء فضيعة تحدث، فأنت الحاكم الأعلى لمدينة البرج عين عليها رئيس جديد لقيادة

[1] -Ramboud : op , cit , p 14

الكتائب وحارس مدني، يراقب الإدارة في الحقيقة لا أفهم شيئا في هذا الوقت الذي نحن جميعا مطيعين لكم عوضتمونا بالماركانتية واليهود أ إنني لا أقبل هذا أبدا " [1] .

[1] . مزيان وشن : إقليم ولاية برج بوعريريج عبر العصور، دراسة تاريخية، دار النشر و توزيع الكتب جيتلي ، الجزائر ، 2006 ، ص 169.

الفصل الثالث:

تداعيات سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م على مشيخة مجانة

المبحث الأول: سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية و قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870م)

1-عوامل سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1870 م).

2-قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870م) وأثره على الجزائر .

المبحث الثاني: المشيخات المحلية في ظل الإدارة الاستعمارية: أدوات للسيطرة أم هياكل وسيطة ؟

1-تفكيك سلطة المشيخات المحلية ودمجها في النظام الإداري الاستعماري . مشيخة مجانة أنموذجا .

2-تقويض سلطة أسرة المقراني وتفتيت نفوذها الاجتماعي في مشيخة مجانة .

المبحث الثالث: التحولات السياسية والإدارية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة و أثرها على مشيخة مجانة

1-زوال سلطة المكاتب العربية والتنظيم الإداري الجديد في ظل الجمهورية الثالثة .

2-تجليات النظام المدني وتأثيره على المشيخة .

الفصل الثالث: تداعيات سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م على مشيخة مجانة.

المبحث الأول: سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870م)

1- عوامل سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1870م)

تمثلت العومل الداخلية : الاستبداد وتراجع الحريات: على الرغم من أن لويس نابليون (نابليون الثالث) وصل إلى السلطة عبر انتخابات شعبية، إلا أن حكمه اتسم بتضييق الحريات العامة، والرقابة على الصحافة وتقويض دور المؤسسات التمثيلية تدريجيًا. هذا أدى إلى تنامي المعارضة الليبرالية والجمهورية داخل فرنسا.

الأزمة الاقتصادية: شهدت فرنسا في بعض فترات الإمبراطورية الثانية أزمات اقتصادية وبطالة، مما أدى إلى استياء شعبي وتوتر اجتماع إضافة لفشل السياسات الاجتماعية: لم تستطع الإمبراطورية الثانية معالجة الفوارق الاجتماعية بشكل فعال، واستمرت معاناة الطبقات العاملة، مما أوجد بيئة خصبة للاضطرابات الاجتماعية بمرور الوقت، بدأ النظام البونابرتي يفقد بريقه وشعبيته، خاصة مع التقدم في العمر وتصلب مواقف نابليون الثالث. كما أن افتقاد النظام لأسس ديمقراطية راسخة جعله هشًا أمام الأزمات في ظل المعارضة المتزايدة من ليبراليين وجمهوريين إلى اشتراكيين، الذين استغلوا أي فرصة لإضعاف النظام.

أما العوامل الخارجية فقد اتبعت الإمبراطورية الثانية سياسة خارجية طموحة ولكنها غالبًا ما كانت غير موفقة ومكلفة. من أبرز الأمثلة على ذلك:حرب القرم (1854-1856م): على الرغم من انتصار فرنسا وحلفائها، إلا أنها كانت مكلفة ولم تحقق مكاسب إستراتيجية كبيرة.التدخل في المكسيك (1862-1867م): كانت مغامرة فاشلة انتهت بإعدام الإمبراطور ماكسيميليان المدعوم من فرنسا، وأضرت بسمعة الإمبراطورية.صعود قوة بروسيا: تحت قيادة أوتو فون بسمارك، نمت قوة بروسيا العسكرية والسياسية بشكل كبير[1]، مما أخل بتوازن القوى في أوروبا وهدد المصالح الفرنسية.

[1] . منذ 1867 م وألمانيا تدرس إمكانية وقوع حرب مع فرنسا لذا استعدت لها باخذ التدابير اللازمة من الوسائل الحديثة كالتلغراف وسكك الحديد رغم أن الجيش الفرنسي ذو سمعة جيدة في أوروبا إلا أن الجيوش البروسية استغلت جيوشها وسحبت للأراضي الفرنسية في حين كان الجيش الفرنسي يعمل على التعبيئة في منطقة " Worth[1]" وهب منطقة المانية على ضفة الراين، انظر: Emillle Zucarelli : La troisième repuplique , L harramattan,2002 , P 5

العزلة الدبلوماسية: فشلت فرنسا في بناء تحالفات قوية في أوروبا، وبقيت معزولة نسبيًا في مواجهة التهديد البروسي المتزايد.الحرب الفرنسية البروسية (1870-1871): كانت هذه الحرب نقطة النهاية للإمبراطورية الثانية. الهزائم الفرنسية المتتالية، بما في ذلك أسر نابليون الثالث في معركة سيدان، أدت إلى سقوط النظام وإعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة. لقد كشفت هذه الحرب عن ضعف الجيش الفرنسي وسوء التخطيط الاستراتيجي للإمبراطورية.

باختصار: سقطت الإمبراطورية الفرنسية الثانية نتيجة لتراكم عوامل ضعف داخلية، بما في ذلك الاستبداد والأزمات الاقتصادية وتنامي المعارضة، بالإضافة إلى أخطاء فادحة في السياسة الخارجية وصعود قوة منافسة مثل بروسيا، التي وجهت الضربة القاضية للنظام في حرب 1870م .

2-قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870م) وأثره على الجزائر:

ولدت الجمهورية الفرنسية الثالثة من رحم الهزيمة العسكرية والفراغ السياسي الذي خلفه سقوط الإمبراطورية الثانية 1870م كان سياق قيامها مليئًا بالتحديات الداخلية والخارجية، وكان عليها أن تتعامل مع تداعيات الحرب، والاضطرابات الاجتماعية، ومحاولات عودة الملكية، قبل أن تتمكن من ترسيخ نفسها كنظام سياسي دائم.

السياق التاريخي لقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870) .

قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة سنة 1870م [1]كان نتيجة مباشرة لهزيمة فرنسا في الحرب الفرنسية البروسية (1870-1871م) وسقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية بقيادة نابليون الثالث. يمكن تلخيص السياق التاريخي في النقاط التالية:

ضعف الإمبراطورية الفرنسية الثانية:

فشل السياسة الخارجية: شهد عهد نابليون الثالث سلسلة من المغامرات الخارجية غير الموفقة والمكلفة، مثل التدخل في المكسيك، مما أضعف مكانة فرنسا الدولية وأثار انتقادات داخلية.

[1] . بشكر فاتن: سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر (1870 . 1900م) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، الجزائر ، 2021 / 2022 ، ص6 .

صعود قوة بروسيا: تحت قيادة " أوتو فون بسمارك"، نمت قوة بروسيا العسكرية والسياسية بشكل كبير، مما أخل بتوازن القوى في أوروبا وهدد المصالح الفرنسية.

تنامي المعارضة الداخلية: على الرغم من القمع، استمرت المعارضة الليبرالية والجمهورية في النمو، مستغلة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتراجع الحريات.

الحرب الفرنسية البروسية (1870م – 1871م) :

الأسباب: كان بسمارك يسعى لتوحيد الدويلات الألمانية تحت القيادة البروسية، وهو ما كانت تخشاه فرنسا وتسعى لعرقلته. تلاعب بسمارك ببرقية " إيمس " لإثارة فرنسا وإعلان الحرب.لتتم هزيمة فرنسا تفوق الجيش البروسي من حيث التنظيم والتسليح والقيادة . تكبدت فرنسا هزائم ساحقة في سلسلة من المعارك، أبرزها معركة سيدان في 2 سبتمبر 1870 م .

أسر نابليون الثالث: في معركة سيدان، تم أسر الإمبراطور نابليون الثالث مع جزء كبير من الجيش الفرنسي، مما أدى إلى فراغ في السلطة في باريس.

إعلان الجمهورية الثالثة:

أعلنت برقية السيد" تيير "عن دخول القوات إلى باريس. وقع حادث 16 يونيو 1871م ،تلقت برقية تهديد من السيد بسمارك. تم الاستيلاء على باريس من قبل الجيش الجمهوري. ظهر "تفاني دوكاتيل". أُحرقت المعالم الرئيسية. نجا متحف اللوفر. تعرض الرهائن للمذابح. برزت وحشية "راؤول ريغو" وخطاباته الدائرية للمحافظين. عانى رئيس أساقفة باريس ورفاقه في المحنة. تضمنت الأحداث مقاومة من التمرد. شهدت هذه الفترة مذابح الرهائن الأخيرين وتحريرهم. تبع ذلك تأملات حول أسباب المقاومة ومسؤولية الأمة بأكملها[1].

عندما وصل نبأ الهزيمة في سيدان إلى باريس اندلعت مظاهرات شعبية عارمة تطالب بإسقاط الإمبراطورية. تشكيل حكومة الدفاع الوطني: في 4 سبتمبر 1870م ، أعلنت مجموعة من النواب الجمهوريين في باريس تشكيل "حكومة الدفاع الوطني" وأعلنت قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة. كان الهدف الأساسي لهذه الحكومة

[1] - Favre, M. Jules : *Gouvernement Défense Nationale du 29 Janvier au 22 Juillet, Troisième Partie.* E. Plon et Cie, Imprimeurs-Éditeurs, Paris, 1875,., p 596 .

هو مواصلة الحرب ضد بروسيا،استمرت الحرب وحصار باريس على الرغم من سقوط الإمبراطورية، لعدة أشهر أخرى. حاصرت القوات الروسية باريس، وقاومت المدينة بشدة قبل أن تستسلم في يناير 1871م .

كومونة باريس: شهدت باريس بعد الحرب انتفاضة شعبية عرفت باسم "كومونة باريس" (مارس – مايو 1871م) ، حيث سيطر راديكاليون واشتراكيون على المدينة. تم قمع الكومونة بوحشية من قبل الحكومة الجمهورية، مما أدى إلى انقسامات عميقة في المجتمع الفرنسي.ترسيخ النظام الجمهوري: في السنوات الأولى، واجهت الجمهورية الثالثة تهديدات من الملكيين الذين كانوا يأملون في استعادة النظام الملكي واستغرق الأمر عدة سنوات لتثبيت أركان النظام الجمهوري.[1]

الجزائر في عهد الجمهورية الثالثة : حتى العام 1870 م طالت الأراضي الزراعية مصادرات وتأميمات شملت نحو 600.000 [2]هكتار و بعد قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة اكتست عمليات الاستيلاء على الأراضي حيث مثلت سنتي 1870م . 1871م سنتين حاسمتين بسبب :

- سقوط النظام الإمبراطوري الذي حد نسبيا من أطماع المستوطنين لخوفه من ثورة الجزائريين وقيام الجمهورية الثالثة التي أطلقت أيديهم في بلادنا.
- هزيمة فرنسا في حرب 1870 م أمام بروسيا ونزوح أعداد من سكان الألزاس واللورين الذين استولت عليها بروسيا فعمدت فرنسا إلى التشدد في نزع أراضي التل وإعطائها للمستوطنين النازحين من الإقليمين فوهبتهم 100.000 هكتار من الأراضي وبنت لهم 200 قرية استيطانية .[3]

في عهد الجمهورية الثالثة بلغت سياسة الاستيطان أقصى حدودها وزادتها حدة فقد الألزاس واللورين عزمت فرنسا إلى تحويل الجزائر إلى مستوطنة كبيرة تابعة لها وزرع فيها معمرين قادرين على تنمية الجزائر تمهيدا لإنشاء جزائر جديدة وفق منظور الجمهورية الثالثة. رافقت عملية المصادرات عملية إدماج اقتصاد الجزائر في الاقتصاد الفرنسي بتشجيع من الشركات الفرنسية على الاستثمار واستغلال المعادن ومنح تسهيلات كبيرة للمستثمرين الأوروبيين .

---

[1] -- Favre : op , cit , p 513/ 525 .

2 . بشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر 1830 . 1989م ، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ، ص 247 .

[3] . بلاح : نفسه ، ص 248 .

بعد قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة وحتى أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، زادت قيمة الضرائب نحو 22 مليون فرنك سنة 1870/ 1871 م إلى 40,8 مليون عام 1890م وإلى 44,85 مليون عام 1911م على سبيل المثال توسعت زكاة العشور إلى 14/13 % خلال هذه الفترة، من مداخيل الفلاحين وضريبة السخرة كالحراسة الليلية دون أجر، العمل في مزارع المستوطنين والمشاريع الفرنسية دون مقابل وغيرها من الضرائب المباشرة و الغير مباشرة .

عموما خلال عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة لم تدخر الحكومة الفرنسية أي جهد في ابتكار كافة الوسائل غير المشروعة لانتزاع الأراضي وتوطين المستوطنين الأوروبيين واستغلال ونهب الموارد.

هذه السياسة نتج عليها ارتفاع نسبة البطالة وانهيار دخل العائلات الجزائرية إلى أقل مستويات الدخول العالمية وتفشي الجوع والأمراض والأوبئة والتشرد .

بسبب الهجرة المتزايدة عام 1865م انتقلت الأمراض والأوبئة كالتيفوس والكوليرا، الحمى الصفراء التي قتلت الكثيرين منهم الذين شاركوا في انقلاب 1851م ضد نابليون بونابارت، والكوارث الطبيعية زادت الأمر سوءا، رغم أن المعمرون حاولوا اتهام الجزائريين بحرائق متيجة وهضاب قسنطينة كونهم لا يستحقون الإصلاحات الإمبراطورية، بعدها دخلت الجزائر أكثر فتراتها حرجا إثر موجات جفاف وقحط بين سنتي 1863م. 1865م و موجات زحف الجراد [1]

الإدماج في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة: القصد بالإدماج هو فرنسة الأرض لخدمة الكولون الذين لم يكونوا راضين عن دولة المتروبول منذ عهد الإمبراطورية الفرنسية فكان اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية سعى المعمرون إلى الانفراد بها بعيدا عن المجالس الفرنسية وهو الأمر الذي حققه قانون 29 مارس 1900م

[1] . جاك فريمو: فرنسا و الإسلام من نابليون إلى ميتران، ترجمة هاشم صالح، دار قرطبة للنشر والتوثيق ، ط1، 1991تونس ، ص 81 .

المبحث الثاني: المشيخات المحلية في ظل الإدارة الاستعمارية أدوات للسيطرة أم هياكل وسيطة ؟

1- آليات تفكيك سلطة المشيخات المحلية ودمجها في النظام الإداري الاستعماري –مشيخة مجانة أنموذجا .

من خلال تتبعنا خريطة قبائل الشرق الجزائري في الفترة ما بين: 1863 م إلى 1887م التي تم ضبطها بعد تطبيق قانون السيناتوس كونسلت سوف نستنتج أن قد تم تفكيك البنية المقرانية بعد تحويلها إلى شتات قبلي اندثرت معه الهوية المجالية لأحد أهم الزعامات المحلية واختفت بعدها تسمية إلى مقران من الخارطة الاجتماعية والسياسية لمسيخة مجانة وهذا نتيجة سياسية منتهجة من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي عملية على تقويض سلطتها تدريجيا، حيث تم تكسير عظام الكون فيدراليات القبلية مثل أولاد مقران وتحويلها إلى شتات اجتماعي وعقاري وبعد تفكيكها تم الانتقال من القبيلة الموسعة إلى الدوار وهو التقسيم الذي نتج عن تفكيك مساحات جراء تقسيم المجتمع الريفي .

حرص النظام العسكري على الاحتفاظ على صفة تميز "القياد" وهي "رجال حرب" رغم كونهم موظفين في البايلك بتعبئة الفرق وقياد القوم في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية كرست الظرفية السياسية وعملت على إعادة تشكيل المخزن في صورة "صف" موال لفرنسا مؤلف من قبائل تتمتع بامتيازات غير أن هذه الأمنية في الواقع لم تكن سوى إعادة تشكيل زمالات "السبايس"[1]، حيث ساد النظام الإقطاعي وكانت العائلات كبيرة وبعض الأفراد ذوي الأصول النبيلة قد بسطوا نفوذهم على مساحات ترابية متفاوتة، قام الجنرالات الفرنسيون باقتفاء ضلال السياسة التركية في هذا الشأن فقامت بالاعتراف بتلك القيادات الأهلية الواسعة وتعزيز تلك "الشياخات" الموروثة أبا عن جد وإن اقتضى الأمر استبدال شخص بأخر أو معارضة صف تقليدي بآخر، وانتهجت سياسة "الموازنة" المتمثلة في تقديم دعم لشيوخ طائفة تارة وشيوخ طائفة معارضة لها تارة أخرى ببعث روح العداوة المتأصلة منذ غابر الأزمنة بين تلك العائلات الإقطاعية وكذا الكراهية المتبادلة بين "الأجواد" "نبلاء السيف" والمرابطين "نبلاء العقيدة"، فالشعار السيادي المعروف لم يخلقه منطق

[1]. شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871 . 1919، ترجمة م. حاج مسعود و أ. بكلي ، ج1 ، دار رائد للكتاب، الجزائر ، طبعة خاصة ، 2007 ، ص 247 .

السياسة الاستعمارية، بقدر ما كرسته العداوات التقليدية السائدة في المجتمع الأهلي، فالإجارة التركية أسست تنظيما قائما على ولاء المشيخات المحلية التي ترأسها العائلات الكبيرة وهو النظام الذي تصوره الجنرال "فالي" وطبقه الجنرال "نيقريي" الذي عمل على تطبيق إدارة مباشرة، في منطقة الشرق القسنطيني، نظام شبيه بنظام الحماية قاد هذا النظام القادة العسكريون من قدماء المكاتب العربية [1]

سمح قانون السيناتوس كونسلت الصادر سنة 1863 م بإحداث نقلة نوعية في المجال العقاري والاقتصادي وحتى الاجتماعي وكان بمثابة انقلاب على المنظومة التي قائمة في المجال المقراني منذ عهود واكبته تشريعات إدارية انتقلت بالضلع القسنطيني من " هوية مقرانية " إلى " هوية برابجية " [2]عندما أسست المقاطعة الإدارية (Conton) برج بوعريريج والتي كانت تابعة للدائرة القضائية سطيف بعمالة قسنطينة التي أصبحت تتبعها القبائل التاريخية التي عاشت في الوعاء العقاري المقراني وهي القبائل التي تعمد قانون السيناتوس كونسلت 1863 م تقسيمها إلى وحدات إدارية هامشية متفاوتة الثروة والسكان عرفت ب: "دوار كومين" (Douare Commune) وتمثلت عمليات تفكيك مشيخة مجانة في خمسة آليات هي: تحييز المجال، التفكيك ، إعادة التركيب، طرد العنصر البشري الأصلي وتحطيم سبل العيش.

دعت الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852 م . 1870م) إلى دمج العنصر الجزائري في المنظومة الفرنسية بدل إلحاقه و مرت عملية تفكيك مشيخة مجانة وفق مرحلتين أساسيتين تخللتها الآليات السابقة وهي :

- قبل 1871م : تفكيك من منطلق ترابي . ضريبي تم خلاله فرض ضرائب عن طريق المكاتب العربية التي لعبت دورا هاما في تقويض سلطة عائلة المقراني ومن خلال إعادة تنظيم القبائل التابعة لقيادة برج بوعريريج .
- بعد 1871م: تفكيك وحدتها المؤسساتية وتحويلها إلى مجرد غبار أسري واجتماعي متناثر عديم القوة والمواجهة.

حيث عملت الإدارة الفرنسية على توجيه العصبية القبلية لديها وتعطيل دورها في مشيخة مجانة وفي بناء علاقات مع السلطة الحاكمة .

[1] . اجرون : نفسه ، ص 248 .

[2] . توفيق بن زردة : العقار و المدفع تفكيك ثنائية الأرض والإنسان مشيخة المقراني أنموذجا (1844. 1874م) ، ثورة المقراني 1871 م ، و دور الإخوة الرحمانيين ، المرجع السابق، ص 259.

تم إضعاف المؤسسة المشيخية من خلال تأسيس مكتب برج بوعريريج وتنصيب قيادة عليا فيه في جانفي 1852م ومنه زرع قيادات محلية داخل المشيخة تعمل على السيطرة على ما بقي من القبائل تحت نفوذ المقرانيين المتمثلة في قبائل الحشم و المعاضيد وعياد وزمورة و بني عباس و ونوغة.

بدأت عملية التفكيك منذ تأسيس المكاتب العربية بإيجاد الضابط دوماس 1844 م وبذلك تمت إعادة ترتيب الجماعات القبلية من خلال تنظيم إداري جديد يسمح بفرض الرقابة وعلى القبائل واستنزاف ثرواتها.

تم بعدها تقسيم الريف القسنطيني لإلى ثلاثة قسمات هي: قسمة قسنطينة وقسمة باتنة وقسمة سطيف حيث تم وضع مشيخة المقراني في قسمة سطيف تحت تسمية " قيادة برج بوعريرج " ضمن دائرة سطيف تظم واحد وعشرون (21) قيادة ضمن سياسة التفكيك المشيخي مع تقليص صلاحيات المقراني والضرائب التي كانت تمنح له كامتيازات و يعفى من بعضها الآخر .

على مستوى مشيخة مجانة تمت إعادة بناء خريطة المشيخة المقرانية وإلحاق قبائل أولاد نايل وأولاد زكري وأولاد حركات و أولاد ساسي وأولاد عيسى و أولاد رابح بالمجال البسكري ومنعوا من التنقل إلى قسمة سطيف أما الجهة الغربية (أولاد عيسى فقط تم إلحاقها بقسمة المدية) .[1]

جدول يبين تقسيم القبائل على مستوى مشيخة مجانة بعد عملية التحييز جراء تطبيق سيناتوس كونسلت:[2]

القبيلة	الدواوير
قبيلة زمورة فككت بتاريخ 10 أفريل 1867م	دوار تسامرت، دوار زمورة .
قبيلة أولاد دراج فككت بتاريخ 13 أفريل 1967م	دوار المطارفة، دوار أولاد دهم ، دوار مرابطين الجرف، دوار أهل الدر، دوار كدية ويتلان سلمان، دوار براكطية، دوار وادي ولهة، دوار وادي قسمة
قبيلة أولاد ماضي فككت بتاريخ 17 مارس 1869م	دوار أولاد سي حملة، دوار أولاد عبد الحق، دوار أولاد معتوق و أولاد شلال
قبيلة مقدم فككت بتاريخ 25 جانفي 1868م	دوار حسناوة ،دوار أولاد حنيفي . دوار أولاد دحمان .
	دوار أولاد طير ، دوار سي عمر

[1] . بن زردة : المرجع السابق ، ص 266 .

[2] . بن زردة : المرجع السابق ، ص 266 .

2-تقويض سلطة أسرة المقراني وتفتيت نفوذها في مشيخة مجانة .

شكلت الأسر العريقة والنافذة في الجزائر تحديًا ضمنيًا للسلطة الاستعمارية الفرنسية الساعية إلى بسط نفوذها الكامل على البلاد. وقد أدركت الإدارة الفرنسية مبكرًا أن ترسيخ دعائم الاستعمار والاستيطان يتطلب إضعاف هذه القوى المحلية التي تمتلك جذورًا عميقة في المجتمع وتأثيرًا واسعًا على المستويات الاجتماعية والاقتصادية. ومن بين هذه الأسر التي استهدفتها السياسات الفرنسية، تبرز أسرة المقراني في مشيخة مجانة كنموذج دال على الاستراتيجيات المتبعة لتقويض السلطات المحلية التقليدية من خلال وضع العناصر الخطرة تحت الرقابة الأمنية لأجهزة المكاتب العربية حيث يذكر منظر السانسيمونية أوربان[1] : "كل القوى الحية في المجتمع لا بد أن نروضها تقبل سيطرتنا شاءت ذلك أم أبت من رجال الدين الذين يشكلون فئات المقاومة والمحافظين الحاقدين علينا " يقول أيضا في ذات السياق: "كل الضربات التي وجهناها لهم (الأهالي) منذ الاحتلال كانت ترويضا لهم على تمثل القوة مثلما خضعوا لها تحت سلطة الأتراك "كما دعا إلى دحر السكان إلى الصحراء ، إبعادا لزعمائهم عن التأثير على عامة الشعب تجنبا للمقاومات التي أرهقت كاهل الحكومة الفرنسية، دعمت فرنسا هذه الأفكار وطبقتها عن طريق مصادرة الأراضي وفرض الضرائب المرهقة .

خص تفتيت الأسر النافذة من أرستقراطيين وعسكريين وأسر عريقة سابقا وذلك بتعويضها بشيوخ القبائل والقياد والأعوان، وقبائل أخرى من اختيار فرنسا بناءا على مبدأ الإخلاص و الولاء في خدمتها فقال: " إن الحياة العسكرية في إطار الفيالق المنضوية رسميا تحت الإدارة الاستعمارية تشكل محطة تجريب لاختيار شيوخ القبائل والقياد والأعوان، الأكفاء التي تحكم الكتائب الأهلية..... فنقلص بذلك نفوذ الارستقراطيين العسكريين بنفس الدور الذي قلصت به الإصلاحات في مجال التعليم و خطر رجال الدين " [2] .

[1] . السانسيمونية : تيار اشتراكي ظهر في النصف الأول من القرن 19م بأوروبا على يد السانسيمونيين خلفه أونفنتان الذي أصبح فيما بعد الأب الروحي للسانسيمونيين امنوا بوحدة الشرق والغرب لكن على الطريقة الأوروبية الاستعمارية ، دخل السانسيمونيين أرض مصر حاملين معهم مشروعا استعماريا يتمثل في شق قناة السويس الذي لم يكتب له النجاح ودخل السانسيمونيين الجزائر عن طريق توماس اوربان سنة 1873 م اخذا على عاتقه مهمة خدمة هذه الأيديولوجيا في إطار الاحتلال الفرنسي، ينظر : مصطفى عبيد ، نشاط السانسيمونيين في مصر 1836/1833م ، مجلة متيجة للعلوم الانسانية ، المجلد 1، العدد 1 ، ، جامعة البليدة 2 " علي الونيسي " الجزائر ،1 /6/ 2014 ، ص 88. 95 .

[2] . مصطفى عبيد : الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر 1833/ 1870 ، دراسة في مشاريع و نشاط السانسيمونيين بمصر و تجربة توماس (إسماعيل) أوربان و أثرها على الجزائر ، دار المعرفة الدولية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 151/152 .

مثال الأسر التي تشتت تلك التي تؤول إليها المشيخة القبلية، تدهورت حالة العائلات البورجوازية في الجزائر قبل 1830م منهم عائلة: أل يحي والى الكبابيطي و ابن العنابي وآل عمر ألقبي و "آل العمالي " و " آل بن قشوط " وغيرها منذ البدايات الأولي للاحتلال الفرنسي للجزائر كما يمكن إضافة " آل خوجة " و " " آل ابن المرابط" و " آل مصطفى باشا " .

من خلال ضرب الملكية الجماعية والعمل على تحويلها إلى ملكية فردية تسهل عملية انتقالها للمعمرين وخاصة الفرنسيين منهم من ذلك ما ورد في رسالة 1863م : يجب أخذ أرض القبيلة وتقسيمها على شعوبها (الفرق/ والدواوير) على أن يدرج الولاة في عملية تقسيمها على كل الأفراد وتمليكها إياهم ملكية مطلقة فيتصرفوا فيها بحرية كما يشاءون، جراء هذه السياسة أصبح أحفاد العائلات الارستقراطية المشار إليها سابقا في أمس الحاجة إلى المساعدة بعد فقدان الأرض والثروة وتعتمد إدارة الاحتلال إفقارها و إذلالها فتحولت إلى عائلات يمد أبنائها أيديهم إلى المستعمر بغية المساعدة [1]

هذه الإستراتيجية في القضاء على نفوذ الأسر الحاكمة عملت على تحويل وظائفها إلى مجرد ألقاب شرفية كما رأينا مع محمد المقراني حيث قامت فرنسا بتعيينه بعد وفاة والده أحمد المقراني في رتبة " باشاغا " بدل منحه لقب " خليفة " الذي منحته لوالده في هذا أعرب عضو الارستقراطية اتجاه الإدارة الفرنسية بقوله : " أنكم تضحون بنا نحن " الأجاويد " الذين ساعدناكم و لا نزال نساعدكم رغم كل مجهوداتنا والدماء التي أزهقناها من أجلكم فلم نترك لأبنائنا الكرامة التي خلفها لنا أجدادنا " [2]، تم الحد من نفوذ هذه الفئة وانكماش سلطتها و نفوذها مما أدى إلى القضاء على الفئة التي تعتبر الوسيط الأساسي لدى الإدارة الاستعمارية الأمر الذي أقره أوربان بقوله: " لم ندرك حين كنا نطارد هذه الأشباح " الإقطاع ، الارستقراطية " إننا كنا نقوم بتفكيك أنظمة المجتمع الأهلي وحين أردنا التأثير على ذلك المجتمع اكتشفنا أننا لا نملك زمام

[1] . مثال ذلك ما كتبه حمودة الفكون عن سوء وضع عائلته لراندون بعدما كان يناضل في قسنطينة بخصوص الكدية التي كانت ملكا لعائلته من اجل انظر : حنيفي هلايلي: إقليم قسنطينة في كتابات الجزائريين خلال الفترة الاستعمارية في ضوء المجلة الإفريقية ، مجلة عصور الجديدة ، العدد 18 ، عدد خاص بقسنطينة، عدد صيف أوت 2015/ 1436 هـ، مخبر تاريخ الجزائر ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة وهران ، الجزائر ، ص 147 .

[2] . رسالة بالعربية مجهولة التوقيع كما أورد رين ، اجرون : المسلمون الجزائريون و فرنسا ، المرجع السابق ، ص 710 .

أموره فلم نعد نواجه مجتمعا بل أفرادا معزولين عن بعضهم نتيجة ذلك حرمنا من الوسطاء الذين يبلغون نوايانا و ينفذون أوامرنا و يمكنوننا من التعرف على حاجيات السكان واتجاهاتهم "[1] .

الملاحظ أنه لم يحدث اختفاء لفئة اجتماعية ما، بل إن ما حدث أنما استبدال بعض كبار ملاكي الأراضي بآخرين من كبار حائزي الأرض الذين أثروا شراء أرض الفلاحين الفقراء وشكلوا بورجوازية ريفية مسيطرة من وجهة نظر اقتصادية فقط تمتلك 50/ 100هكتار أو أزيد، فئة انتهازية حافظت على نفوذها.

المبحث الثالث: التحولات السياسية والإدارية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة وأثرها على مشيخة مجانة

1-زوال سلطة المكاتب العربية والتنظيم الإداري الجديد في ظل الجمهورية الثالثة

لم يحظ احتلال الجزائر بإجماع حول طبيعة النظام الذي سيتم إنشاؤه. فبينما ظلّت نيّة الاستعمار قائمة، لم تُحدّد أشكال الإدارة والتسيير بشكل واضح، خاصة وأن فرنسا واجهت مشاكل داخلية وخارجية خطيرة ملكية يوليو 1830-1848 م ، ثورة الجمهورية الثانية عام 1848م ، حرب الدفاع الوطني 1870-1871م ولهذا السبب، دارت تكهنات عديدة حول الشكل الذي يجب أن يتخذه الاستعمار: مستعمرة استيطان، مملكة عربية، مقاطعة فرنسية، أم وحدة إدارية مستقلة؟ .

من بين أهم التأثيرات التي نجمت جراء سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م، القضاء على سلطة المكاتب العربية والنظام العسكري الذي استبدل بالنظام المدني وفق ما جاء في مصادر فرنسية بتصريحات:

إنها ليست محاكمة ل : " ماكموهان " ، ولا ل : " كافينياك " ، ولا ل : " لامورىسيير "، ولا للعديد من الشخصيات العظيمة والجميلة الأخرى التي يفتخر بها تاريخ الجزائر، بل هي محاكمة المكاتب العربية، ولا شيء سوى المكاتب العربية، وسأضيف أن هذه المحاكمة ليست موجهة للضباط بالمعنى الدقيق لهذه الإدارة، بل للمؤسسة نفسها وممارسات هذه المؤسسة.[2] تحميل المكاتب العربية مسؤولية الانتفاضات.[3]

[1] . اجرون : المسلمون الجزائريون و فرنسا، المرجع السابق ، ص 715 .

[2] - THUILLIER : op.cit. , p8/9 .

[3] - THUILLIER :Ibid. , p 9 .

حيث حكم الأتراك، لم تكن الجزائر سوى فسيفساء من اتحادات قبلية متفاوتة الأهمية، تبعاً لعدد القبائل التي يضمها كل منها. تقاسمت عدة عائلات كبيرة أراضي مقاطعاتنا الثلاث الحالية، لكنها لم تستطع أبداً ممارسة سلطة مضمونة الاستمرار، لأن العائلات الكبيرة كانت في مواجهة عائلات منافسة مستعدة دائماً لإزاحتها. من هذا المنظور،إن أمكننا تقديم مقاربة بين الإقطاعية الأوروبية و الإقطاعية العربية في الجزائر فيمكن العودة إلى اسم النظام الاقطاعي الذي كان أطلق على التطور المرتبط بانهيار السلطة المركزية في الدولة و ظهر ما يعرف بالعقد الإقطاعي لما كانت ملكية الأرض هي أساس العلاقات في ظل الظاهرة الإقطاعية فإنه تم تنظيم الملكية على أساس التعاقد ما نتج عنه صيغة إقطاعية [1] .

إذا كان حلول النظام المدني تهديداً بـ الخراب للنظام العسكري وقد كان النظام العسكري، المدرك تماماً لمشاعر ونوايا المقراني تجاه النظام المدني، ربما لم يكن مستاءً على الإطلاق من ترك عبء انتفاضة صغيرة لهذا الأخير. باش آغا المقراني – بافتراض هذه الفرضية – كان بالتالي يخدم مصالح النظام المدان، الذي كان يأمل، علاوة على ذلك، في وقف الحركة بكلمة واحدة، عندما يتم إثبات فعالية تدخله بشكل كاف; لم يؤمن بالسقوط النهائي للإمبراطورية، وكان المقراني يتجهز للثورة وكانت المكاتب العربية على علم بهذا و لم تتخذ أي إجراءات لمنعه.[2]

2–تجليات النظام المدني و تأثيره على المشيخة والجزائر عامة .

ولدت الديكتاتورية العسكرية ثم المدينة في الجزائر من حرب غزو و ترسخت بعدها لمقتضيات قيل أنها مصيرية لفعل الاحتلال والمسالمة فالدولة الفرنسية ديكتاتورية وهو ما عرف ب : " نظام السيف " ، في الجزائر هناك مجموعتان متقاتلتان، مهمة الحاكم العام هي الحفاظ على الحالة التي تجعل من المعمرين مجموعة غالبة والمستعمرين مجموعة مغلوبة واستمرار حالة الاستثناء لذلك تحرر الحاكم العام من القواعد الدستورية السارية في فرنسا .

تواصل النظام العسكري في الجزائر طوال المدة ما بين 1834م . 1879م عدا بعض الفترات النادرة والقصيرة في ظل الجمهورية الفرنسية الثانية والإمبراطورية الفرنسية الثانية، وبعد 1879م جاء لأول مرة حاكم مدني دون تغيير صلاحياته رغم أنه مثل سابقيه منحت له أيضا إمكانية اعتقال الأهالي أو فرض غرامات

[1] ـ أحمد العدوي إبراهيم : المجتمع الأوروبي في العصور الوسطى ، دار المعرفة ، القاهرة ، مصر ، 1961 ، ص 113 .
[2] – THUILLIER : op , cit , p 24 .

على أملاكهم جماعيا أو مصادرة أملاكهم مهما كان الأمر الصادر بتاريخ 15 أفريل 1845م من تأثيره على تنظيم المعمرين في الأراضي المحتلة إلا أنه لم يغير الكثير، النظام العام الساري هناك بما أن العسكريين احتفظوا بصلاحياتهم في المناطق العربية التي تعادل نسبة 99% من التراب الجزائري .

بتاريخ 9 مارس 1870م تمت الموافقة على مشروع تطبيق الحكم المدني في الجزائر و موافقة المستوطنين في الجزائر بعد تحقيق اللجنة و التحقيق الذي قام به راندون يون 5 ماي 1869م استجابة لضغط المعمرين الذي شكل فيه اللوبي دعامات قوية فكان النظام المدني قائما على إلغاء المكاتب العربية [1] .

القرار الذي صدر بتاريخ 9. ديسمبر 1848م الذي لم يعد يعترف سوى بالمناطق المدنية والعسكرية ولا في المناطق المزدوجة، فقط القانون الساري في المناطق التي يقطنها أوروبيون تغير واقتراح من القانون العادي وتحت سلطة مدني عموما لم يأت ذلك الإصلاح بجديد في حياة السكان ولم يحسن ظروفهم مهما اختلفت المنطقة بقوا على ظروفهم . [2]

سنة 1870 م لم تكن هناك ممتلكات في حوزة الدولة تصلح للاستيطان فكانت الثورة في تلك المنطقة مواتية بما أنها سمحت للحكومة أن تحدد ممتلكاتها كي تضعها في متناول المعمرين الجدد بما أن ممتلكات كل نوع صودرت[3] لأنها كانت ملك القبائل أو الأهالي الذين قاموا بأعمال عدائية كما صدر عن كوليغ دي فرانس " college de France "بقوله "لقد انكبت فرنسا التي اقتلعت من جسدها منطقة منطقة الألزاس و الورين على شؤون مستعمرتها وارتبطت بها أكثر بعد أن أهملتها نوعا ما وجاء قانون الذي صدر بعد ضياع تلك المنطقة لتعويض أهلها بمائة ألف هكتار في المستعمرة " [4]

خلف سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية فراغا في السلطة أدى إلى تغيير النظام السياسي في فرنسا بإقامة الجمهورية الفرنسية الثالثة و هو الأمر الذي احدث بدوره فراغا في السلطة على المستوى المحلي في الجزائر حيث كانت المشيخات تتعامل بشكل مباشر مع الإدارة التي عينتها الإمبراطورية و كان عليهم التعامل مع الحاكم المدني دليل ذلك قول المقراني: لمن ألجأ اليوم ؟ إلى الحاكم المدني ؟ " رغم أن إدارة الاحتلال قد اتخذت

[1] . يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830 . 1954 ، المرجع السابق ، ص 24/23 .

[2] . أوليفي لوكور غرانميزون : الاستعمار، الإبادة : تأملات في الحرب و الدولة الاستعمارية ، ترجمة نورة بوزيدة ، الجزائر ، طبعة خاصة عن وزارة المجاهدين ، 2008م ، ص276 .

[3]- غرانميزون : نفسه ، ص 284 .

[4]. غرانميزون : نفسه ، ص276 .

جملة من الإجراءات منذ نظام المكاتب الإدارية إلا أن هنا خاصيتين كانتا وراء تشكيل الرابطة البلدية والامتداد الواسع لها وحدود تقسيمها الإداري فالمشروع ليس طبيعة الأشياء بل الوضع المحلي والتقاليد القديمة[1] يذهبان أيضا للقول "أننا لم نجد في الجزائر عند الاحتلال لدى السكان المسلمين هذه الوحدة الإقليمية (البلدية) التي تجمع الأفراد الذين تربطهم مصلحة مشتركة و –التي تشكل البلدية كما لا يمكننا أن نرى شيئا في القرية وإذا قلنا أن القرية تمثل الحياة البلدية بمنطقة القبائل فإن هذا مبالغ فيه" [2]، جانفي 1869 امتد التنظيم البلدي إلى كل أراضي الكم المدني وأخذت البلديات اسم البلديات كاملة الصلاحيات وفي أراضي الحكم العسكري أنشأت البلديات المختلطة وهي مراكز مختلطة (يسكنها الأهالي ويمثلون الأغلبية والمستوطنون وعددهم غير كاف ليصبح الإقليم بلدية كاملة الصلاحيات منذ 1870 م .

بعد انتفاضة المقراني 1871 م ظهر نمط جديد للبلديات وهو البلديات المختلطة في الإقليم المدني بموجب قرار 24 فبراير 1870م عمدت إدارة الاحتلال في تنفيذ سياسة الإلحاق التام إلى غالية إصدار قانون 5 أفريل 1884م الخاص بالبلديات كاملة الصلاحية ذات الأغلبية الأوروبية والأقلية الجزائرية وتلاه مرسوم 7 أفريل 1844م المتعلق بانتخاب الممثلين أما قانون 24 ديسمبر 1902م فقد تضمن تقسيما إداريا جديدا وهو خلق أراضي الجنوب تكريسا لسياسة الإلحاق ودمج الأهالي في الإدارة الاستعمارية تطبيقا للمرسوم المشيخي 22 أفريل 1863م .تلتها القوانين 1919- 1947م فترة شهدت إنشاء الكثير من الهياكل والمؤسسات التي أولت أهمية للإدارة الأهلية.

قبل التغلغل الفرنسي في الجزائر كانت " الجمعة " و هي عبارة عن جمعيات تقليدية من كبار القبيلة قام نابليون الثالث بإضفاء الطابع الرسمي عليها في عام 1863م في معرض حديثه عن قانون مجلس الشيوخ لعام 1863م ، فبمجرد منحها ملكية أراضيها يجب أن تمنح " الدواوير " المشكلة بهذه الطريقة صفة الشخصية المدينة تشترط وتتصرف باسم المجتمع الجديد الناجم عن تفكك القبيلة، هكذا تم إضفاء الطابع الرسمي على اجتماعات الأعيان لتصبح " الجمعة " تمثيل للمصلحة الجماعية التي ستلعب دورا مشابها للمجالس البلدية حيث كانت "الجمعة" أو "الجمعيات" بعدما تم إضفاء الطابع الرسمي عليها من قبل نابليون الثالث لتعمل كتشكيلات للمصلحة الجماعية مما يمكن "الدواوير" المشكلة حديثا من العمل ككيانات مدينة .[3]

[1] -M. Larcher et G.Rectanuwald :Traité élém, entaire de légistation Algérienne ,T1 , L Algérie organisation politique et administrative , Paris , edition 3 , 1923, p 695 .
[2] --M. Larcher et G.Rectanuwald : Ibid ;p695 .
[3] -Establet Collette : op , cit , p 129/ 114

الفصل الرابع:

انتفاضة المقراني (1871م) مشيخة مجانة قاعدة الانطلاق والدعم

المبحث الأول : أسباب وعوامل انتفاضة المقراني 1871م.

1-الأبعاد السياسية والدينية لانتفاضة المقراني 1871م.

2-الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لانتفاضة المقراني 1871م.

المبحث الثاني : مراحل انتفاضة المقراني 1871م وأهم نتائجها.

1-المحطات الرئيسية لانتفاضة 1871م .

2- نتائج انتفاضة 1871م.

المبحث الثالث : الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسات ما بعد الانتفاضة على مشيخة مجانة.

1-سياسات التهجير وتوطين المعمرين وتأثيرها على التركيبة السكانية والاقتصاد المحلي في مشيخة مجانة . قبائل الحشم ومعمري الألزاس واللورين ..

2-الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسات الجمهورية الفرنسية الثانية على مشيخة مجانة .

الفصل الرابع: انتفاضة المقراني (1871م) مشيخة مجانة قاعدة الانطلاق و الدعم.

المبحث الأول: أسباب وعوامل انتفاضة المقراني 1871م.

1-الأبعاد السياسية والدينية لانتفاضة المقراني 1871م .

هناك دراسات تاريخية كثيرة حول ثورة المقراني لكنها قلما كانت تعتمد على تقارير ضباط المكاتب العربية الذين كانوا على اتصال مباشر ومستمر لا يكاد ينقطع عن تلك العائلة و عليه ففي غياب الاطلاع على تلك التقارير لا يمكن الكشف عن حقيقة وأسباب تلك الثورة فقد تضيف تلك التقارير لبنة جديدة في تاريخ المقاومة الجزائرية

تمثل هذا العامل في سياسة ضباط المكاتب العربية كما رأينا منذ فترة أحمد المقراني و كان العامل الرئيسي كما يرى الدكتور صالح فركوس، لدفع تلك الأسرة في النهاية للثورة[1]، التقليص من سلطة وامتيازات المقراني منذ عام 1853م بدأ التقليص من سلطة محمد المقراني حيث انتزعت من صلاحيات اقتراح الشيوخ أو القياد لتصبح من اختصاص ضباط المكاتب العربية فقد بين قائد قسمة سطيف الضابط "ميسات" أهمية هذا الإجراء على الصعيد السياسي والعسكري بعد أن أحدث تغييرا جذريا في تنظيم قبيلة بني هاشم بتعيين ستة عشر شيخا على تلك القبيلة بناءا على اقتراح "دارجنت" إذ وفق تعليمات النظام الفرنسي يمكن الحصول على معلومات وخدمات لم يكن من الممكن الحصول عليها من المقراني وذلك بجعل تلك القبيلة في النهاية تمتثل لكل الأوامر الاستعمارية، كما اتهم النقيب " أجيرود " أسرة أولاد مقران على أنها تعرقل الإدارة الاستعمارية كما لاحظ مكتب البرج أن الباشاغا محمد المقراني رجل خطير، وينبغي أن يحسب له ألف حساب، فتم تجريده من الامتياز الذي ورثه عن والده وهو الحصول على ثلث الضريبة وتخصيص راتب سنوي له يقدر ب: 10.000فرنكا، مما جعل منه مجرد موظف لا يتمتع بحرية التصرف، هكذا بدأت وضعية أولاد مقران تتأزم وتتعقد خاصة بعد انتقال الضابط " دارجنت " إلى البويرة وتعيين الضابط " مارميي" مكانه سنة 1855م

[1]. فركوس : المرجع السابق ، 354 .

الذي لم يترك وسيلة إلا وحارب بها تلك الأسرة، في 6 فيفري 1858م أجبر محمد المقراني على دفع الزكاة لتلك الخزينة والتي لم تكن مفروضة عليه [1] .

لم يقف " مارميي" عند هذا الحد إذ طالب الباشاغا بتحويل ضرائب المخالفات التي يستخلصها من السكان بأوامره إلى خزينة الدولة، كان قد اعتاد الاحتفاظ بها لأسرته و هو إدراء يهدف إلى إضعافه ماديا [2] في 4 أفريل سنة 1858 م تلقى الضابط " مارميي" الأمر من السلطة العليا لإخضاع قبيلة هاشم للضريبة و إنهاء وصاية محمد المقراني على قيادة القبائل بالمنطقة فلم تعد له أية سلطة أو إشراف عليه في حين أوكلت تلك المهمة إلى مكتب برج بوعريريج كما تم أيضا تأسيس ملحق لمكتب برج بوعريريج تازمالت الذي شيده لخضر بن أحمد المقراني قائد قبيلة بني عباس . وذلك قصد الإعداد لإبعاده هو الآخر عن السلطة.

كان الباشاغا محمد قد اعتبر تأسي ملحق " بتازمالت " وكذا الإجراءات الأخرى المجحفة التي اتخذت اتجاه تلك العائلة بمثابة تحذير له و لأفراد أسرته من طرف السلطة الفرنسية وكان لا بد من رد الفعل، حيث أبقى على أعوانه ومساعديه خارج إطار السلطة الفرنسية يعملون ضد المستعمر ومصلحته .

رغم أن حكومة الإمبراطور بدأت تتظاهر في مطلع الستينات باعتزامها على تطبيق سياسة جديدة لصالح الجزائريين إلا أن ضباط المكاتب العربية لم يتوقفوا من المضايقات ضده، فقد انتزعت منه السلطة من أبناء عمومته أولاد قندوز وخمسة ألاف هكتار في منطقة البرج كانوا يستغلونها منذ م[3] وهي ملك للسلطات التركية قبل الاحتلال ووضعها تحت تصرف المركز البلدي لتوزيعها على المعمرين الأوروبيين القادمين من أوروبا، بما أن هذا الإجراء لا يمسه شخصيا فقد تظاهر بعدم الاكتراث وشارك مع القوات الفرنسية في مقاومة تمرد محمد بوخنتاش البراكتي سنة 1860 م .

واقع الأمر في السياق التاريخي الذي كان يعج بالثورات ضد المحتل لن يتمكن الضباط الفرنسيون على التخلص مرة واحدة من أسرة المقراني لكن ظل هؤلاء يمارسون سياسة الضغط والمضايقة على تلك الأسرة فقد

[1] Rinn : op . cit . P 34 .

[2] Rinn :. op , cit , p 10/12/

[3] . فركوس : المرجع السابق ، ص 355

تبين للضابط " مارميي" عدم صدق ولاء زعماء الأهالي لفرنسا.[1] لعله يشير في ذلك إلى محمد المقراني خاصة الذي فقد المستعمر ثقته اتجاهه .

كتب الجنرال " أوجيرو" قائد قسمة سطيف مدينة سطيف بتاريخ 13 أفريل 1865م قائلا: "لقد كانت امتيازات المقرانيين تسقط الواحدة تلو الأخرى فكان آخرها مجموعة التويزة العينية التي كان يحظى بها في حين تواصل التنظيم الإداري لقيادة المقراني بتولية عناصر أجنبية عن المنطقة وعن الأسرة.

فمثلا تولية "ابن قمري" قائدا على بوسعادة[2] الذي كان على اتصال مستمر بالمكاتب العربية رغم زيارة الإمبراطور نابليون للجزائر خلال تلك السنة فإن السياسة الإمبراطورية ظلت تستهدف تحطيم الأسر الكبيرة حتى لا تقف عائقا في طريق الحكم المباشر، صار المجانيون يتخوفون من تطبيق "السيناتوس كونسلت" [3] الذي اقتضى التأسيس للملكية الفردية التي شكلت ضربة قوية للقبائل حيث استهدف هذا القانون الذي تعود جذوره التاريخية إلى التشريعات العقارية التي سنتها الإدارة الاستعمارية منذ وطأت أقدام المحتل أرض الجزائر في ظل غياب السندات الشرعية التي تثبت ملكية الأراضي، ذكر دو طو كفيل (DE Tocqueville) " لقد دمرنا كل السجلات قبل الإطلاع عليها وفككنا كل الإدارات دون السؤال عن ما مدى أهميتها لنا فأصبح المنتصر أمام وضع من الفوضى وحتى العقود الخاصة بالملكيات أتلفت"[4] فتجميع الأهالي بعد تفكيك البنية

---

[1] - Rinn : op , cit , p 36

[2]. الإدارة المباشرة لمدينة بوسعادة: من بين المخططات الاستعمارية التي ترمي إلى إبعاد عائلة أولاد مقران تدريجيا على الحكم بمدجانة وكانت مدينة بوسعادة أول خطوة استعمارية لإخراجها من دائرة نفوذ الخليفة أحمد المقراني و إلحاقها بالإدارة الفرنسية الممثلة في مؤسسة المكاتب العربية باتهام رئيس مكتب مدينة سطيف الخليفة أحمد وقبيلة ريغة الظاهرة باختلاس أموال الضريبة واتهام شيخ بوسعادة بلقمري بالتواطؤ مع الخليفة في فرض ضرائب أخرى على القبائل لصالحهما وتم تحويل بوسعادة إلى دائر ة لعدة اهداف استراتيجية لقربها من بسكرة وتمكين ضباط المكاتب العربية من ممارسة الحراسة والمراقبة تحركات القبائل خاصة تحركات أولاد مقران و تلبية أطماع الإدارة الفرنسية الاقتصادية. انظر: الصالح فركوس، المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ص 350

2 . بعد سقوط الجمهورية الثانية حلت محلها الإمبراطورية الثانية بزعامة نابليون الثالث (ت 1852م)، الذي اتسمت سياسته اتجاه الجزائر بالاضطراب وعدم الاستقرار فمن جهة حاول إرضاء الأهالي الجزائريين ومن جهة أخرى شجع حركة الاستيطان الرسمي الرأسمالي عن طريق الشركات العقارية الرأسمالية، واصدر قرار تكوين وزارة الجزائر والمستعمرات (ت 24 جوان 1858م) مما زاد من نشاط حركة الاستيطان لكن هذه السياسة كان لها مساوئ كثيرة فعارضه العسكريون وضباط المكاتب العربية، ما دفعه لزيارة الجزائر والوقوف على وضعها ، فقام بإلغاء وزارة المستعمرات وعين "بليسي" حاكما عاما على الجزائر، وقد بعث اليه نابليون الثالث رسالة مهد من خلالها لقانون السيناتوس .كونسلت حيث قال فيها " الجزائر ليست مستعمرة بل مملكة عربية " وشغلته مشكلة الملكية الشخصية للأراضي الخاصة بالجزائريين و كيفية مصادرتها ، مما اسفر عن الافراج عن الاستشارة المشيخية المتعلقة بقانون الملكية العقارية بتاريخ 6جوان 1863م [3]أسس هذا القانون للملكية الفردية وعمل على تحديد مناطق القبائل وتقسيمها على الدواوير في سبعة فصول: انظر: الصالح حيمر : قانون السيناتوس كونسلت 1863م حول الملكية العقارية في الجزائر قراءة تاريخية، مجلة العصور، العدد 19/18، جامعة وهران، 1/ 12، 2012 م ص 504

[4] - DE Tocqueviile AIEXY : Ecrite et Discours Politiques , T3 , edit Gallinord Paris , 1962 , p 169

الاجتماعية وبالتالي سهولة التحكم فيهم وتسييرهم ومراقبة تحركاتهم، كما يتمكن هذه التشريعات إحصاء الممتلكات لفرض الضرائب وإيجاد المساحات الصالحة للاستعمال، وكان الإعلان الوارد في رسالة الإمبراطور هو إعلان مطلق للملكية لصالح القبائل العربية و لم يعد يرد مستشار مجلس الشيوخ بالملكية و توحيدها و لم يعد يرد أن يكون هناك أي شك حول ما إذا كانت القبيلة التي تشغل الأرض تمتلكها حقا، عمل سياسي كبير علاوة على ذلك "الكرم اتجاه العرب"[1] الأمر الذي ساعد على الضغوطات التي مارسها ضباط المكاتب العربية من تطبيق "السيناتوس كونسلت" فتدخل المحاكم في الملكية الأمر الذي سيضعهم على قدم المساواة مع أبسط الخواص منذ ذلك الوقت بدأ مركز المقراني يضعف ويتراجع كما بدأ ضباط المكاتب يشعرون أيضا أن فترة وصايتهم على تلك الأسر والأهالي عموما أخذت تتجه نحو التلاشي .

كان سقوط الإمبراطورية وإعلان الجمهورية الثالثة في 4 سبتمبر 1870 م وتعيين كريميو اليهودي مكلفا بشؤون الجزائر ما ترتب من صدور قرار 24 أكتوبر من نفس السنة فقد أصدرت الحكومة الدفاع الوطني في تور، قرارات 24 أكتوبر التي تنص على تطبيق الأمور الثلاثة التالية: [2]

- أولا: إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية وامتيازات رؤساء الأهالي .
- ثانيا: إنشاء محاكم الجنايات و إخضاع الجزائريين إليها .
- ثالثا: تجنيس يهود الجزائر بصورة جماعية و إجبارية.

حيث جاء في جريدة رسمية، الأربعاء 20 يوليو1870 م أنه : في 24 أكتوبر 1870م استفاد 288 يهوديًا من الجزائر من هذا القرار الصادر عن مجلس الشيوخ، من بين 35000 يعيشون في الجزائر. أما بالنسبة للمسلمين، فقد تم تجنيس 116 شخصًا بفضل قرار مجلس الشيوخ الصادر عام 1865. بعد عشرين عامًا، في أكتوبر 1870، من بين 2.500.000 مسلم في الجزائر، تم تجنيس 971 شخصً ليبلغ العدد الإجمالي للمواطنين الفرنسيين من أصل يهودي في الجزائر في بداية القرن العشرين كان أكبر بكثير من عدد المواطنين الأصليين المسلمين في عام 1870.[3]

---

[1] - Charon et M .Barbaroux Statistique et document relative au sénatuse-consulte sur la propriété Arabe , imprimerie impériale , MDCCC L X III , Paris , 1863 , p 281

[2] . يحي بوعزيز : ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد عام 1871 م ، طبعة خاصة ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 129/128 .

[3] -Ayoun Richard. Le décret Crémieux et l'insurrection de 1871 en Algérie. In: Revue d'histoire moderne et contemporaine, tome 35 N°1, Janvier-mars 1988. pp. 61-87;

ما أثار غضب المقراني في الوقت الذي سحب فيه "بونفالي" هذا الذي عرف عنه عدم رضا الخليفة المقراني عنه بسبب دعمه لعبد السلام والمستوطنين في سطيف بغرض انتزاعه قيادة مجانة وإسنادها إلى مترشحه الأفضل، وفي زيارته لبرج بوعريريج بعدما كان في بينة من تنبيهات الباشاغا المقراني دعاه " بونفالي " لمأدبة عشاء لتبديد مخاوفه فكان قول المقراني: "أنتم تخوضون نضالا مريرا، لما هزمتم (بالإشارة إلى بروسيا) فستشكل الجزائر عبئا لكم لذلك بدلا من احتلال البلد لكله لماذا لا تقتصرون على الساحل وتتركون الهضاب العليا والصحراء لقيادة زعماء العرب التقليديين بالوراثة و الذين سيدفعون لكم جزية سنوية ويحكمون أهاليهم وفق عاداتهم و أعرافهم ؟ " كلمات لم تنل رضا العقيد الذي حرض على إيصالها للسلطات السامية. [1]

غضب المقراني في الوقت الذي سحب فيه " بونفالي " كل صلاحياته [2] وقد دل نداء كريميو الموجه للجزائريين بوضوح على قلقهم وأن الحكومة الجديدة كان تهدف إلى طمأنتهم حول النظام المدني الجديد، ذكر رين أن هذا النداء خلف رد فعل شديد لدى الجزائريين لأنه موجه من يهودي إلى شعب مسلم وادعى أن المقراني أعلن في جواب كتابي قائلا: " لا أطيع يهوديا أبدا، وإذا كان جزءا من بلادكم وقع تحت يدي أي يهودي، و إني أعطيت كلمة شرف للحاكم العام لكن لم أعطها للحكم الذي خلفه وهو الحكم المدني" [3] وقد عبر المقراني عن معارضته الشديدة والصريحة للنظام المدني فقد قال في محادثة جمعته مع الكابتن " أوليفي " شهر مارس 1871 م " كيف تريدون مني أن أخدم حكومتكم ؟ لا أقبل جمهوريتكم التي منذ إعلانها وأشياء فضيعة تحدث، فإلى من أتوجه أنا بعد إرسال رئيس جديد للكتائب وتعيين حارس جديد ليراقب إدارتك، الحقيقة لا أفهم شيئا، ففي الوقت الذي كنا نحن جميعا مطيعين لكم عوضتمونا بالماركانتية واليهود، لا أقبل هذا أبدا " [4]

لم يكن مرسوم 24 أكتوبر، الذي ينص على التجنيس الجماعي للإسرائيليين الأصليين، سوى ظرف عرضي وثانوي، استغل المقراني ببراعة لتبرير تمرده وإعطائه أكبر قدر ممكن من التوسع. وقد استغل بذلك الازدراء الذي "تثيره عرق يعقوب" في نفوس جميع المسلمين. كان هذا التحيز، الذي شعر به المقراني إلى أبعد الحدود، يتماشى مع سياساته ومشاعره. لكنه بالغ في عواقب هذا التجنيس. خلال رحلاته العديدة عبر

[1] . قايد: المرجع السابق، ص 124 .

[2] . فركوس: المرجع السابق ، ص 360

[3] Rinn : op , cit , p 97 / 99

[4] - Ducheron : Bordj-Bou- Arreridj pendant l'insurrection de 1871 en Algérie, Paris , 1873 , p 4/10

القبائل، ادعى أن فرنسا لم تكن تستحق أن يحكمها اليهود، باستثناء المسلمين و إهانة للإسلام؛ وأنه في النهاية سيكون اليهود هم الموزعين والمحصلين للضرائب. هذا الادعاء الأخير كان من شأنه أن يضيف إلى المظالم المتراكمة التي رفعها المقراني ضد مرسوم 24 أكتوبر الموقع من كريميو."[1] رغم أن البعض يرى تجنيس اليهود هو السبب الحقيقي لثورة المقراني[2] .

2-الدوافع الاقتصادية و الاجتماعية لانتفاضة المقراني (1871م)

منذ سنة 1867 م – 1870م تراجع الإنتاج الفلاحي بشكل أفقي ففي قيادة المقراني التي هاجمها الجراد متلفا محاصيلها الزراعية اضطرته للاقتراض من السماسرة اليهود بأرباح باهضة لمساعدة الفلاحين والمحتاجين حيث اقترض مليوني فرنك ولم يستطع أن يسدد الفلاحون ديونهم للمقراني فارتفعت بذلك الأرباح و اضطر المقراني لبيع أملاكه حيث رفعت شكوى ضده وبلغت مصاريف من بين هذه الأسباب، سنضع روح القومية والاستقلال... والاختلاف الهائل في العادات والقدرات الاجتماعية الذي يفصل الشعب المنتصر عن الشعب المهزوم."[3]

عموما تدهور الأوضاع الاقتصادية جراء موجات الجفاف والجراد والضرائب المجحفة في حق الجزائريين مما أدى إلى نقص الغذاء وتفشي الأمراض والأوبئة كالتيفوس، مما أدى إلى تردي الأوضاع الاجتماعية حيث تفاقمت مشكلة الفقر والبطالة الأمر الذي دفع بالمقراني إلى الديون والاقتراض من أجل مساعدة السكان الجزائريين ورهن أراضيه وممتلكاته لكن الإدارة الاستعمارية تلاعبت في هذه الديون والقروض، غير أنها تبقى أسباب جزئية من جوانب متعددة دفعت إلى الانتفاض .

أسباب الانتفاضة نوعان: أحدهما يتعلق بالسياسة والإدارة والسكان الأوروبيين؛ والآخر خاص بالمجتمع الأهلي. لم يشر رين إلا إلى الأسباب الأولى، ومن المفهوم أنه تردد في إحياء الجدالات الحادة القديمة. تم تطويرها بشكل كبير في تقرير " ري دي لا سيكوتيير ". ل[4]

[1] - Emiles Thuilier : op , cit , p 26
[2] -J .M. Simon : Deux Lettres d'EL-Mokrani , Le Progrès De Sétif , L'avenir de Sétif , N 2653 , Mercredi 16 octobre 1907 , Vingt-septième année , P1/2 .
[3] -Bey Ahcène. L'insurrection de 1871. In: Revue Historique des Armées, n°186, 1992. 150 ans d'actions extérieures. pp. 15-23;
[4] - Alfred Ramboud : L'insurrection Algérienne de 1871 – étude sociale et religieuse , A propos d'une publication récente extrait de la nouvelle revue des 1 er et 15 octobre et 1 er novembre 1891 , berger – rouvolte et C ie , Libraires éditeurs , Paris , 1891 , p. 78

المبحث الثاني: مراحل انتفاضة المقراني (1871 م) وأبرز نتائجها.

1-المحطات الرئيسية لانتفاضة 1871م

كانت مؤشرات الانتفاضة لا تزال موضع شك كبير؛ ما نراه، قبل كل شيء، هو إحياء الكراهية القديمة من قبيلة إلى قبيلة، ومن عائلة إلى عائلة. بالقرب من بسكرة، كان صف بني غانة وصفه المنافس في صراع مع بعضهما البعض؛ وفي مجانة، كان فرعا أسرة المقراني على وشك الاشتباك وفي وادي الساحل، وصل العداء بين الزعيمين الدينيين، "بن علي الشريف" من شلاطة و "الشيخ الحداد "من صدوق، إلى ذروته. ما نخشاه، على ما يبدو، ليس انتفاضة عامة، بل إحياء الفوضى القديمة.[1]

في نفس اليوم، جمع الباشاغا أقاربه و من والاه و أعلن لهم أن الوقت قد حان للتعبير عن موقفه ضد "حكومة اليهود والتجار". وأضاف أنه يجب عدم التفكير في التخلص من الفرنسيين، لأن السلام قد تحقق، وستصل قوات عديدة، وسيبقى العديد من الزعماء المسلمين مخلصين لهم. كان يجب الاكتفاء بإظهار ما يمكن فعله. لذلك، لا عمليات نهب غير ضرورية، ولا مذابح؛ ولكن البدء بتدمير أراضي عبد السلام، لإظهار للأوروبيين أن الرجل الذي يتظاهرون بالاعتماد عليه لا سلطة له؛ عدم شن هجوم على قسنطينة، ولكن محاصرتها، وكذلك الأماكن الأخرى. "عندما لا يتمكن الفرنسيون من الخروج من المدن ويجوعون، سيشترون تحالف العائلات القيادية بالتنازلات." كما أعلن في رسالة استقالته لبونفالي و تم اعتباره مسئولا عما في المنطقة [2]كما يروي رين مراحل الانتفاضة حسب أهم أحداثها [3] .

في رسالة إلى الجنرال " أوجيرو" ذكّر بأنه "إذا استمر في خدمة فرنسا، فذلك لأنها كانت في حرب مع بروسيا ولم يكن يريد زيادة متاعبها". الآن تم تحقيق السلام؛ كان حراً؛ لم يكن يريد خدمة النظام المدني. كان أعداؤه يتهمونه لدى الحكومة بأنه " متمرد " وهذا ما حاولت المصادر الفرنسية ترسيخه لكنه حقيقة الأمر منتفض ثائر من أجل الوطن ، لن يتبادل مع هؤلاء الناس إلا طلقات الرصاص. في رسالة أخرى، إلى الكابتن

[1] - Ramboud : op , cit , p 148/150 .

[2]. بوعزيز : ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد 1871 ، المرجع السابق ، ص 203 .

[3] -Rinn :op ,cit , p150 .

" أوليفييه " ، أعاد تفويض راتبه كباشاغا لشهر فبراير: "أستعد لمحاربتكم،" أضاف؛ "فليأخذ كل واحد اليوم بندقيته". بعد كتابة الرسالتين، قطع التلغراف، الذي كان يحرص على إصلاحه كثيرًا منذ ثلاثة أشهر. في اليوم التالي، 15 مارس، سلم أحد فرسانه الرسالتين إلى الكابتن أوليفييه وانطلق مسرعاً."

خلال ربيع عام 1871م، امتدت الحرب الفرنسية الألمانية إلى مواجهات على الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط. في سياق الأوبئة والمجاعة والمديونية، رحيل جزء من جيش الاحتلال إلى الوطن الأم في حالة حرب، والهزائم العسكرية أمام ألمانيا، وسقوط الإمبراطورية الثانية، وتأسيس الجمهورية التي يُشاع أنها مواتية للمستوطنين المتعطشين للأراضي، كل ذلك يغذي مقاومة ضد الهيمنة الاستعمارية.[1]

كان شهر مارس يمضي والقوات المنتظرة من فرنسا لم تصل. أعرب بن علي الشريف للجنرال "أوجيرو" عن رغبته في العودة إلى أقبو للقاء عائلته التي تركها على بركان وكان يريد وضعها في مكان آمن . في طريقه (16 مارس)، علم أن المقراني قد أرسل للتو إعلان حرب إلى النقيب " أوليفييه " والجنرال "أوجيرو" ومع ذلك، اعتقد أنه لن يواجه في طريقه سوى حلفاء مخلصين، وخاصة القايد "علي أو كاسي" الذي قدم له ألف احتجاج على الصداقة وألف عرض للخدمة. وصل أخيرًا إلى أقبو .

على أي حال، لقد قدم أدلة قاطعة على عجزه وعدم كفاءته. لقد أدانت الأحداث ذلك: يجب أن يتوقف هذا ، منذ الاستعمار وأنتم تتصرفون كأسياد في إدارة شؤون العرب، يجب أن تكونوا قادرين على ضمان هدوء القبائل وأمن البلاد، وليس أن تشهدوا أخطر انتفاضة بمثابة ثورة شهدتها الساحة على الإطلاق! "عبد القادر جديد يتشكل أمام أعينكم " لا شك في نواياه: إنها معروفة للجميع، باستثنائكم؛ إنه يشتري علنًا الأسلحة والذخائر والخيول لكتائبه المستقبلية؛ يصرح بأنه لا يريد أن يطيع حكومة فرنسا؛ إنه يهددكم، ويستفزكم، ويهينكم، ولا يزداد صمتكم وعماكم إلا ازديادًا"[2] كانوا يرثون لحال بن علي الشريف أمام الجنرال عندما أمر بالانسحاب: 'لا أستطيع أن أتخلى عن هذا الرجل الشجاع دون أن أكتب له'، قال والدموع في صوته. ثم خط بيده العسكرية هذه الكلمات الموجهة إلى بن علي الشريف والجدارة بأن تنقش على البرونز:دبر أمرك للخروج من هناك كيفما استطعت، يعد الباش أغا السابق يملك أي أمل[3]

[1] - Isabelle Guillaume : L'insurrection kabyle de 1871 : représentations, transmissions, enjeux identitaires en Algérie et en France , Études françaises ,Les Presses de l'Université de Montréal, volume 57, Number 1, 2021 , 57(1),P 5–10.,

[2] -Emile thuillier : op , cit , p 54/55.

[3] – منذ 9 أبريل، كانت جميع الاتصالات مع بجاية وسطيف وفورت ناسيونال مقطوعة. لذلك، لم يكن من الوارد التفكير في الوصول إلى أي من هذه النقاط، في ذلك الوقت، حيث كان كل ما يمكن إنقاذه يتألف من حوالي خمسة عشر شخصًا من عائلته، وعشرة أوروبيين، رجالًا ونساءً

كان استسلام الثوار في مجانة سيؤدي إلى نتائج وخيمة. كان نجاح المقراني، الذي لم يكن في نهاية المطاف سوى نجاح تفوق عددي، سيزيد من هيبته ونفوذه بشكل هائل. حينها كانت القبائل المترددة أو المعارضة للتمرد ستأتي بأعداد كبيرة لتضخم قواته. لا أبالغ بالقول إن استسلام "برج بوعريريج "كان سيجعله سيد السهل والجبل، وربما العديد من المواقع الهامة في الداخل: سطيف، باتنة، قسنطينة نفسها. لذا فإن نجاح مفاوضات السيد "أوليفييه" كان يبشرنا بأشياء عظيمة. يا لها من مسؤولية كانت ستثقل كاهله اليوم لو أنه خاطب آخرين أقل حماسة من تلك الحفنة من الشجعان الذين كانت مصائر الجزائر معلقة عليهم، دون أن يدركوا ذلك!!..."[1]

عد حصار برج بوعريريج أحد الحلقات الرئيسية فيالانتفاضة . في هذه الظروف، أظهرت القبائل كل مواردها وقدراتها، حفروا الخنادق، وقاموا بتفجير لغم ، قاموا ببناء عربتين مصفحتين لم يتمكنوا لحسن الحظ من استخدامهما. لم يضعف المحاصرون، بل انتظروا وصول المساعدة بشجاعة بطولية.

هكذا جاء وصف مشيخة مجانة أثناء انتفاضة المقراني على لسان ضباط الإدارة الفرنسية :

من بينهم على الأرجح فرد من عائلة أولاد مقران، بفروسية وبسرعة نحو المدينة، يتقدمهم حامل علمهم أحمد بن مخلوف. كان هناك شيء فروسي في هذا الهجوم الرائع! كانت تلك الإشارة المنتظرة. مر الفرسان تحت نيراننا وهم يدورون حول المدينة. لم يلبث" أحمد بن مخلوف " أن أسقطه أرضًا برصاصة أطلقها عليه النقيب "أوليفييه" أما الباقون فقد قُتل معظمهم أو سقطوا عن خيولهم بالقرب من السوق العربية. تبع المتمردون هذا الاتجاه زاحفين في الخنادق، واستقروا في جميع المنازل الخارجية: بل إن بعضهم أحدث[2] .

وأطفالًا، العديد منهم في سن مبكرة. كان على بن علي الشريف أن يعد الأيام والساعات والدقائق بقلق. وسرعان ما وجد نفسه مضطرًا لمغادرة عزيبه، للجوء إلى البرج الذي كان يوفر بعض وسائل الدفاع؛ لكن البرج نفسه لم يصبح آمنًا، وكان عليه أن يفر منه بدوره، بحثًا عن ملجأ في شلاطة، في قلب الجبل. انطلقوا ليلًا سيرًا على الأقدام، تحملت النساء والأطفال، قدر استطاعتهم، مشقة رحلة استمرت عدة ساعات عبر الصخور وعبر مسارات محفوفة بالمنحدرات.إنها قصيدة كاملة، هذه الأوديسة لبن علي الشريف وعائلته وضيوفه الأوروبيين؛ إنها دراما كاملة تبدو مستوحاة من الخيال، هذا المشهد للمستعمرة الحزينة في شلاطة، المحاصرة لمدة مائة يوم تقريبًا، واليائسة من الخلاص. بين الحين والآخر، كان بن علي الشريف لا يزال قادرًا على التواصل مع بجاية عن طريق مبعوثين سريين واتخاذ أقصى الاحتياطات، لأن الاستيلاء على إحدى رسائله من قبل المتمردين كان سيكون كارثة بالنسبة له وللسلطة العسكرية التي تأتي لإنقاذه: 'أنا ضائع، إذا تأخرتم أكثر، أو مضطرًا للانضمام إلى التمرد،' صرخ. علم أخيرًا أن الجنرال..." Emile thuillier : op , cit , p 48

[1] - Thuillier : op , cit , p 48.

[2] - Ducheron: op , cit , 128 .

ومع ذلك، لا يمكنني عدم التطرق إلى تفصيل أثار اهتمام الرأي العام بشكل خاص. تم دفع الحصار بقوة شديدة، وكان النقيب "وليفييه "يتوقع الوضع بروح متشائمة للغاية. خطرت له فكرة عقد مؤتمر مع المقراني. لأي غرض؟ يمكن تخمين ذلك. تحدث عن ذلك مع قائد الحصن. إذا كان علينا أن نصدق الإعلان الأول للسيد دو شيرون، فإن هذا الضابط كان سيرفض له الإذن بالخروج؛ إذا كان علينا أن نصدق الإعلان الذي أدلى به أمام هيئة المحلفين، فإنه لم يكن سيرد عليه بنعم أو لا، تاركًا له حرية التصرف وفقًا لإلهامه. على أي حال، نزل النقيب" أوليفييه "من أعلى الجدار بمساعدة حبل ووصل إلى الزعيم الأهلي. كان النقيب "أوليفييه" قد اتخذ خطوة حساسة للغاية.كل ما تمكن من الحصول عليه من الباش آغا، صديقه، كان موافقته على ترك حياة الجنود والسكان المحاصرين في البرج آمنة، وقيادتهم إلى أبواب سطيف، مقابل تسليم الحصن، والأسلحة والذخائر والمؤن والأشياء الثمينة التي يحتوي عليها. "سأقدم تقريرًا عن خطوتي إليك،" قال النقيب "أوليفييه" وهو يبتعد؛ إذا تم رفض مقترحاتك من قبل القائد – وأعتقد أنها ستكون كذلك – فسأطلب منك الإذن بالذهاب إلى سطيف لتقديمها إلى القائد الأعلى".تم الاتفاق على تعليق إطلاق النار من الجانبين حتى إشعار آخر. هكا كان رد فعل الضباط الفرنسيين على الانتفاضة التي أحدثت رعبا في نفوسهم .[1]

عاد المفاوض إلى الحصن، حيث استقبل بالشك وعدم الرضا. عندما أعلن عن الغرض من رحلته خارج الأسوار، وتحدث عن الاستسلام؛ عندما بدأ بشكل خاص في فصل الشروط القاسية والمخزية التي يمكن الحصول عليها، كان هناك صرخة استنكار عامة. كاد النقيب أن يطلق عليه النار ليس أكثر ولا أقل من خائن. كان لديه بالتأكيد خطأ كبير يلوم نفسه عليه: اتخاذ زمام المبادرة في اقتراح كان من شأنه أن يعرض المحاصرين للخطر في نظر المقراني، مما يجعله يعتقد أنهم اضطروا إلى الاستسلام؛ ولكن، كما قلت سابقًا، ولد النقيب دبلوماسيًا.

الانتصار الحاسم بالهجوم على حدود القسم الشرقي، رغم تفوق قوات العدو عشرة أضعاف قواته. بينما كانت عمالة "أومال "وضواحيها مهددة بشكل مباشر من قبل العدو من 1 مارس إلى 18 أفريل، استطاع العقيد، متذكراً مذابح وحرائق باليسترو "برج بوعريريج "، أن يقول بفخر مشروع وارتياح عميق أنه لم يُقتل أي مستوطن ولم يحترق أي كوخ.بعد قمع الانتفاضة، أكمل قائد قسم "أومال "عمله بمواصلة نزع سلاح القبائل، وتحصيل مساهمات الحرب، وتطبيق الحجز على 20,000 هكتار من الأراضي التي سيتم الاستيلاء عليها من

[1] - Thuillier : op , cit , p 48/62.

القبائلالمنتفضة . ثم انشغل بالاستيطان، فأنشأ قرية البويرة من عام 1872 إلى عام 1875م وحدد مواقع عين بسام، وعين بوذيب (بيرتفيل حالياً)، وعين الحجر، وعين أم العليق (الياسير حالياً) في وادي إيسر. أخيراً، بعد تعيينه عقيداً في فوج المشاة الثاني عشر، أبحر العقيد ترومليه في 25 مارس 1875 م للانضمام إلى فيلقه في تولون. كان قد وصل إلى الجزائر ملازمًا شابًا، وغادرها عقيدًا بعد 26 عامًا، بعد أن جعل اسمه بأعماله العسكرية والإدارية جزءًا لا يتجزأ من تاريخ قمع انتفاضة 1871 م وتقدم الاستيطان في قسم أومال .[1]

يذكر أن المقراني هو من علق صليب وسام جوقة الشرف على ذيل حصانه، خلال انتفاضة 1871 م . لا أعرف أين سيعلق السيد "باروكان" هذا التكريم.[2]

لم يعد هناك زعيم كبير يحمل في طيات برنسه السلام والحرب، مثل المقراني. إن الإيمان بعدم قابلية كبار المعلمين والمقدمين للخطأ، والثقة في وعودهم بالنصر، لا بد أن يكونا قد تأثرا بخيبة أمل 1871 م، كما اهتز الإيمان بتنبؤات المرابطين بفتح 1857 م ، ما خسره القادة العسكريون والقادة الدينيون، يجب أن يدرك عامة الشعب أنهم هم من كسبوه. النظام المدني، الذي يمكن تعريفه بالحكم المباشر من قبل فرنسا، لم يعد يبدو مخيفًا كما بدا عند إعلان المراسيم."[3]

2-نتائج انتفاضة 1871م :

بعد سنة من المعارك تمكن الجيش الفرنسي من إخماد ثورة المقراني لكن هذا لم يكن كافيا إذ سعت قوات المستعمر إلى الانتقام من الثوار والسكان من خلال ل مجموعة الأحكام العافية التي أصدرتها بهدف مصادرة أملاك الثوار ونفيهم وكذا مصادرة أملاك السكان الجزائريين وفرض الضرائب عليهم.

بدافع الثأر والاحترام صارت فرنسا أملاك الثوار دون أي سند تشريعي ينص على ذلك ما كان له صلة بالثوار

[1] - G . Bourjade : Note Chronologiques pour serivr A L'Histoire de L'occupation Française dans la région daumale : 1846-1887 , Librairie Adolphe Jourdan , Imprimeur –librair , - editeure 4 , place du Gouvernement , 4 , Alger , 1891 , p 207

[2] - Acques LEROUGE : colonisation à rebours, Le Réveil de Bougie : journal politique, littéraire, commercial & agricole. 1903-10-08. Bougie, le 7 Octobre 1903. N 157, v2 ,p 1 .

[3] - Ramboud Alfred : L'insurrection Algérienne de 1871 – étude sociale et religieuse , A propos d'une publication récente extrait de la nouvelle revue des 1 er et 15 octobre et 1 er novembre 1891 , berger – rouvolte et C ie , Libraires éditeurs , , Paris , 1891 , p 82 .

انتزعت أراضيهم بالجملة لصالح الاستعمار الأوروبي وفقا للقرار الصادر في 31 مارس 1871م وأهم ما يلاحظ على هذا القرار كما جاء في جريدة المبشر عن مصادرات لأراضي آل مقران حتى خارج إقليم مجانة :[1]

- أنه مس أكثر من 4827 مواطنا جزائريا.
- قدرت المساحة الإجمالية للأراضي المصادرة 26.39999هكتارا.
- شمل كذلك مصادرة ممتلكات وأراضي 313 قبيلة جزائرية.
- غرم الثوار بمبلغ 38.325.914 فرنكا خصص مبلغا منه لتزيين مهاجري الألزاس واللورين.

ولم يسلم أفراد عائلة المقراني من هذا الثأر فقد قامت السلطات بتجريدهم ومصادرة أملاكهم على مرحلتين الأولى بدأت بعد عشرة أيام من إعلان المقاومة اي في 25 مارس 1871 م واتخذ قرار من السلطات العليا على وضع كل أملاك المقراني تحت الرقابة القضائية بداية من 5 أفريل من نفس السنة على ملكية المقراني المعروفة باسم " جنان بوطالب" الموجود بلدية الأبيار بالجزائر كما تم مصادرة أملاك بصورة جماعية لأكثر من 330 قبيلة ودوار و فردية 3601 رئيس عائلة [2].

لم يسلم الشيخ الحداد من هذه المضايقات رغم كبر سنه 83سنة وحكمت عليه بالسجن الانفرادي يوم 6 أفريل 1873م لمدة خمس سنوات لكنه توفي بعد عشرة أيام من السجن الانفرادي .[3]

تعرض الشعب الجزائري للعديد من العقوبات الاستعمارية، مثل الثوار تمامًا. فقد شملت هذه العقوبات مصادرة ممتلكاتهم وفرض ضرائب عليهم وتجريدهم من حقوقهم، وذلك باعتبارهم الأداة التي تحرك المقاومة إذ قامت السلطات الفرنسية بعملية مصادرة أملاك الأهالي، وذلك من أجل العمل على عدم تمكين الشعب من الوقوف على قدميه مرة أخرى. حيث صادرت الممتلكات والأراضي بصورة جماعية وفردية، وذلك بذريعة المشاركة في المقاومة إلى جانب الثوار.قدرت الأراضي المصادرة بـ 1,181,111 هكتار، وقيمتها كانت بـ 17,181,010 فرنك. فصار العديد من المالكين بدون أرض أو مأوى، مما زاد من معاناتهم وتفاقم أحوالهم الاقتصادية أكث3601 [4].

[1] - Mobacher : partie non officiell , Expropriation , N 6433 , mercredi , Alger , 21 septemper , 1921, p1 .

[2]. وشن :مجانة عاصمة إمارة المقرانيين ، المرجع السابق ، ص 166.

[3] -Francine de saigne , Bordj Bou Arreridj ,l'insurrection de 1871, édition de L'Atlanthrope ,paris ,1988,p53.

[4]– الصدّيق تاوتيً، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية نتائج وأبعاد ثورة ،المقراني والحداد، دار الأمة، الجزائر2997،م.، ص 112.

نجد كذلك سكان الألزاس الذين سلطت عليهم عقوبات واستحوذت على أراضيهم، فنظرا لوجود عدد كبير من القبائل أمثال أولاد سيدي عبيد وغيرهم فإن أراضيهم تعرضت لمصادرة وبذلك ألحقت بأملاك الدولة وتقدر مساحتها بـ14.111 هكتار .

النفي إلى كاليدونيا الجديدة :

في عام 1871 م بعد أربعين عامًا من وصول الفرنسيين إلى كاليدونيا الجديدة، استقر أحفاد الجزائريين، المهزومين في جزء من الجزائر، في نوميا. هؤلاء الأحفاد، القبائل الذين جعلت السلطة الاستعمارية القاسية ترتجف، هم الذين يروي مهدي لعلوي تاريخهم المأساوي، تاريخ المرحلين إلى المحيط الهادئ.[1] إعادة بناء تاريخ الناجين من الانتفاضة الجزائرية عام 1871م ، املو "الذاكرة"، كما يسميهم المؤلف، احتفظوا بأصولهم الجزائرية، خاصة بين الشباب، تعلقًا باللغة العربية وممارسة الإسلام. لكن الإسلام بعيد كل البعد عن أتون البحر الأبيض المتوسط، حيث يتوافق صيام رمضان أو الزكاة بسهولة مع بعض المحرمات الغذائية والمشروبات المخمرة الأخرى... . تم تخصيص شهاداتهم هنا. في الواقع، مقال واحد فقط ظهر في جريدة "لو باريزيان إيلوستري"، التي نشرها الشيوعيون في كاليدونيا الجديدة، يتناول المرحلين الجزائريين.....، بعد العفو الجزئي في 3 مارس 1870م في 11 يوليو 1880م ، صدر عفو عام "لجميع المدانين بتهم تتعلق بانتفاضات عام 1871 م وجميع المدانين بجرائم أو مخالفات تتعلق بأفعال سياسية" بين أفريل 1879 م وسبتمبر 1880م، غادر المرحلون الباريسيون الجزيرة. تم الاحتفاظ بالمرحلين الجزائريين، خلافًا للقانون، في الإقامة في كاليدونيا الجديدة. في الخطوط الأمامية للنضال الطويل من أجل العفو (1880–1904 م)، وجد الشيوعيون القدامى أنفسهم. لم ينسوا أولئك الذين شاركوا معهم التجربة الرهيبة، ونددوا باستمرار (من خلال :عرائض، اجتماعات، مشاريع قوانين...) بالظلم الذي لحق بزملائهم في البؤس. في كاليدونيا الجديدة، الوضع القانوني لا يطاق، كما يشهد على ذلك رسالة من الأميرال والحاكم بريتزبيز عام 1877م الذي يعترف بقدرته على "رفض السماح لهم بالمغادرة، ولكن ليس منعهم". في الواقع، "المرحلون الذين حصلوا على تخفيف العقوبة بشرط الإقامة في المستعمرة، لا يبدو أن شرعية هذا الإجراء تستند إلى أي عقوبة" .

المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسة ما بعد الانتفاضة.

[1] - lallaoui Mehdi , Harzoune Mustapha : Kabyles du Pacifique In : Hommes et Migration , n 1183, Janvier 1995 , Passion franco –maghrébines , pp 58/59 .

1-سياسات التهجير وتوطين المعمرين وتأثيرها على التركيبة السكانية والاقتصاد المحلي في مشيخة مجانة . قبائل الحشم و مستوطني الألزاس واللورين .

نوفمبر 1852 م فتحت الإمبراطورية الفرنسية باب الجزائر على مصراعيه أمام الأوروبيين منهم المجرمين وزعماء المعارضة والخصومات السياسيين وكل المغامرين والطامعين حيث تم تهجير مائة ألف مهاجر أوروبي واعتمد المجلس الوطني الفرنسي مبلغ 50 مليون فرنك لإنشاء مراكز استيطانية ومستعمرات أوروبية كما تم تخصيص من 2 – 20 هكتارا من الأراضي الجزائرية لهم بعد مصادرتها من السكان الجزائريين إضافة إلى الحيوانات والمنازل والآلات حيث بلغ عدد القرى الاستعمارية التي أنشئت بين أعوام 1851- 1857 م ما يقارب 68 قرية.[1] كما عملت على القيام بعملية تهجير واسعة للأوروبيين وخاصة من فرنسا إلى الجزائر من أجل التوسع الاستعماري في الجزائر ورافقت هذه العملية مصادرة أملاك الجزائريين من منازل وعقارات وتسليمها لهم وبذلت كل ما تستطيعه لتشجيعهم على الاستيطان في الجزائر ومنحهم كل الامتيازات الاقتصادية والسياسية[2].

وجب أيضًا ربط هذه المعاملة الخاصة لـ "القضية الأصلية" بالمفارقة الاستعمارية الفرنسية، التي توضح العديد من الاختلافات مقارنة بتجربة الهجرة الألمانية. طورت فرنسا إمبراطورية استعمارية كبيرة في وقت لم تكن فيه بحاجة حقيقية إلى منفذ ديموغرافي أو مساحة حيوية، ولكنها بدأت تصبح بلدًا للهجرة الأوروبية. التوسع الاستعماري من ناحية أخرى، كان بمثابة منفذ ووسيلة لقومية جرحت بهزيمة 1870م. في منظور الانتقام، أصبح المستعمرون موردًا بشريًا (يوضح ذلك أسطورة "الجيش الأسود" الشهيرة التي تنطبق أيضًا على شمال إفريقيا) تهدف إلى تعويض التدهور الديموغرافي النسبي لفرنسا مقارنة بجيرانها الألمان. في مواجهة التهديد الألماني، فتحت "الأم الوطن" أبوابها لـ "أطفالها" المستعمرين، مسجلة عدم المساواة الاستعمارية في الانتماء إلى نفس العائلة.[3]

مما لا شك فيه أن انتفاضة 1871م كانت نقطة تحول في تاريخ منطقة القبائل. بعد قمع دموي، أدى الحجز العقاري وضريبة الحرب إلى تدمير القبائل وتسريع التدهور الاجتماعي والاقتصادي وتفقير السكان. كما أدى إنشاء النظام المدني إلى قلب المشهد السياسي القديم. السكان، الذين كانوا يديرون أنفسهم حتى ذلك

[1] . بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871، دار النفائس، بيروت، 2010، ص72 .

[2] . مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دار طلاس، بيروت، 2010، ص 63.

[3] -Henry Jean-Robert. Allemagne-Algérie : deux pôles de la vision française de l'altérité. In: Hommes et Migrations, n°1233, Septembre-octobre 2001. Nouvelles mobilités. pp. 73-83;

الحين، يخضعون الآن لسلطة مسؤول يعين على رأسهم ممثلين موالين له. العادات القديمة والمؤسسات العتيقة التي كانت تحافظ على التوازن السياسي تحطمت. كل هذه الاضطرابات الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية هي ما حوله "سماعيل أزيكي "و "سي موحند " أو " موحند " وشعراء آخرون ظلوا مجهولين في أبياتهم. إنه مشهد تفكك مجتمع متعدد القرون، أعقاب هزيمة 1871 م ، الذي قدموه لنا لنرى قصائدهم تشهد على ظروف الحياة الجديدة، وقلق وغضب جيل حكم عليه النظام الاجتماعي الجديد الذي فرضه الاستعمار، والذي ينسبون إليه بؤسهم المادي وتدهورهم الأخلاقي. تائهين في مجتمع جديد لا يستطيعون الانضمام إليه أو التهرب منه، شهد "سماعيل أزيكي " و "سي موحند " أو " موحند " وآخرون على سكان مهزومين ومصدومين من فقدان أراضيهم، وانهيار هياكلهم التقليدية، ونهاية نمط حياتهم متعدد القرون.[1]

يا صاحب العقل الراجح، استمع إليّ وافهمني

لقد ازدهر الأجانب

واسم النبلاء قد ضاع

لا دين لهم ولا قانون

لقد استشرت العلماء و لم أجد عندهم دواء

لقد سُحقتُ ، من أرض آبائي و تهجرت إلى أرض غريبة أيها العلماء،

ألن تبكوا؟ يا ذوي العقول المدركة لكل شيء،

قلق جاثم على منفي بعيد عن أهله ، قلبه يذرف الدموع

واسمي الضائع طواه النسيان. خوفًا من موتٍ اجتماعيّ، منسيًّا من أهلي

يا أيها الصقر، استمع جيدا لرسالتي، قبل أن تفرد جناحيك .....

[1] – Lahlou Abdelhak :1 871 dans la poésie orale kabyle. Études françaises Publisher(s)Les Presses de l'Université de Montréal , Volume 57, Number 1, 2021, p60 .

التهجير والاستيطان على مستوى قيادة مجانة بعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية إثر انتفاضة المقراني 1871م:

مصادرة الأراضي وتهجير بمنطقة الحضنة وبرج بوعريريج (مجانة) كانتا ضمن نطاق انتشار انتفاضة المقراني 1871 نجم عنها مصادرة الأراضي التي لا توجد حولها دراسات كثيرة مرتبطة المقرانيين والانتفاضة خاصة في فترة سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية و المسألة تتعلق بالمهجرين من المقرانيين وقبائل الحشم من مواطنها بدائرة برج بوعريريج إلى منطقة الحضنة من جهة والهجرة القسرية التي مست قبائل الحضنة على إثر انطفاء فشل انتفاضة 1871 م حيث كانت هناك نوعان من المصادرة[1]:

- مصادرة فردية: مست أملاك الأفراد الذين ساندوا المقرانيين وشاركوا في الثورة.
- مصادرة جماعية: لسكان العروش والدواوير الذين أرغموا على دفع أراضيهم الجيدة لسلطة الاحتلال بصفة ضريبة حربية جماعية إلزامية، لدرجة رهن الأملاك والأثاث .

اعتبرت مدينة مسلمة بكامل أهاليها مع المنتفضين إلى جانب المقراني وهي أعمال عدائية بالنسبة للحكومة الفرنسية ففرضت عليهم غرامات مالية تم تسديدها حيث كل دوار وقبيلة منذ 1874 م صدر قرار مصادرة الأملاك والأراضي التي قدرت مساحتها ب: 1200 هكتار وغرامة مالية قدرت ب: 38980 فرنك بعد ما كانت 4827 في البداية[2].

يمكن أن تلخص مجموع الفرق التي تم تهجيرها في الجدول الآتي : [3]

الفرق	نمط الهجرة	العدد و الوجهة
فرقة السوامع	هجرة طوعية	400خيمة نحو بسكرة و باتنة
فرقة المطارفة		700خيمة نحو أولاد خلوف و سور الغزلان
فرقة أولاد عيسى		170 خيمة نحو باتنة

[1] .G.Baujade :Note chronologique pour service a l Histoire de L occupation Française dans la region d Aumale 1887 , RAF , 1891 , P 76 / 77 .

[2] . بيرم كمال : جريمة المصادرة و التهجير بمنطقة الحضنة وبرج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني 1871، أعمال الملتقى الوطني الثورة الجزائرية وإشكاليات قضايا الذاكرة، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، العدد 12 ، السداسي الأول 2022 ، ص 11/10 .

[3]. بيرم : المرجع نفسه ، ص 13/12 .

عرش أولاد ماضي		200 خيمة نحو سور الغزلان
أولاد سيدي إبراهيم		50 خيمة نحو ونوغة .

كما تم تهجير قبائل الحشم برج بوعريريج إلى مناطق مختلفة بصفة قسرية يلخصها في الجدول الآتي : [1]

قبائل الحشم	الفرق	العدد و المساحات التي تم توطينها
حشم مجانة	مقدم ، مجانة، أولاد خليف ، دار زيتون، بوكشاطة، القرية ، حسناوة ، خروبة	526 نسمة على 8211هكتار
حشم العناصر	حناشة ، أولاد شنيتي ، مقدم ، بليمور ، أولاد خلوف ، أولاد رياح ، بومرقد ، العناصر سنارة	485نسمة على 10988 هكتار
حشم سيدي مبارك	عين تاغروت، شويحة التابعة لقيادة زمورة، بن أحمد، علوينة، سيدي مبارك ريغا، زمورة، أولاد عكر	280عنصر على 8541 هكتار
حشم صنادة	مزيطة ، سيدي موسى ، مجانة ، أولاد عجيل ، الدواير	223 عنصر على 6598 هكتار
المجموع	مجموع الأراضي 34649 هكتار	

سنة 1870 م لم تكن هناك ممتلكات في حوزة الدولة تصلح للاستيطان فكانت الثورة في تلك المنطقة مواتية بما انها تسمح للحكومة أن تجدد ممتلكاتها لتضعها في متناول المعمرين الجدد بما أن ممتلكات من كل نوع قد صودرت لأنها كانت ملك القبائل و الأهالي الذين قاموا بأعمال عدائية و قد صرح " كوليج دي فرانس" بقوله " انكبت فرنسا التي اقتطعت من جسدها منطقة الألزاس و اللورين على شؤون مستعمرتها و ارتبطت بها أكثر بعد أن أهملتها نوعا ما و جاء القانون الذي صدر بعد ضياع تلك المنطقة لتعويض أهلها بمائة ألف هكتار في المستعمرة [2] تم منحها لمعمرين الألزاس و اللورين الذين قطنوا منطقة مجانة و ما يجاورها حيث ورد في أحد الوثائق الأرشيفية في أرشيف أكس اون بروفنس [3] عريضة شكوى لأعيان مجانة صادرة بتاريخ 13

[1] . بيرم : المرجع السابق ، ص 19/18 .

[2] . أوليفي لوكو غرانميزون : الاستعمار ، الإبادة ، تأملات في الحرب و الدولة الاستعمارية ، تر نورة بوزيد ، طبعة خاصة ، دار الرائد للكتاب، الجزائر ، 2008 ، ص 276 .

2 . الأرشيف الفرنسي لما وراء البحار ، السلسلة : GGA ، العلبة : 8M ، الرقم : 250/43 ، (FRANOM :GGA 8M 43/250).

مارس 1888 م بنسختين عربية و فرنسية جاءت بعد عودة سكان قبائل الحشم الذين تم تهجيرهم الى منطقة الحضنة نتيجة ثورة المقراني 1871م و منحهم أراضي اقل خصوبة و الحجز الجماعي على ممتلكاتهم و قد وصفت الوثيقة الظروف الصعبة التي عاشها سكان مجانة في منطقة الحضنة (مسيف والشلال ...) والتي دفعتهم للعودة إلى أراضيهم بقولهم" "رجعنا كامل وصرنا عايشين بين أولاد فرنسا " [1] .

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسات الجمهورية الفرنسية الثانية على مشيخة مجانة.

أولا: الآثار الاجتماعية:

انتفاضة المقراني 1871م كان لها انعكاسات اجتماعية عميقة في المجتمع الجزائري تزامنت مع تحولات سياسية دولية في دولة المترو بول " فرنسا " تتمثل في حرب فرنسا مع ألمانيا، ظهور حركة استعمارية موازية للحركة الاستيطانية بالجزائر من الناحية الاجتماعية وعلى مستوى إقليم مجانة ترك سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م وثورة المقراني بعدها 1871 م تتمثل في :[2]

- تحطيم روح المقاومة الشعبية وتلاحم الريف الجزائري مع القيادات المحلية أمثال المقراني وتم تفتيت عائلة المقران وتفكيك مشيخة مجانة بإعادة تنظيم قيادة المقرانيين في المسيلة قبل انتفاضة 1871م
- تفكيك القبائل والانتقام منها بسبب دعمها للمقراني في انتفاضة 1871 م وتشتيتها عن أوطانها بهدف عدم ترك فرص لانتفاضات مماثلة مثال هذا قبائل الحشم التي تم تهجيرها إثر تطبيق قانون السيناتوس كونسيلت وبعد الانتفاضة، حيث اعتبرت فرنسا البدو الرحل خزان المقاومات لذا عملت على إفراغ المقاومات الشعبية من خزانها بتشتيت القبائل و ترحيلها .
- تكملة عملية التفكيك الاجتماعي والاقتصادي الذي شرعت فيه فرنسا منذ مرسوم 22 أفريل 1863م المعروف بقانون المجلس المشيخي المتعلق بالملكيات العقارية .
- القضاء على التنظيمات القيادية التقليدية للمجامع الريفي في الجزائر حيث تم نقل قيادة المقراني والمكاتب العربية إلى قيادة البلديات المختلطة تحت تصرف سلطة المتصرفين الإداريين لتصبح برج

3 . الأرشيف الفرنسي لما وراء البحار : السلسلة: GGA ، العلبة 8M ، الرقم : 250/43 ، (FRANOM :GGA8M 43/250.) .

[2] .كمال بيرم : وضع قبائل أقليم برج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني 1871 في ضوء الأرشيف الفرنسي، مجلة الإبراهيمي للآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة برج بوعريريج ، العدد 3 ، جوان 2020 ، ص 20/19 /23 .

بوعريريج بلدية مختلطة بعدما تم إلغاء المكتب العربي في برج بوعريريج واستبداله بالمفوضية المدنية برج بوعريريج [1] .

ثانيا: الآثار الاقتصادية :

عقب ثورة المقراني 1871 م تم إلغاء المكتب العربي في برج بوعريرج واستبداله بالمفوضية المدنية في برج بوعريريج، تمت مصادرة الأراضي التابعة لأعضاء قبيلة هاشم واختفت عائلة المقراني التي قادت الانتفاضة تماما من الحياة العامة و سنة 1874 م أصدر الحاكم العام " شانزي " مرسوما حول تحويل دائرة برج بوعريريج إلى بلدية برج بوعريريج المختلطة و تم تقسيم هذه الوحدة الإدارية إلى ستة أقسام هي :

القسم الأول: تاغروت التابع للقرية الأوروبية تحت نفس الاسم

القسم الثاني: دوار بلدية تاغروت ومقاطعتي صدراته والسويرة

القسم الثالث: دوار سيدي مبارك و بير عيسى

القسم الرابع: دوار شادة

القسم الخامس: مجانة وعين سلطان

القسم السادس: العناصر بلدية و فصائل تسرة و بليمور .

- تم تحديد عدد أعضاء اللجنة البلدية بتعيين مفوض مدني ورئيس لجنة عمدة وسكرتير لجنة مدنية، كاتب فرنسي للقسم الأوروبي في عين تاغروت وعضوين فرنسيين وخمسة أعضاء فرنسيين أصليين كمساعدين في الأقسام[2].

الحقيقة أن مصادرة الأرض و ظهور الزراعة الرأسمالية واتساع الاقتصاد النقدي قد أدى إلى إفقار القبائل وتأثرت الارستقراطية و طبقة الفلاحين بالمثل الأولى فقدت سلطتها ومكانتها والثانية فقدت حق الإنتاج كما

[1] - Maurice Villard et Yves Bassa :/ Les Villages des Haut Plateaux sétifiens , les villages sont présentés dans les circonscription des communes mixtes LOuest , Le Nord , L Est , le sud ,Tome 2, Amicale des Hauts Plateaux de setife Devoire de mémoire , 2002 , p52 .

[2] - Maurice Villard et Yves Bassa :op.cit. , p 52/53 .

تعززت البروليتاريا الريفية بظهور بروليتاريا صناعية حديثة التكوين ببناء السكك الحديدية وفتح صناعة التعليب والأقمشة ووجدت تحت طبقة الخماسين فئة جديدة برمتها من الرجال الذين كانوا يعيشون على إحسان أقاربهم وأصدقائهم اغلبهم كانوا يملكون قطعة أرض صغيرة يزرعونها ببقول الفول ويربون الدواجن عليها عموما ينظر للوضع على أنه يرتبط بالإفقار العام للمجتمع المحلي مع ازدياد تدهور هذه البروليتاريا ممهدا باكتساح البنية الاستعمارية [1]يكمن التناقض في الاستغلال الاقتصادي والتحايل السياسي الذي دمر وحدة القبيلة قد أحدث بين الجزائريين الوعي بوحدة المصير واستطاعت في النهاية ان تتخطى انقسامات ذات طبيعة اقتصادية – اجتماعية و أيديولوجية .

على مستوى مشيخة مجانة كان استرجاع الأراضي من قبل الدولة في ظل الجمهورية الثالثة مطلبا ثابتا للمعمرين الجزائريين الذين كانوا رغم كل ذلك من المناصريين للبرالية الاقتصادية فمنذ عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية عمل نابليون الثالث على تخفيف عبء التكاليف على الحكومة ممهدا للاستعمار الرأسمالي حيث تم التنازل لشركة جنيف (la compagne Genevoise) بسطيف على 20000 هكتار كما عملت هذه الأخيرة في انتزاع الأراضي من الأهالي مقابل أجرة خماسين وهكذا في سنة 1870 م كانت أراضي شركة جنيف مسكونة من قبل 428 أوروبي كما اتهم معمرو سطيف الشركة بوضع خماسيها في وضعية قريبة من وضعية الاسترقاق .

في الزراعة بعد 1870م تمت العودة إلى الحبوب المتوسطية كونها الأكثر ملائمة[2]، الأمر الذي عانت منه القبائل في المنطقة جراء سياسات التهجير والتوطين واختلاف البيئة من مناخ صحراوي في منطقة الحضنة إلى مناخ متوسطي في منطقة الشرق منطقة مشيخة مجانة التي كانوا يقطنونها كما أن تغير نمط الإنتاج الزراعي وتغير التنظيمات الإدارية وإلغاء نظام المشيخات وتحطيم نفوذ الأسر الحاكمة كلها كانت تغييرات لها تداعياتها على مختلف الجوانب .

.

[1] . مغنية الأزرق : نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار و التغير الاجتماعي السياسي ، ترجمة سمير كرم ، ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت، لبنان ، الطبعة العربية الأولى ، 1980 ، ص 78/74 .

[2] . شارل روبير اجرون : تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م ، المجلد 2 ، دار الأمة، الجزائر، 2008م ، ص 156 / 162/ 171م .

الخاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لسقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م و أثره على المشيخات المحلية في الجزائر . مشيخة مجانة " لأنموذجا " . نخلص للنتائج الاتية :

1. المشيخة هي مؤسسة منظمة بواسطة القانون العرفي و المكتوب تعود جذورها إلى مرحلة ما قبل الدولة متمثلة في أفراد كبار العائلات تتعلق أهميتها بوجود حكومة مركزية قوية تتعلق قوة المشيخة بوجود حكومة مركزية تضعف ثم تعود لأن تظهر من جديد عند تقلص سلطة الدولة الحاكمة لسبب أو بآخر تمثل المشيخة المؤسسة الإدارية للقبائل التي تقودها الأسر ذات النفوذ .

2. المشيخات المحلية في الجزائر باعتبارها وحدات إدارية واجتماعية تقليدية تتمتع بدرجة متفاوتة من الحكم الذاتي ، تعتمد في تنظيمها على الروابط القبلية، من خصائصها التنظيم القبلي والعائلي والولاء للسلطة المركزية قلعة بني عباس الواقعة ضمن سلسلة "جبال البيبان" إحدى أهم الإمارات التي قامت بالمغرب الأوسط و أهم القرى السياسية التي لعبت دورا في الواقع السياسي للبلاد .

3. يعود أصل المقرانيين إ بالأدارسة الأشراف وهناك اختلاف في كونهم من النسب الشريف رغم أن نسبهم يبقى غير محدد بدقة، بعد نجاح جدهم عبد الرحمن في تولي المشيخة على بني عباس بقي عبد العزيز على عهد والده وكسب ولاء قبيلة بني عباس وحرص على استقرارهم في مجانة حيث بقيت فروع الأسرة في انقسام إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر حيث تمت بادئ الأمر استمالة هذه الأسرة بتعيين أحمد المقراني خليفة على مجانة مستغلة الصراع مع عبد السلام خليفة الأمير عبد القادر لمد نفوذها على المنطقة لتعمل على تقليص نفوذه عن طريق منح ابنه محمد المقراني لقب باشاغا .

4. من خصائص السياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية بالغزو والتوسع في منطقة القبائل وجرجرة والبيبان وغيرها وتكريس سياسة الاستيطان والتهجير والإدماج الكامل حيث شهدت الجزائر خلال فترة الإمبراطورية الفرنسية الثانية (ت: 1852م ـ 1870م)نظام السيف وجاء خلالها الإمبراطور نابليون الثالث بفكرة " المملكة العربية " خلال زيارته للجزائر .

5. خلف سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م فراغا في السلطة على مستوى فرنسا الأمر الذي أحدث فراغا في السلطة على المستوى المحلي في الجزائر حيث كانت المشيخات المحلية تتعامل مباشرة مع الإدارة

التي عينتها الإمبراطورية الفرنسية الثانية ، بتغير النظام و حلول النظام المدني زالت سلطة المكاتب العربية وزال دور الوساطة الذي لعبته الزعامات المحلية و بالتالي القضاء عليها .

6. النظام المدني أدى إلى القضاء على التنظيمات القيادية التقليدية للمجامع الريفية في الجزائر حيث تم نقل قيادة المقراني و المكاتب العربية إلى قيادة البلدية المختلطة لتصبح برج بوعريريج بلدية مختلطة بإلغاء المكتب العربي و استبداله بالمفوضية المدنية .

7. دعت الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852 م . 1870م) إلى دمج العنصر الجزائري في المنظومة الفرنسية بدل إلحاقه و مرت عملية تفكيك مشيخة مجانة وفق مرحلتين أساسيتين تخللتها الآليات السابقة وهي : قبل 1871م تفكيك من منطلق ترابي . ضريبي تم خلاله فرض ضرائب عن طريق المكاتب العربية التي لعبت دورا هاما في تقويض سلطة عائلة المقراني ومن خلال إعادة تنظيم القبائل التابعة لقيادة برج بوعريريج .بعد 1871م تفكيك وحدتها المؤسساتية وتحويلها إلى مجرد غبار أسري واجتماعي .

8. شهد عام 1870 م سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية، وهو حدث محوري أحدث تداعيات كبيرة في جميع أنحاء ممتلكاتها الاستعمارية الشاسعة، وخاصة في الجزائر. لقد كان لهذا التحول الكبير في المشهد السياسي للمتروبول (الدولة الأم) عواقب عميقة وفورية في كثير من الأحيان على المشيخات المحلية التي كانت، بدرجات متفاوتة، تتعايش مع السلطة الفرنسية أو تقاومها.

9. بعد تطبيق قانون السيناتوس كونسلت تم تفكيك البنية المقرانية بعد تحويلها إلى شتات قبلي اندثرت معه الهوية المجالية لأحد أهم الزعامات المحلية واختفت بعدها تسمية "آل "مقران من الخارطة الاجتماعية والسياسية لمشيخة مجانة نتيجة سياسية منتهجة من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي عملت على تقويض سلطتها تدريجيا، حيث تم تكسير عظام الكون فيدراليات القبلية مثل أولاد مقران وتحويلها إلى شتات اجتماعي وعقاري وبعد تفكيكها تم الانتقال من القبيلة الموسعة إلى الدوار وهو التقسيم الذي نتج عن تفكيك مساحات جراء تقسيم المجتمع الريفي وتطبيق الملكية الفردية .

10 . مارست المكاتب العربية ضغوطات على مشيخة مجانة و قبائلها التي تشغل الأرض لتمتلكها وقد هوجمت المكاتب العربية كمؤسسة كان يسعى ضباطها للحفاظ على مناصبهم وتؤدي دورها الكامل في ضبط القبائل وتحطيم الانتفاضات الأمر الذي دفع بالمستوطنين الأوروبين لمهاجمتها والعمل على إلغائها .

11. امتداد الحرب الفرنسية –الألمانية إلى مواجهات على الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط. في سياق الأوبئة والمجاعة والمديونية، مع رحيل جزء من جيش الاحتلال إلى الوطن الأم في حالة حرب، والهزائم العسكرية التي منيت بها أمام ألمانيا، وسقوط الإمبراطورية الثانية، وتأسيس الجمهورية التي يُشاع أنها مواتية للمستوطنين المتعطشين للأراضي، كل ذلك يغذي مقاومة ضد الهيمنة الاستعمارية إلا أن انتفاضة المقراني 1871م تعود إلى أبعاد دينية وسياسية وأسباب اجتماعية واقتصادية أعمق من ذلك، إلا أن المكاتب العربية والنظام المدني قد ساهما لحد ما في تحفيز هذه الانتفاضة .

12 . خلف سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م تداعيات عميقة في مشيخة مجانة على مستوى الاقتصاد المحلي حيث نتج عن مصادرة الأراضي تحول ملاكها إلى خماسين في أراضيهم وظهور الزراعة الرأسمالية واتساع الاقتصاد النقدي وبالتالي تغير نمط الإنتاج بتغير التنظيمات الإدارية وإلغاء نظام المشيخات المحلية بإلغاء مشيخة مجانة وتحويلها إلى بلدية برج بوعريريج المختلطة الأمر الذي أدى إلى تحطيم نفوذ الأسرة النافذة في المشيخة بزوال أسرة المقراني .

13 . يكمن التناقض أن تدمير وحدة القبيلة قد أحدث بين الجزائريين الوعي بوحدة المصير واستطاعت أن تتخطى الانقسامات لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر المعاصرة و لتنبعث الوحدة الوطنية من رحم الدوار و العرش و القبيلة .

الملاحق

الملحق رقم **01** :خريطة الجزائر .

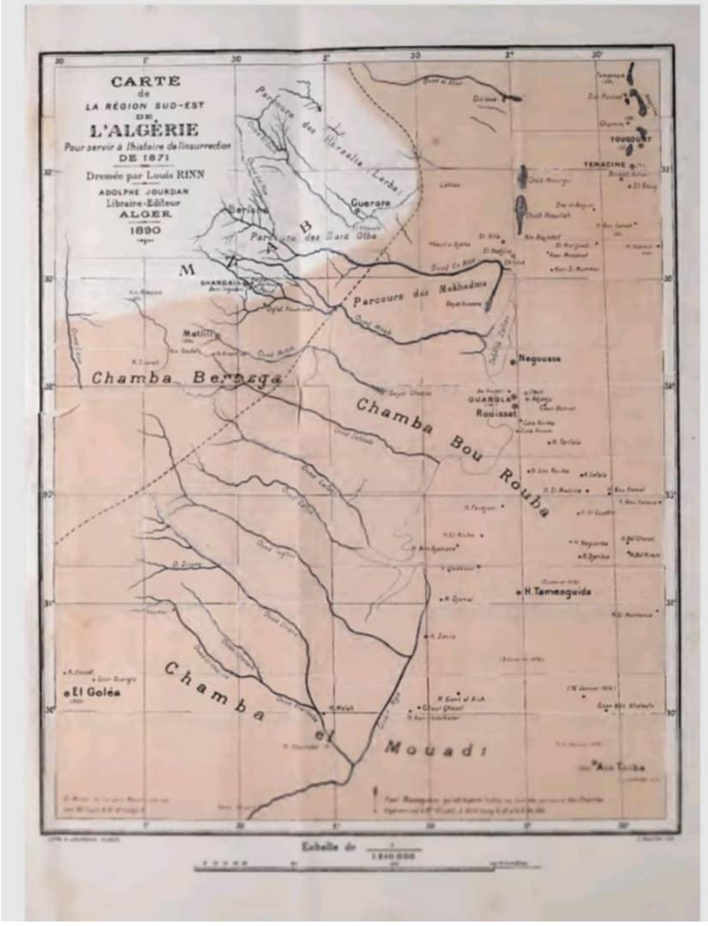

La source : Rinn :Histoire DE L'insurrection de 1871 ,LIBRAIRIE ADOLPHE JOURDAN, IMPRIMEUR-LIBRAIRE , éditeur4 , plage du gouvernement, 4 , ALGER , 1891,p 673 / 674

الملحق رقم 02 :خريطة مجانة .

Source : gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

الملحق رقم 3: شجرة نسب أسرة المقراني:

شجرة نسب أسرة المقراني:[1]

[1] - وضعت هذه الشجرة اعتمادا على عدد من المراجع أهمها: الشجرة التي وضعها الباحث Louis Rinn في كتابه *Histoire de L'insurrection de 1871* - والعقد المنصب في نسب سيدي بوزيد نموذجه بوزيد بن الحاج بقاسم الجوزيدي، بالإضافة إلى ما كتبه الباحث فيرو Feraud عن تاريخ الأسرة بمجلته الثرية قسنطينة 1872-1871 *R.S.A.C.* أما الأرقام المشار بها إلى أسماء الشيوخ فتعني تعاقب هؤلاء على المشيخة

المرجع : معاشي جميلة : الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من ق 16م إلى ق 19 م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015 ، ص 64 .

الملحق رقم 4: عريضة أعيان مجانة (13 مارس 1888 م)

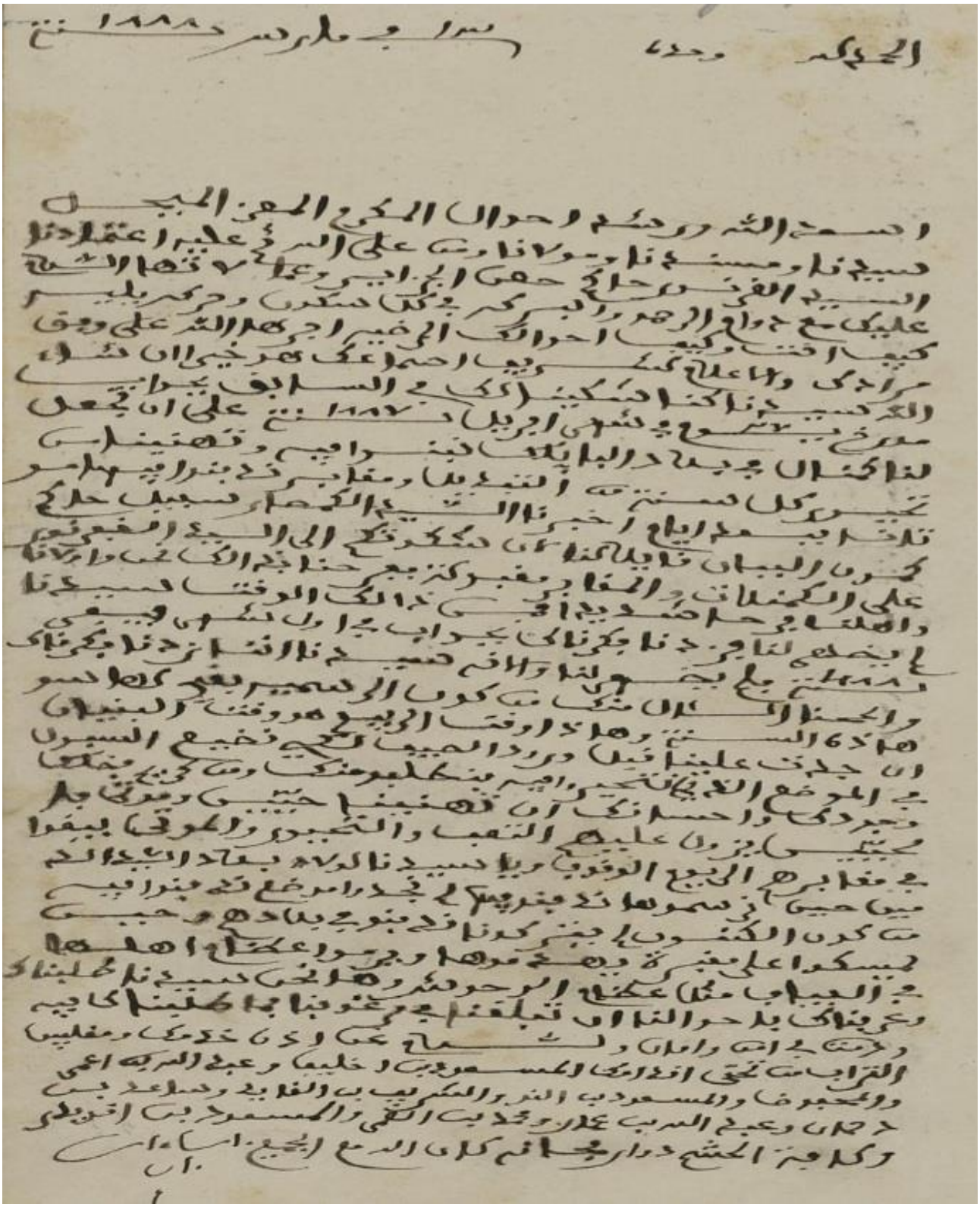

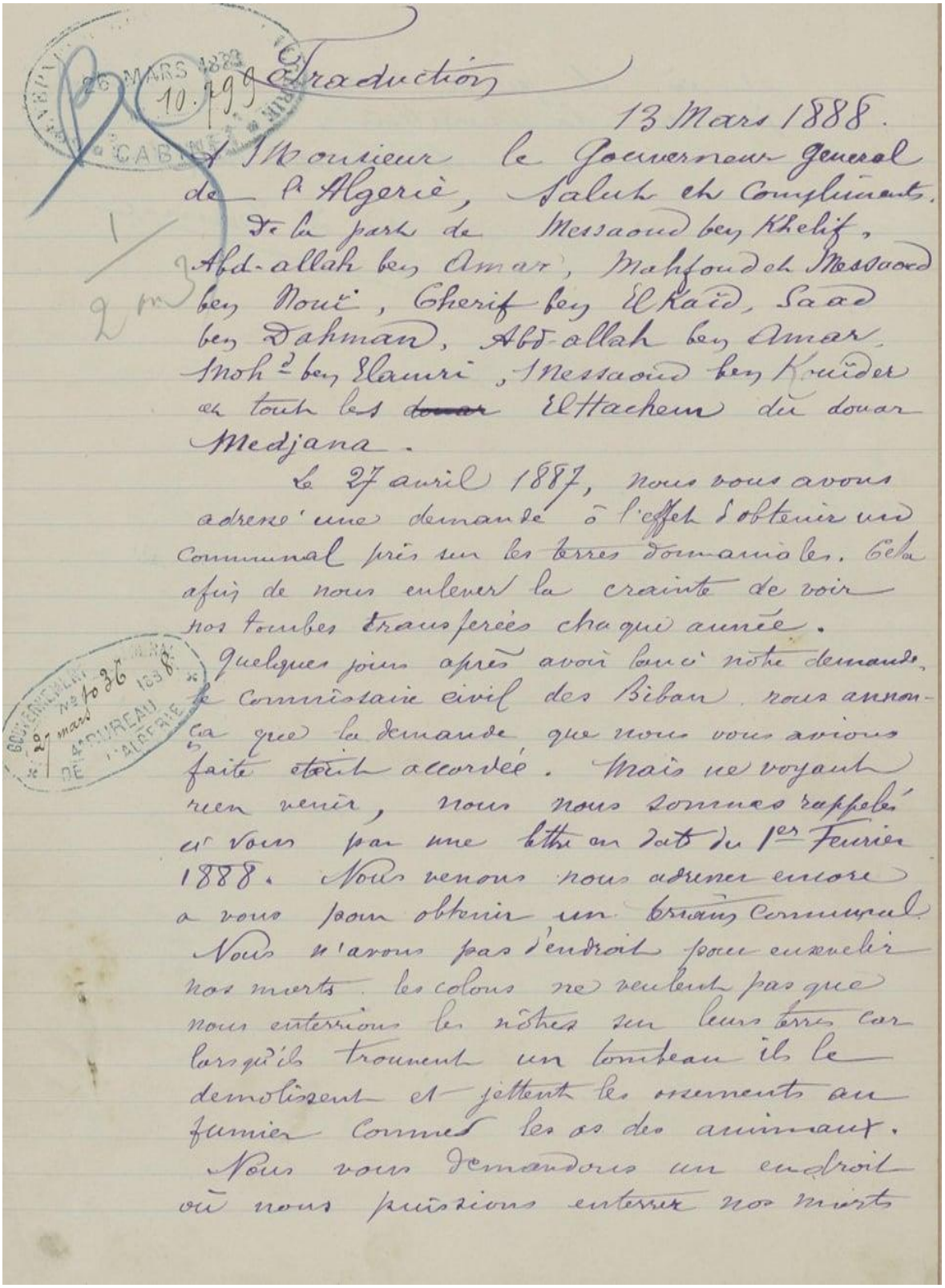

Traduction

13 Mars 1888.

Monsieur le Gouverneur general de l'Algerie, Salut et Compliments.

De la part de Messaoud bey Khelif, Abd-allah bey Amar, Mahfoud ch Messaoud bey Nouï, Cherif bey El Kaïd, Saad bey Dahman, Abd-allah bey Amar, Moh^d bey Elamri, Messaoud bey Kouider et tous les ~~douar~~ Elttachem du douar Medjana.

Le 27 avril 1887, nous vous avons adressé une demande à l'effet d'obtenir un Communal pris sur les terres domaniales. Cela afin de nous enlever la crainte de voir nos tombes transferées chaque année.

Quelques jours après avoir lancé notre demande, le Commissaire civil des Biban, nous annonça que la demande que nous vous avions faite etait accordée. Mais ne voyant rien venir, nous nous sommes rappelés à vous par une lettre en date du 1^er Fevrier 1888. Nous venons nous adresser encore à vous pour obtenir un terrain Communal. Nous n'avons pas d'endroit pour ensevelir nos morts. les colons ne veulent pas que nous enterrions les nôtres sur leurs terres car lorsqu'ils trouvent un tombeau ils le demolissent et jettent les ossements au fumier comme les os des animaux.

Nous vous demandons un endroit où nous puissions enterrer nos morts

المصدر :الأرشيف الفرنسي لماوراء البحار : العلبة : GGA، السلسلة M 8 ، الرقم :250 /43 .

FRANOM :GGA 8M43/250

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية

الوثائق :

وثيقة أرشيفية :عريضة أعيان مجانة ، الأرشيف الفرنسي لما وراء البحار إكس أون بروفنس : العلبة GGA، السلسلة M 8 ، الرقم 43/250 .FRANOM :GGA8M43/250

الكتب

1. ابن خلدون عبد الرحمن: مقدمة ابن خلدون ، تحقيق عبد الله محمد الدرويش ، ج1، دار يعرب للنشر و التوزيع ، دمشق ، سوريا ، ط1 ، 2004 .
2. خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، ترجمة محمد العربية الزبيري، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
3. العنتري صالح : مجاعات قسنطينة، تحقيق رابح بونار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1974.
4. كرفخال مارمول: إفريقيا ، ترجمة محمد صبحي ومحمد زنبير واخرون، دار المعرفة لنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 1988- 1989 ،ط1.
5. مالتسان هاينريش فون: ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، ترجمة أبو العيد دود، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2 ، 2008.
6. الورثيلاني الحسين (بن محمد): نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق محمد بن أبي شنب، مطبعة بيير فونتانا، الجزائر، 1908.

المصادر باللغة الأجنبية

أولا : باللغة الفرنسية .

الكتب :

1. .Baujade :Note chronologique pour service a l Histoire de L occupation Française dans la region d Aumale 1887 , RAF , 1891 .
2. Alexy De Tocquville : Ecrite et Discours Politique,edit Gallinord , Paris , T 3 , 1962 .
3. Augène Daumas :Mœurs et Coutumes de L Algérie , lébraire de l.hachette ,Paris , 1853 .
4. Charon et M .Barbaroux Statistique et document relative au sénatuse-consulte sur la propriété Arabe , imprimerie impériale , MDCCC L X III , Paris , 1863 .
5. Charon et M .Barbaroux : Statistique et documemt relative au sénatuse – consulte sur la propriété Arabe , inprimerie impériale , M D CC ,L X 3 , Paris , 1863.

6. DE Tocqueviile AIEXY : Ecrite et Discours Politiques, edit Gallinord Paris ,T3 1962 .
7. Duchron : Bordj-Bou-Arreridj pendent L insurrèction de 1871 en Algérie , Paris , 1873.
8. Fafre JULES : GOUVERNEMENTDÉPENSE NATIONALEDU 29 JANVIER AU22.Juillier , TROISIÈME PARTIE , E. PLON ET Cie, IMPRIMEURS-ÉDITEURS , Paris , 1875 ,
9. Francine de saigne :Bourdj –Bou-Arreridj , L insurrection de 1871 , édition de L Atlanthrope , Paris , 1871 .
10. G . Bourjade : Note Chronologiques pour serivr A L'Histoire de L'occupation Française dans la région daumale : 1846-1887 , Librairie Adolphe Jourdan , Imprimeur –librair , - editeure 4 , place du Gouvernement , 4 , Alger , 1891 ,
11. L'empéreur Napoléon 3: Lettre sur la politique de la France en Algérie, imprimerie impérial, Paris, 1865.
12. M. JULES FAVRE : GOUVERNEMENTDÉPENSE NATIONALEDU 29 JANVIER AU22.Juillier , TROISIÈME PARTIE , E. PLON ET Cie, IMPRIMEURS-ÉDITEURS , Paris , 1875 .
13. Rinn Louis : Histoire de L insurrection de 1871, librairie Adolphe jourdan , imprimeurr libraire , éditeur, plage du gouvernement 4,Alger , 1891 .
14. Roben : linssurection de la grande kabyle en 1870 , henri charle – lavauzelle , editeure militaire , Paris , 1870 .
15. Thuillier Emile :LeRoyome Arabe devant le jury de constantine , bibliothèque nationale , Imprimés , Typographie , A.Robert , E . T , CP .
16. Urbain J : L'Algérie Français , Indigène et Immigrants , lib challamel , Paris , 1862 .
17. L'empéreur Napoléon 3: Lettre sur la politique de la France en Algérie, imprimerie impérial, Paris, 1865.

المجرائد :

- Mobacher : partie non officiell , Expropriation , N 6433 , mercredi , Alger , 21 septemper , 1921

المقالات :

1. Aques Lerouge : colonisastion a rebours , le réveile de Bougie : journale politique , littéraire , commercial agricole , 1903- 10- 08, Bougie le 07 octobre , 1903, N 153 , V2 .
2. Bey Ahcène. : L'insurrection de 1871. In: Revue Historique des Armées, n°186, 1992. 150 ans d'actions extérieures. ;
3. Feraud Chale :Histoire des villes de Constantine , Bourdj Bourriridj , recul des notice et mémoire de la société archéologique , et de constantine , N 15, 1871-1872 , Paris , 1871/1872 .
4. Simon J .M. : Deux Lettres d'EL-Mokrani , Le Progrès De Sétif , L'avenir de Sétif , N 2653 , Mercredi 16 octobre 1907 , Vingt-septième année .

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. اجرون شارل روبير : الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919 ، ترجمة م حاج مسعود و أ بكلي ،ج 1 ، دار رائد للكتاب ، الجزائر ، طبعة خاصة ، 2007.
2. اجرون شارل روبير : تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م الى اندلاع حرب التحرير 1954م ، المجلد 2 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2008م.
3. الأزرق مغنية: نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار و التغير الاجتماعي -السياسي ، ترجمة سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة العربية الأولى 1980 .
4. برنشيك روبار : تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15، ترجمة حمادي الساحلي ، ج2 ، بيروت، لبنان، ط1 ،1988.
5. برنشيك روبار : تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15، ترجمة حمادي الساحلي، ج2 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان ، ط1 ، 1988.
6. بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989 ، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 .
7. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان ، ط1 ، 1997 .
8. بوعزيز يحي : ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد عام 1871 م ، طبعة خاصة عن وزارة المجاهدين ، دار عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 .
9. بوعزيز يحي : الموجز في تاريخ الجزائر " القسم الثاني الجزائر العربية " ، ج2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 2009 .
10. بومولة نبيل: صفحات من تاريخ بجاية في العهد العثماني: إمارة المقرانيين في القرن 16/510م، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 .
11. تاوتي الصدّيق :المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد، دار الأمة، الجزائر ، ط1 ، 2007.
12. الخطيب أحمد : حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية و الوطنية و نشاطه السياسي و الاجتماعي، ج1 ، المؤسسة الوطنية ، الرغاية ، الجزائر ،1986.
13. زوزو عبد الحميد : نصوص من تاريخ المعاصر ، دار موفم للنشر ، الجزائر ، 2010 .
14. سعد الله أبو القاسم : تاريخ الحركة الوطنية الجزائري، ج1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1983 م.

15. سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر، الجزائر، طبعة خاصة، 2007.

16. سعيدوني ناصر الدين : ورقات جزائرية دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، دار البصائر ، الجزائر ط2 ، 2009.

17. شنيتي محمد البشير :أضواء على تاريخ الجزائر القديم ، بحوث و دراسات ، دار الحكمة ، الجزائر، 2003 .

18. شويتام أرزقي : نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره 1800م. 1830م ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2011 .

19. طلاس مصطفى : الثورة الجزائرية، دار طلاس ، بيروت، 2010.

20. عباد صالح : الحكم التركي في الجزائر 1514 – 1830 ، دار هومة ، الجزائر ، ط2 ، 2007 .

21. عباد صالح : المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 1984 .

22. عبيد مصطفى : الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر 1833/ 1870 ، دراسة في مشاريع و نشاط السانسيمونيين بمصر و تجربة توماس (إسماعيل) أوربان و أثرها على الجزائر ، دار المعرفة الدولية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 .

23. العدوي أحمد إبراهيم : المجتمع الأوروبي في العصور الوسطى ، دار المعرفة ، القاهرة ، مصر، 1961 .

24. العسلي بسام: محمد المقراني و ثورة 1871م ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، 2010.

25. عمور عمار : موجز في تاريخ الجزائر ، ، دار ريحانة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ط1 ، 2002 .

26. غرانميزون أوليفي لوكو : الاستعمار ، الإبادة : تأملات في الحرب و الدولة الاستعمارية ، ترجمة نورة بوزيدة ، الجزائر ، طبعة خاصة عن وزارة المجاهدين ، 2008 .

27. فركوس صالح : إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر ، دار البصائر الجديدة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ط1 ، 2013 .

28. فريمو جاك : فرنسا و الإسلام من نابليون الى ميتران ، ترجمة هاشم صالح ، دار قرطبة للنشر والتوثيق ، تونس ، ط1 ، 1991 .

29. قنان جمال : قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994 .

30. المدني أحمد توفيق : جغرافية الجزائر ، المطبعة العربية ، الجزائر ،ط2 ، 1984 .

31. معاشي جميلة : الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من ق 16م إلى ق 19 م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015 .

32. مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الجزائر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014 .
33. مولود قايد: المقراني، ترجمة سهيلة بربارة ، منشورات ميموني، الجزائر، ط1، 2013.
34. وشن مزيان: مجتنة عاصمة إمارة المقرانيين، ثلاثة قرون من النضال السياسي والجهاد العسكري القرن 16 م . 19م ، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2007 .
35. وشن مزيان: إقليم برج بوعريريج عبر العصور، دراسة تاريخية، دار النشر وتوزيع الكتب جيتلي، الجزائر ، 2006 .
36. أبو يعلي الزواوي، تاريخ زواوا : تاريخ زواوة، مراجعة و تحقيق سهيل الخالدي ، منشورات دار الثقافة الجزائرية، الدزائر، ط1 ، 2005 .

الأعمال الجماعية:

المؤلفات:

1. سالم جوامع: إمارة بني عباس وعلاقتها بالسلطة العثمانية في الجزائر خلال القرن 16 عشر، ثورة المقراني 1871م، دور الإخوة الرحمانيين، إشراف وتنسيق وتقديم صالح بن سالم، محمد بن ساعوا، منشورات دار خيال للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.

الملتقيات :

1. بيرم كمال: جريمة المصادرة والتهجير بمنطقة الحضنة وبرج بوعريرج بعد انتفاضة المقراني 1871، أعمال الملتقى الوطني الثورة الجزائرية وإشكاليات قضايا الذاكرة، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، العدد 12 ، السداسي الأول 2022 .
2. لطرش حنان: دور المشيخة في مد النفوذ العثماني بالجزائر خلال القرنين (18م/19م)، أعمال الملتقى الوطني الموسوم بعنوان : الهجرة وآليات تعمير الريف الجزائري خلال القرن 18م، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 14 ديسمبر 2022م.

الرسائل الجامعية :

1. بشكر فاتن: سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر (1870 . 1900م) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر ، 2021 / 2022.
2. روابحي العياشي: الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قسنطينة 1837م . 1871م، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة قسنطينة ، 2014 . 2015م.

القواميس و المعاجم :

1. ابن منظور محمد : لسان العرب، مجلد 3، ج8 ، دار احياء التراث، بيروت، لبنان، 1992.
2. حسين أحمد حمادة و عطا الله شعبان العلي: المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق ، مصر ، ط5 ، 2011 .
3. الرازي محمد أبي بكر : مختار الصحاح، تصحيح وضبط أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط1 ، 1994 .

المقالات :

1. بودرواز عبد الحميد ، بوزيد فؤاد : المؤسسات التنظيمية و الإدارية في قلعة بني عباس في ظل الحكم العثماني ، 1510 ـ 1830م ، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 6 ، العدد 1 ، مخبر الدراسات و البحث في الثورة الجزائرية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، 2022 .
2. بوطبة لخضر ، قيام إمارة أولاد مقران بقاعة بني عباس في مطلع القرن 16، مجلة عصور الجديدة، المجلد8، العدد1 ،منشورات جامعة محمد لمين دباغين ، جامعة سطيف 2 ، الجزائر ، -1- 2011 .،
3. بوعزة بوضرساية : سياسة نابليون الثالث نحو الجزائر 1848م ـ 1879م ، مجلة المغرب العربي المجلد 5 ، العدد 1 ، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ ، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر ، جوان 2019 .
4. بيرم كمال : مسألة القيادة و إدارة الأهالي بالحضنة بداية الاحتلال الفرنسي و دور القيادات المحلية عائلة بوضياف أنموذجا ، المجلة التاريخية الجزائرية ، العدد 3 ، مخبر الدراساتو البحث في الثورة الجزائرية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، جوان 2017.
5. بيرم كمال: وضع قبائل أقليم برج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني 1871 في ضوء الأرشيف الفرنسي، مجلة الإبراهيمي للآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة برج بوعريريج ، ، الجزائر ، العدد 3 ، جوان 2020 .
6. حاجيات عبد الحميد: عنابة في عهد الحفصيين، مجلة الأصالة، السنة الخامسة، العدد 35/34، مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية ، 1986 .
7. طرشون نادية :سياسة نابليون الثالث الحربية، مجلة دراسات و أبحاث ، المجلد 8 ، العدد 26 ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة عاشور زيان الجلفة ، الجزائر ، 15، 3 ، 2017.
8.

9. هلايلي حنيفي: إقليم قسنطينة في كتابات الجزائريين خلال الفترة الاستعمارية في ضوء المجلة الإفريقية، مجلة عصور الجديدة، العدد 18، عدد خاص بقسنطينة، مخبر تاريخ الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بجامعة وهران ، عدد صيف أوت 2015/ 1436 هـ.

المراجع باللغة الفرنسية :

الكتب :

1. Henry Jean-Robert :. Allemagne-Algérie : deux pôles de la vision française de l'altérité. In: Hommes et Migrations, n°1233, Septembre-octobre 2001. Nouvelles mobilités
2. Maurice Villard et Yves Bassa /:Les Villages des Haut Plateaux sétifiens , les villages sont présentés dans les circonscription des communes mixtes L'ouest , Le Nord , L Est , le sud ,Tome 2, Amicale des Hauts Plateaux de Sétif Devoirs de mémoire , 2002 .
3. Francine de saigne, Bordj Bou Arreridj, l'insurrection de 1871, édition de L'Atlanthrope, paris ,1988 : . Emillle Zucarelli : La troisième repuplique , L harramattan,2002 .
4. Bourjade .G : Note Chronologiques pour serivr A L'Histoire de L'occupation Française dans la région daumale : 1846-1887 , Librairie Adolphe Jourdan , Imprimeur –librair, - editeure 4 , place du Gouvernement , 4 , Alger , 1891

المقالات :

1. Henia Abd el hamide : Le gid ses rapports avec le beylik de Tunis (1676-1840) , P.V , Tunis ,1980 .
2. Djellali Abderrazak. Le caïdat en Algérie au XIXe siècle. In: Cahiers de la Méditerranée, n°45, 1, 1992. Bourgeoisies et notables dans le monde arabe (XIXe et XXe siècles)
3. Guillaume Isabelle : L'insurrection kabyle de 1871 : représentations, transmissions, enjeux identitaires en Algérie et en France, Études françaises ,Les Presses de l'Université de Montréal, volume 57, Number 1, 2021 , 57(1),
4. Henry Jean-Robert. Allemagne-Algérie : deux pôles de la vision française de l'altérité. In: Hommes et Migrations, n°1233, Septembre-octobre 2001. Nouvelles mobilités.
5. Lahlou Abdelhak: 1871 dans la poésie orale kabyle. Études françaises Publisher(s)Les Presses de l'Université de Montréal, Volume 57, Number 1, 2021,
6. Lallaoui Mehdi , Harzoune Mustapha : Kabyles du Pacifique In : Hommes et Migration , n 1183, Janvier 1995 , Passion franco –maghrébines .

المواقع الالكترونية:

1. Facon Lisa: COLONISATION : L'Algérie et l'Idée d'un royaume arabe sous le Second Empire, de1870-1852 : https://www.fm-gacmt.org/memoires-et-savoirs/second-empire-des-bureaux-arabes-au-royaume-arabe-le-projet-de-napoleon-iii-pour-lalgerie/lalgerie-et-lidee-dun-royaume- (5/4/2025, 22 :00 Pm)

ثانيا باللغة الإنجليزية :

2 . Bourrienne Louis Antoine Fouvelet de (1769-1834) : Napoleon 1 :Emperor of the French 1769-1821 , Newyork ,c.Seribner s sun , robarts Torounto, university of Toronto Robarts , Totonto , 1906.

from his ritings and speatshs and referencesc to contonporary opinions ? by a british officier . Longmen , Brown , greem , Lougmans , Bobers , London , 1857

1. NAPolion the third review of : his life , character and policy with extrate

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	/
إهداء	/
مقدمة	**8-2**
الإشكالية	**2**
الإشكاليات الفرعية	**2**
دوافع اختيار الموضوع	**2**
أهداف الدراسة	**3**
المنهج المتبع في الدراسة	**3**
الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة	**4**
الصعوبات التي واجهتنا	**7**
الفصل الأول: **الأصول التاريخية لمشيخة مجانة ودور المقرانيين فيها .**	
المبحث الأول: مفهوم المشيخات المحلية في الجزائر و كيفية تشكلها .	**10**
1-تعريف المشيخات المحلية في الجزائر .	**10**
2-خصائص المشيخات المحلية في الجزائر .	**16**
المبحث الثاني: قلعة بني عباس: الإطار الجغرافي والنسيج القبلي.	**18**
1-الموقع الجغرافي لقلعة بني عباس .	**18**
2-النسيج القبلي لبني عباس وظهور نفوذ المقرانيين .	**21**
المبحث الثالث: سيطرة المقرانيين على مشيخة مجانة .	**23**
1-أصول أل المقرانيين.	**23**
2-انقسام أسرة المقراني وعلاقتهم بالعثمانيين .	**27**

الفصل الثاني: **مشيخة مجانة والسياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1830م – 1870م)**	
المبحث الأول: الجزائر في بدايات الاحتلال الفرنسي: نظرة عن الأوضاع العامة في الجزائر (1830م– 1852م)	**31**
1-الوضع السياسي والعسكري في الجزائر (1830م - 1852 م)	**31**
2-الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر (1830م- 1852م)	**33**
المبحث الثاني: قيام الإمبراطورية الفرنسية (1852م) وسياستها اتجاه الجزائر .	**36**
1-عوامل قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852م) (الداخلية والخارجية)	**36**
2-رؤية نابليون الثالث للجزائر: بين الطموح الإمبراطوري وسياسات المملكة العربية.	**37**
المبحث الثالث: مشيخة مجانة في ظل الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852م. 1870م)	**41**
1-تفاعلات المكاتب العربية بين السلطة المحلية والضغوطات الاستعمارية .	**41**
2-التنظيم الإداري لمشيخة مجانة قبل سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية .	**51**
الفصل الثالث: **تداعيات سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1870م) على مشيخة مجانة .**	
المبحث الأول: سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870م)	**60**
1-عوامل سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1870 م).	**60**
2-قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870م) و أثره على الجزائر .	**61**
المبحث الثاني: المشيخات المحلية في ظل الإدارة الاستعمارية: أدوات للسيطرة أم هياكل وسيطة؟	**65**
1- آليات تفكيك سلطة المشيخات المحلية ودمجها في النظام الإداري الاستعماري. مشيخة مجانة أنموذجا.	**65**

2-تقويض سلطة أسرة المقراني وتفتيت نفوذها الاجتماعي في مشيخة مجانة .	**68**
المبحث الثالث: التحولات السياسية والإدارية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة وأثرها على مشيخة مجانة	**70**
1-زوال سلطة المكاتب العربية والتنظيم الإداري الجديد في ظل الجمهورية الثالثة.	**70**
2-تجليات النظام المدني وتأثيره على المشيخة .	**71**
الفصل الرابع: **انتفاضة المقراني 1871م (مشيخة مجانة قاعدة الانطلاق والدعم)**	
المبحث الأول: أسباب وعوامل انتفاضة المقراني 1871م .	**75**
1-الأبعاد السياسية والدينية لانتفاضة المقراني 1871م .	**75**
2-الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لانتفاضة المقراني 1871م .	**80**
المبحث الثاني : مراحل انتفاضة المقراني 1871م وأهم نتائجها .	**81**
1-المحطات الرئيسية لانتفاضة 1871م	**81**
2-نتائج انتفاضة 1871م .	**85**
المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسات ما بعد الانتفاضة على مشيخة مجانة .	**87**
1-سياسات التهجير والتوطين وتأثيرها على التركيبة السكانية والاقتصاد المحلي في مشيخة مجانة . قبائل الحشم ومستوطني الألزاس واللورين .	**87**
2-الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسات الجمهورية الفرنسية الثالثة على مشيخة مجانة.	**92**
خاتمة	**96**
الملاحق	**100**
قائمة المصادر و المراجع	**103**
فهرس المحتويات	**112**

ملخص الدراسة باللغة العربية :

تروم الدراسة لفهم تداعيات سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية عام 1870م محدثة فراغا في السلطة بالجزائر بقيام النظام المدني، مما أثر بشكل كبير على مشيخة مجانة التي اضطلعت بأدوار هامة خلال الفترة العثمانية وتفاعلت مع الإدارة الفرنسية، قبل أن تتعرض دعامتها "أسرة المقراني "للتقويض والتفتيت ضمن سياسة الموازنة تزامنا مع إلغاء نظام المكاتب العربية واندلاع انتفاضة المقراني عام 1871م، مما أحدث تحولات عميقة في البنية الاجتماعية والاقتصادية جراء سياسات تهجير لقبائل الحشم وتوطين مستوطني الألزاس واللورين.

الكلمات المفتاحية: الإمبراطورية الفرنسية الثانية، مشيخة مجانة، أسرة المقراني، انتفاضة المقراني، المكاتب العربية قبائل الحشم، مستوطني الألزاس واللورين، النظام المدني .

الملخص باللغة الفرنسية :

L'effondrement du Second Empire français en 1870 a créé un vide de pouvoir en Algérie, menant à l'établissement d'un système civil. Cette étude vise à comprendre comment cet événement a profondément affecté la chefferie de Medjana. Cette dernière avait joué un rôle crucial durant la période ottomane et avait interagi avec l'administration française. Cependant, son pilier, la famille Mokrani, a été affaiblie et fragmentée dans le cadre d'une politique d'équilibrage, coïncidant avec la suppression des bureaux arabes et le déclenchement de l'insurrection de Mokrani en 1871. Ces bouleversements ont provoqué des transformations profondes dans la structure socio-économique de la région, suite aux politiques de déportation des tribus Hachem et à l'implantation de colons d'Alsace-Lorraine.

Mots-clés : Second Empire français, Chefferie de Medjana , Famille Mokrani, Insurrection de Mokrani, Bureaux arabes, Tribus Hachem, Colons d'Alsace-Lorraine, Système civil.

الملخص باللغة الإنجليزية :

The study aims to understand the repercussions of the fall of the Second French Empire in 1870, which created a power vacuum in Algeria and led to the establishment of the civil system. This significantly impacted the Sheikhdom of Medjana, which had played important roles during the Ottoman period and interacted with the French administration. However, its pillar, the Mokrani family, was undermined and fragmented as part of a balancing policy, coinciding with the abolition of the Arab Bureaus system and the outbreak of the Mokrani Uprising in 1871. These events caused profound transformations in the social and economic structure of the region, due to policies of displacing the Hachem tribes and settling Alsatian and Lorraine colonists.

Keywords: Second French Empire, Sheikhdom of Medjana, Mokrani Family, Mokrani Uprising, Arab Bureaus, Hachem Tribes, Alsatian and Lorraine Colonists, Civil System.

People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University Mohammed El Bachir El Ibrahimi of Bordj Bou Arreridj

Faculty of Humanities and Social Sciences

Department of History

The Fall of the Second French Empire in 1870 and its Impact on Local Sheikhdoms in Algeria: - Cheikhdom of " Madjana " Example-

A thesis submitted for a Master's in the history of the Algerian resistance and national movement (1830-1954)

Presented by:

- Laieb Hiba

The supervisor:

- Dr. Sammari boubker

Board of Examiners

Name and surname	University	Rank
Salah Farcouse	University of BBA	Professor
Boubacre Sammari	University of BBA	Supervisor and Rapporteur
Salah Benselem	University of BBA	Examiner

College year: 2024/2025

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..27 ديسمبر 2020.....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ..صبيحة العايب.. الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..طالبة..

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 112091563 والصادرة بتاريخ: 05-12-2018.

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870 م وأثره على الجمعيات السرية في الجزائر - مشيخة رحابة "أنموذجا"

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 01-06-2025م.

صبيحة العايب

توقيع المعني (ة)

Sihba Aaieb.

بن حماوي عبد الناصر